سلسلة مداخلات وأوراق نقدية

الحركة النسائية الفلسطينية

إشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية

وقائع المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن
١٧-١٨ كانون أول ١٩٩٩

مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

الحركة النسائية الفلسطينية

إشكاليات التحول الديمقراطي، واستراتيجيات مستقبلية

وقائع المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن
المنعقد في رام الله بالتعاون مع معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت
١٧- ١٨ كانون أول ١٩٩٩

The Palestinian Women's Movement
Problematics of Democratic Transformation and Future Strategies

Proceedings of the 5th Annual Muwatin Conference held in cooperation with the Women Studies Institute, Birzeit University, Ramallah, 17-18 December 1999

© Copyright: MUWATIN, The Palestinian Institute for the Study of Democracy
P.O.Box: 1845, Ramallah, Palestine
2000

Published as part of an agreement of co-operation with the Heinrich Boell Fondation- Germany

جميع الحقوق محفوظة
مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص.ب ١٨٤٥، رام الله
الطبعة الاولى ٢٠٠٠

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة هنريش بويل

تصميم وتنفيذ مؤسسة تأكيا للطباعة والنشر والاعلان والتوزيع
رام الله - هاتف ٠٩١٩ ٢٩٦ - ٠٢

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس بالضرورة موقف مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

المحتويات

تمهيد ٧

الجلسة الأولى: الحركات النسائية والتحول الديمقراطي: وجهات نظر مقارنة ١١

الاستقطاب السياسي للحركة النسوية في تونس ١٣

إلهام المرزوقي

تجربة العمل النسائي الفلسطيني: بين الجماهيري والحكومي ٢٥

زهيرة كمال

الجلسة الثانية: الحركة النسائية والمنظمات الأهلية: إشكالية العلاقة مع القاعدة الجماهيرية ٤٣

الحركات الجماهيرية والتحول الديمقراطي في فلسطين ٤٥

جورج جقمان

هيكلية وبرامج الحركة النسائية وإشكالياتها: نظرة عامة ٥٥

سهى هندية

الأطر النسوية والمنظمات النسوية غير الحكومية ٦٧

إصلاح جاد

تجربة البرلمان الصوري: إمكانية بناء قاعدة جماهيرية للإصلاحات القانونية ٨٣

رندة سنيورة

تجربة التحول من إطار نسوي الى مؤسسة أهلية ٩١

أمل خريشة

الحركات النسائية والمنظمات الأهلية: إشكالية العلاقة مع القاعدة الجماهيرية ١٠٧

مروة قاسم

الجلسة الثالثة: الحركة النسائية والحركات الاجتماعية: استراتيجيات مستقبلية ١١٣

القومية والنسوية: التجربة الفلسطينية ١١٥

أيلين كتاب

مستقبل الحركات الاجتماعية والسياسية في فلسطين ١٢٩

مصطفى البرغوثي

الحركات الاجتماعية والنساء في مخيمات اللاجئين ١٤٣

دلال سلامة

إمكانية بناء تحالفات مع الحركة النسائية الفلسطينية في مناطق الـ ٤٨: نظرة مستقبلية ١٥٣

عايدة توما

Gender Transformation and the Women's Movement in South Africa 1

Tenjiwe Mtintso

Is There a Popular Constituency for Women's Rights in Palestine? 17

Rema Hammami

تمهيد

تمهيد

يشكل موضوع وقائع هذا المؤتمر حلقة في سلسلة موضوعات كانت **مواطن** قد خصصت لها عدداً من المؤتمرات والندوات، تتعلق بالقوى المنظمة في المجتمع والتحول الديمقراطي. وكما هو معروف، أن الفرد المنفرد ليس فاعلا سياسيا بمعنى أنه قادر على إحداث تغيير جزئي أو تراكمي في بنية المجتمع السياسي، بمعزل عن عمل متواصل له أهداف محددة ضمن أطر منظمة في المجتمع. وفي هذا تكمن أهمية إعادة بناء الهيئات والأطر المنظمة من أحزاب ونقابات وأطر نسوية وطلابية وحركات جماهيرية، والتي يعول عليها في معظم الدول لأغراض التغيير، وفي فلسطين لأغراض التحول الديمقراطي. إن ضعف المقدرة التنظيمية في فلسطين هو أحد أهم أسباب تعثر عملية هذا التحول، وإن لم يكن السبب الوحيد.

وضمن هذا التوجه، عقد مؤتمر **مواطن** حول الحركة النسائية الفلسطينية، والتي لم يجر التعرض لها ولقضاياها بالتحليل واستخلاص العبر لأغراض المستقبل في منبر علني، لمدة تزيد على عقد من الزمن. فقد ارتبطت الحركة النسائية الفلسطينية خلال ما يزيد على ربع قرن مع حركة التحرر الوطني الفلسطيني وضمن أطر منظمة التحرير. وقد وفر هذا الربط قاعدة جماهيرية للحركة النسائية، ولكنها قاعدة كانت تقوم أساسا على المطالب الوطنية والأهداف الكبرى للفصائل في برامجها وفي ما سعت لإنجازه، وبقدر من التغييب لقضايا المرأة في المجتمع نظرا لأولويات تلك المرحلة.

ومع فقدان الفصائل والتنظيمات لقواعدها الجماهيرية أو ضمورها خلال العقد الماضي، فقدت أيضا الحركة النسائية الفلسطينية قدراً لا يستهان به من جمهورها

وجماهيريتها. فمن ثم ينشأ السؤال عن مستقبل الحركة النسائية في فلسطين، وما إذا كان عملها سينحصر في أنشطة المراكز والمؤسسات المختلفة التي تعنى بشؤون المرأة، على أهمية عمل هذه المراكز، أم أن هناك إمكانية لإعطاء هذا العمل بعداً جماهيرياً من شأنه أن يعزز احتمالات التغيير في أوضاع المرأة، وانعكاس ذلك في البنية القانونية والإدارية والسياسية للدولة، وفي الممارسة العملية والحياة اليومية في المجتمع.

وقد سعى مؤتمر **مواطن** «لفتح» هذا الموضوع، وإثارة النقاش العلني حوله، لتوفير قوة دفع لمتابعة موضوعاته بأشكال مختلفة من قبل أطراف عدة من المهتمين، أفرادا كانوا أو مؤسسات أو هيئات أخرى. وتعكس الأوراق المضمنة في هذا الكتاب، الأفكار التي عرضت خلال المؤتمر. ولكنها لا تعكس بالضرورة الحوار الجاد والمنفعل أحيانا الذي دار في جلسات النقاش، والذي بدوره يشكل مؤشرا على أهمية الموضوع وقضاياه في المجتمع الفلسطيني. فموضوع المرأة يتعلق أساسا بشكل ونوع المجتمع الفلسطيني في المستقبل.

ومن الجلي أن هذا المجتمع، لن يكون ديمقراطيا إن لم يمنح المرأة حقوق المواطنة كاملة، المرأة كإنسان وكفرد، تشكل بمفردها ذاتاً قانونية غير قاصرة، أسوة بأي فرد آخر في المجتمع. هذا هو أحد التحديات الأساسية الماثلة اليوم أمام المجتمع الفلسطيني. وإذا كان مؤتمر مواطن، قد نجح في وضع موضوع مستقبل الحركة النسائية، كحركة، في فلسطين على جدول الأعمال المجتمعي، يكون بهذا القدر المتواضع قد أسهم في إثارة موضوع في غاية الأهمية للمستقبل

د. جورج جقمان

رام الله، ٢٠٠٠

الجلسة الأولى

الحركات النسائية والتحول الديمقراطي
وجهات نظر مقارنة

الاستقطاب السياسي للحركة النسوية في تونس

إلهام المرزوقي

الاستقطاب السياسي
للحركة النسوية في تونس

قراءة في مسار النشأة والتطوّر

مثّلت نشأة نادي دراسة قضايا المرأة في عام ١٩٧٨النادي الثقافي الطاهر الحدّاد، لحظة تأسيس للحركة النسوية المستقلة في تونس. ففي هذا النّادي وضعت المبادئ الكبرى التي وجّهت الحركة على امتداد تطوّرها. ولقد كان النادي أوّل فضاء غير رسمي مفتوح، جمّع كلّ النساء، ومثّل لهن مكانا للاعتراف المتبادل بقدراتهن، وفي متن الصراعات والنقاشات الساخنة، عبّرت النّساء عمّا هو كامن في ذواتهن. حينئذ ورغما عن كل الخلافات الشخصية والإيديولوجية، تحدّد وبسرعة مسارا نضاليا يركّز على خصوصية وضع المرأة، وعلى ضرورة استقلاليتها التنظيمية. هاتان النقطتين كانتا قد حدّدتا مواصفات النّسويات ومثّلتا محور تحرّكهن في اتّجاه هواجس (préoccupations) محدّدة تُرجمت في تكوين نواتات في مجالات متعدّدة شملت المستوى النقابي، الإعلامي، القانوني، العلمي والسياسي. على هذا الأساس، يمكننا القول بأن الحركة النسوية التونسية على امتداد عشر سنوات من تأسيسها، قد تطوّرت وراكمت أشكال تعبير متنوّعة،[١] ومرّت بالتالي من الوجود التنظيمي غير المهيكل إلى الوجود التنظيمي المؤسّسي.[٢]

هذا التطوّر الذي أفرز الوجود القانوني لجمعيتين مستقلتين على الساحة العامة، قد مثّل مرحلة نضج للحركة، كما دلّ عن مسؤولية هاتين الجمعيتين في التعبير

عن مواقف وقضايا مثّلت المشغل العام لهذه الحركة، وإن لم تكن هنالك مواقف نهائية حول العديد من النقاط والقضايا. وتجدر الإشارة إلى أنّه على الرّغم من تعدّد الآراء وتنوّع المواقف للنساء اللاّتي شكلن هذه الحركة، إلاّ أنّه قد تمّ التركيز على نقطة محورية هامة وهي الموقف من مجلّة الأحوال الشخصية التي صدرت في تونس منذ سنة ١٩٥٦، والتي اعتبرت على الساحة الوطنية والعالمية أداة تحرّر للتونسيات. في هذا الصدد نميّز بين مرحلتين مهمّتين في تناول النسويات لهذه النقطة:

الأولى: اعتبار هذه المجلّة وإن أعطت حقوقا للمرأة، غير قادرة على تحرير النساء لمحدودية القوانين الواردة فيها، والتي لم تركّز بشكل كلّي على التحرّر الفعلي للنساء من منطلق احتوائها على قوانين تمييزية،[٣] ممّا أفرز وضعا نقديا يؤكّد على أن مجلّة الأحوال الشخصية على الرّغم من طابعها الوضعي، قد استوحت العديد من قوانينها من المرجعية الدّينية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، عدم مطابقتها كليا للقوانين الدّولية التي صادقت عليها الدّولة التونسية.[٤]

الثّانية: بدأت إثر الصعود القوي للحركة الإسلامية الأصولية، التي اعتزمت القيام باستفتاء شعبي حول مجلّة الأحوال الشخصية سنة ١٩٨٥.

وما يميّز هذه المرحلة، هو الطابع الدّفاعي على القوانين المكتسبة، بالإضافة إلى ظهور نقاشات وتساؤلات جديدة حول المسألة الدّينية والهوّية، وحول الشرعية العالمية للقانون الدّولي ومسألة الخصوصية الثّقافية.

في هذا الإطار الفكري، بحثت النّساء عن صور نمطية نسائية تحريرية من داخل الثّقافة العربية والإسلامية لغاية غزو الإسلاميين من خلال الأرضية الفكرية التي يعتمدونها، وأيضا لأجل ربط الصلة مع الرأي العام وبالتالي مع المحيط المجتمعي.

هذا الصراع مع الإسلاميين، قد أفرز خلافات كبيرة بين النسويات حول كيفيات المواجهة. عندئذ برز تساؤلان رئيسيان:

الأوّل: هل ستتجاهل النسويات الظاهرة الأصولية، وتواصل حينئذ المطالبة بتغيير

العقليات وتطوير القوانين من منطلق فكر نسوي منتسب إلى الغرب؟

الثّاني: هل ستتعامل النسويات في مقاومتها للأصوليين مع الواقع بمزاوجة الهويّة؟

هذان التساؤلان مثّلا نقطة صراع حاد أدّى إلى الانقسام في صفوفهن.

في هذه المرحلة، حسمت الدّولة التونسية الموقف بتوخّيها لسياسة قمعية أزاحت من خلالها الإسلاميين من على الساحة العامة. عندئذ عادت الحركة النسوية إلى المواقف التي اتّخذتها في المرحلة الأولى من نضالها، وبالتالي إلى المطالبة بتطوير التشريعات الواردة في المجلّة.

أمّا بخصوص استراتيجيات الحركة، فلقد وقع تناولها بنفس الطريقة التي تناولت بها النسويات مشاغلهن، بمعنى أنّها قد أخضعت استراتيجياتها إلى التقييم، وإعادة التقييم وإعادة الملائمة المستمرة دون أن يقع تحديد خط واضح ومستديم يُتّفق عليه بشكل نهائي.

في هذا الصدد يمكن أن نميّز بين ثلاث استراتيجيات:

* الاستراتيجية اليسارية

* الاستراتيجية المؤسّسية

* الاستراتيجية الاحتفالية والإنسانيّة

هذه الاستراتيجيات قد توافقت مع ثلاث مراحل من مراحل نضج الحركة النسوية.

تعود الاستراتيجية الأولى اليسارية إلى المرحلة الأولى لتأسيس الحركة، والتي ارتكز فيها النّقاش حول المقاربة النظرية النسوية الثورية، الّتي تعتبر أن تحرّر المرأة يمرّ حتما من خلال تحرّر المجتمع، وأن المرأة تعيش ثنائية الاضطهاد، الاضطهاد الأبوي والاضطهاد الرأسمالي (أو بعبارة أخرى الاضطهاد الجنسي والاضطهاد الاقتصادي). النّقاش حول هذه الإستراتيجية أفضى إلى اكتساح النسويات للسّاحة النقابية إذ أسّس سنة ١٩٨٢، لجنة دراسة قضايا المرأة العاملة في صلب الاتحاد العام التونسي للشغل.

الاستراتيجية المؤسّسية توافقت مع ظهور مجلّة نساء سنة ١٩٨٥، التي طرحت كيفية مواجهة الرأي العام، وهناك عاملان أساسيان يدور النّقاش حولهما، وهما:

العامل الأوّل: تركّز فيه النّقاش حول الخوف من سحب التأشيرة القانونية للمجلّة.

العامل الثّاني: تعلّق بمضمون الخطاب النسوي، وبكيفية تأسيسه لكي يكون قابلاً للاتجاه إلى رأي عام أو إلى جمهور متسلّح بالعقائد والعادات. على هذا الأساس، تركّز النّقاش حول المحتوى المراد تبليغه بصورة مقبولة، والذي قد يطمس بشكل من الأشكال صورة «النسويات الملتزمات» التي أرسيت منذ نشأة النّادي إلى لحظة صدور مجلّة نساء.

أمّا بخصوص لجنة المرأة في الرابطة التونسية للدّفاع عن حقوق الإنسان، والتي أسّست سنة ١٩٨٥، فقد كانت بدورها تعبّر عن خطاب مؤسّسي، باعتبار وجودها داخل منظمّة معترف بها تربطها علاقات تفاوض مع الدّولة.

الاستراتيجية الاحتفالية والإنسانية: مثّلت منعرجا جديدا في تاريخ الحركة التي أضاعت إلى حد ما أحلامها وإدراكاتها، بالإضافة إلى شبه استقالة لعضواتها المؤسّسات. ضمن هذه الاستراتيجية، أصبح الحضور إلى الاحتفالات مستحبا أكثر من الحضور إلى النقاشات عند النسويات. رافق ذلك، توجّه نحو النشاط الإنساني لأجل كسر عزلة الجمعيات في اتّجاه إعطائها شيئا من الإشعاع لدى النساء من الطبقة الشعبية.

مسألة الإشعع ومسألة المشاركة النّسائية: الغاية استقطاب أوسع ما أمكن من النّساء في الحركة، وقد مثّلت أحدى هواجس النسويات منذ بدء صيرورة نضالهن. هذا وتجدر الملاحظة إلى أنّ النسويات قد اخترن منذ بداية نشاطهن في النّادي مبدأ عدم الاختلاط، وذلك للتعبير عن مشاغلهن في أي فضاء اخترن أن يكن فيه.

منطلق هذا الاختيار كان نتيجة عاملين أساسيين:

الأوّل: اعتبار الرّجال، وإن كانوا مضطهدين من النّظام إلا أنّهم يحتلون كل المواقع والفضاءات.

الثاني: نتيجة لتجربة النسويات في الأطر اليسارية وللصراعات التي خضنها. وبالرغم من المواجهات التي عاشتها النسويات مع الرّجال، إلاّ أنّهن اقتلعن الاعتراف بهن كمجموعة مستقلة عن كل التعبيرات الاجتماعية والحزبية خاصّة إثر الحملة التي قمن بها لتجميع اشتراكات مجلة نساء.

أما مسألة المشاركة النسائية، فقد كانت منذ بداية المسار تمثل عائقاً من عوائق الحركة. وفي هذا الصدد، نلفت النّظر إلى نقطتين أساسيتين:

الأولى: التغيير الكبير في حجم الحضور إلى الاجتماعات الدّاخلية، والذي اتّجه نحو التقلّص.

الثانية: الابتعاد النهائي الّذي لا نجد له تفسيراً واضحاً لمجموعة من عضوات النّادي. وقد يفسّر ذلك، بأن العديد من النّساء قد أفرغن طاقتهن النّضالية في الموجة الأولى لتأسيس النّادي.

إنّه بالرّغم من تنوّع الأشكال وتعدّد مواضيع التدخّل للنسويات، إلاّ أنّ ذلك قد أدّى إلى نقل الصراعات والمواقف والأشخاص من مجموعة إلى أخرى، مع تقلّص في حجم الالتزام النّضالي، الذّي ظهر في المقاطعة غير القارة لمجموعة من المناضلات للفضاء النسوي الذّي ساهمن في تأسيسه، الأمر الذّي أدّى إلى الأزمة الحالية التي تعيشها الحركة، والتي تميّزت بانقطاع النشيطات من الجيل الأوّل للحركة عن الاستمرار في الفضاءات التي أفرزتها، إضافة إلى عدم إعدادهن للأجيال اللاحقة لغاية تعويضهن.

علاقة الحركة النسوية بالدولة والمجتمع

إن تطوّر المجتمع التونسي في اتّجاه تعليم النّساء، وخروجهن إلى العمل الذّي رافقه تشريعات عديدة، قد ساهم في إنشاء مجموعة اجتماعية جديدة لها مرجعيتها ومتطلّباتها. هذه الوضعية الاجتماعية أحدثت تغييرات في اتّجاه الاعتراف والتثمين الاجتماعي، لحضور النساء في الساحة العامة. ويعد ذلك من بين العوامل التي ساهمت في نشوء التيار الجمعياتي النّسوي الذّي كان استجابة

لحاجة مجتمع تونسي في تحوّل. وقد تمثّلت هذه التحوّلات الاجتماعية في الحاجة الاقتصادية لتشغيل المرأة، وبالتالي الحاجة لتحديث هياكل الأسرة وتجديد القيم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، نشوء التيّار الجمعياتي النسوي، كان تعبيراً عن طموحات النّساء اللاتي لم يبدأن نضالهن على أرض جرداء.

هذه العوامل الموضوعية لم تكن بمفردها كفيلة بالتأثير في الحركة، وإنّما لعبت الجذور النّضالية للمناضلات المؤسّسات (اللاتي عشن النّضال الطلابي والنّقابي والحزبي) دوراً مهمّاً في إقرار خصوصية للحركة. على هذا الأساس، يمكننا القول، بأن الحركة النسوية في تونس لم تتأسّس بشكل آلي كامتداد للتحوّلات الاجتماعية التي أسلفنا ذكرها، بل هي نتاج تيّار مضاد ولد في رحم اليسار التونسي ليناهض الأساليب والطرق القديمة للنّضال، والمطالبة بتغيير الأوضاع التي تعيشها المرأة في اتّجاه إقرار المساواة الفعلية لها مع الرجل. تجد هذه المطالبة أساسها في محدودية الظروف الموضوعية التي تواجه عراقيل متمثّلة في تجذّر الثقافة الأبوية من ناحية، ومن ناحية أخرى في تشديد الرّقابة على المجتمع من طرف سلطة مطلقة.

لقد ظهرت الدّولة التونسية إثر الاستقلال وعلى رأسها رئيس كاريزمي(Charismatic)، قويةً حاملةً لمشروع مجتمعي تحديثي، يتّجه إلى تحديث جهاز الدّولة والمجتمع من خلال تحطيم الهياكل القبلية والتقليدية للعائلة، وإرساء نمط الأسرة النواتية.

هذا التوجّه التحديثي لبورقيبة، كان تعبيراً عن إرادة سياسية هدفها إحداث تغييرات اجتماعية وبالتالي احتكار مشروع التغيير المجتمعي في مواجهة للفئات التقليدية والمحافظة في المجتمع، وفي نفس الوقت، لإقصاء المحدثين والتقدّميين الذين شاركوا في معركة التحرير، والذين كان بإمكانهم مزاحمته على الزعامة والقيادة التي أرادها صلبة ومتحكّمة. من هذا المنطلق، اتّجه إلى أن يكون القطب الوحيد للقيادة في البلاد، إذ منذ وصوله إلى السلطة سنة ١٩٥٦، عمل على التخلّص التدريجي والتعسّفي من كلّ الأشخاص الذين يمثّلون خطرا على حكمه، وكذلك من كلّ التكوينات الاجتماعية التي لم يستطع السيطرة عليها، ومن ذلك حلّه لجمعيتين نسائيتين نشأتا قبل الاستقلال،(٥) في الوقت الذّي أرسى فيه

الاتّحاد الوطني للمرأة الذي ارتبط بالحزب الحاكم والذي من مهامه معاضدة الدّولة في قراراتها.

وكنتيجة منطقية لهذه الوضعية التّي اتّسمت في جانب منها باحتكار الدّولة لقضية المرأة، والتي جعل منها بورقيبة قضيته الشخصية التي لا مجال لمنازعته فيها، وبالتالي إقرار هيمنة الرأي الواحد. نشأت النواة الأولى للحركة النسوية التونسية غير المهيكلة، التي انتقدت الاستعمال الأداتي لقضية المرأة، والتي تقاطعت مع الخطاب السياسي للدولة في مجال حقوق النساء، لهذا يعدّ حصولها على التأشيرة القانونية لمجلّة نساء سنة ١٩٨٥، بادرة من بوادر الانفتاح السياسي للدّولة.

إن التوجّه اللّيبرالي الاقتصادي الذّي عاشته البلاد في أواخر السبعينات، والذّي رافقته المطالبة المستمرة بالتعدّدية الحزبية من ناحية، ومن ناحية أخرى، صعود الحركة الأصولية التي شكّكت في اختيارات الدّولة، جعل من قضية المرأة ورقة سياسية وقع استغلالها في هذه المواجهة. إذ اعتبرت قضية المرأة مسألة رهان سياسي (enjeux politique) قابل للرّبح أو الخسارة بين مشاريع متضادة، الأمر الذّي دفع بالدّولة للاعتراف بالحركة النسوية المستقلة.

أمّا الاعتراف القانوني بالجمعيتين النسويتين[٦] في أواخر الثّمانينات من قبل السلطة السياسية التّي عقبت المرحلة البورقيبية، فيمكن اعتباره مواصلة لهذا التوجّه الذي بدأ في منتصف الثمانينات، والذي لم يجلب في الواقع تغييراً أساسياً في السياسة المتّبعة في مجال المرأة، إذ جاء هذا الاعتراف في إطار سياسي جديد، اتّصف بالبحث عن مشروعية جديدة للرّئيس الثّاني للدّولة التونسية. على هذا الأساس، فإنّ الاعتراف بالجمعيات والمنظّمات الاجتماعية والسياسية الأخرى كأداة للمشروعية السياسية للدّولة، كانت نتيجته تحوّل الجمعيات والمنظّمات إلى قوى يشرّع من خلالها للسلطة السياسية، بدلا من أن تكون قوى تلعب دور المطالبة والمعارضة.

من هذا المنطلق، أصبحت المشكلة الرئيسية متمحورة حول مسألة إقرار الديمقراطية في مجتمع احتُكرت فيه السلطة السياسية من طرف حزب واحد، ووقع فيه استيعاب شبه كلّي للحياة الجمعياتية، وللمجتمع المدني الذّي اصطفّ

إلى جانب السلطة السياسية، وابتعد عن التعبير عن حاجات الفئات الاجتماعية. هذه الوضعية أنتجت وضعا تغيب فيه آليات المفاوضة مع توجّه نحو مأسسة القوى الاجتماعية التي اعتبرت بوق دعاية للدّولة.

إنّ هذا الاستقطاب السياسي للمجتمع المدني عامة، وللحركة النسائية خاصة، يُترجم طبيعة اشتغال النّسق السياسي الذي كرّس قطع الصلة ما بين القاعدة أي المجتمع، وما بين المنظّمات لأجل إفراغها وإضعافها، وبالتالي التحكّم فيها وتوجيهها حسبما ترتضيه الدّولة. انجرّ عن هذه الوضعية خضوع الحركة النسوية التونسية بشكل من الأشكال إلى هذا الاستقطاب السياسي الذّي استوعب المطالب والشعارات التي رفعتها الحركة.

بناءً على ذلك، إنّ هذا الاستعمال الأداتي لقضية المرأة، وبالتالي مأسسة الخطاب النسوي من طرف الدّولة، قد قُيّم على أساس أنّه انتصار للحركة النسوية. لكن في الواقع، تخلّت النسويات عن منطقهن النّضالي لصالح منطق الدّولة. إذ أنّه في غياب كمّ نسائي كبير، يمكن للجمعيات النّسوية تحريكه والانخراط معه في النّضال المطلبي والحقوقي، تبقى موازين القوى ليس لصالحها. وتبقى كلّ نشاطاتها رهينة لإرادة الدّولة وهذا يقلّص من التعبير الحر والمستقل لها. على هذا الأساس، تبقى وضعية الحركة النسوية سجينة بين الدّولة التي وضعت قضية المرأة في صدارة اهتماماتها، فخنقت بالتالي الأصوات المهتمّة والمناهضة لها في هذا الموضوع، وبين مجتمع في قطيعة مع الدّولة وبعيد عن الالتزام بهذه القضية.

الهوامش

(١) اكتسحت مناضلات النّادي المجال العام بتأسيس لجنة دراسة قضايا المرأة العاملة في صلب الاتّحاد العام التونسي للشغل سنة ١٩٨٢، ثمّ لجنة المرأة في صلب الرّابطة التونسية للدّفاع عن حقوق الإنسان، وفي ١٩٨٥ أصدرت مجلّة بعنوان نساء.

(٢) عن هذه الحركة نشأت جمعيتان مستقلّتان وهما: جمعية النّساء التونسيات من أجل البحث حول التنمية والتي حصلت على التأشيرة القانونية سنة ١٩٨٨ وجمعية النساء الدّيمقراطيات التي حصلت على التأشيرة القانونية سنة ١٩٨٩.

(٣) مثال عدم مساواة المرأة في الميراث واعتمادها في هذا الصدد على المرجعية الدينية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن المصلح التونسي الطاهر الحدّاد قد نادى من خلال كتابه **امراتنا في الشريعة والمجتمع** بتحرير المرأة وذهب إلى حدّ المناداة بالمساواة في الإرث.

(٤) صادقت الدّولة التونسية سنة ١٩٨٥ على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتّحدة سنة ١٩٧٩. تميّزت هذه المصادقة بتحفّظ الدولة التونسية على النّقاط التّالية التي تمسّ من مبدأ المساواة:

حريّة التنقّل والإقامة؛ التساوي في الحقوق والمسؤوليات أثناء الزّواج وعند فسخه؛ اختيار اللقب العائلي والمهنة ونوع العمل؛ الملكية والتصرّف فيها والإرث؛ حق إسناد الجنسية.

وتجدر الإشارة إلى أن تونس قد طوّرت من تشريعاتها إثر تنقيح مجلّة الأحوال الشخصية سنة ١٩٩٣ من هذه الإصلاحات حق الأم في إسناد جنسيتها للابن والتساوي في الحقوق والمسؤوليات أثناء الزّواج وعند فسخه.

(٥) الجمعيتين هما الاتّحاد النّسائي لمسلمات تونس، واتّحاد النساء التونسيات الذّي ارتبط في نشأته بالحزب الشيوعي التونسي.

(٦) الجمعيتين النسوتين هما الجمعية التونسية للنّساء الدّيمقراطيات، وجمعية النساء التونسيات من أجل البحث حول التنمية اللّتين نشأتا في المرحلة ما بعد البورقيبية.

تجربة العمل النسائي الفلسطيني
بين الجماهيري والحكومي

زهيرة كمال

تجربة العمل النسائي الفلسطيني
بين الجماهيري والحكومي

إنه لمن دواعي سروري أن أكون بينكم اليوم، لنقيِّم معا تجربة العمل النسائي بين الجماهيري والحكومي، خاصة ونحن نمر بمرحلة حرجة من تاريخ شعبنا الفلسطيني - مرحلة الانتقال من الاحتلال إلى الاستقلال - وما تفرضه من عملية تداخل ما بين الوطني/السياسي/الاجتماعي. ولا أخفيكم بأن ما دفعني للموافقة على المشاركة هو الرغبة بتوثيق هذه المراجعة لتجربة العمل النسائي الغنية التي عايشتها، وتفاعلت معها كما الكثيرات من نساء شعبنا. وليست هذه المرة الأولى التي تقوم بها كادرات الحركة النسائية بعملية تقييم لتجربتهن، ولكنها المرة الأولى التي يتم فيها التركيز على جانب واحد هو التحول الديمقراطي، كما أنها المرة الأولى التي يتم فيها توثيق ذلك بشكل علمي. ولا يسعني هنا إلا أن أتقدم بالشكر إلى المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية **مواطن**، وإلى **معهد دراسات المرأة** في جامعة بير زيت لمبادرتهم لعقد هذا المؤتمر الهام.

ليس من السهل الحديث عن الحركة النسائية الفلسطينية بمعزل عن الحركة السياسية الفلسطينية، وبدون التطرق للظروف التي نشأت بها، كما أن الحديث عن الديمقراطية غير ممكن بدون التطرق للضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها شعبنا الفلسطيني. خاصة وأن هذه الضغوط تؤثر على الفرد مباشرة، وتجعل عملية مواجهتها في مقدمة الأولويات. وحيث أن الوقت لا يتسع للغوص في ذلك، فإنني في محاولتي المتواضعة لمراجعة تجربة العمل النسائي الجماهيري والحكومي، سأتناول الموضوع من منظور دور المنظمات النسائية في غرس ثقافة الديمقراطية فكراً وممارسة، بما يمكنها من المساهمة في تشكيل حركة ديمقراطية مجتمعية تلعب دورا رئيساً في بناء مجتمع مدني ديمقراطي.

إن ثقافة الديمقراطية لا تعني مجرد طموحات وأفكار نتحدث عنها، وإنما سلوكاً وممارسات تعكس التزاما بمبادئ وقوانين وحقوق وواجبات. وحيث أن الثقافة تجمع ما بين الفكر والممارسة فهي تحتاج إلى تنشئة تبدأ في الأسرة ثم المدرسة فالمؤسسة وتتكامل في المجتمع، وتقوم الدولة بمأسسة هذه الثقافة من خلال تضمينها في الدستور وفي الأنظمة والقوانين، ويتم تطبيقها على كل أفراد الشعب وعليهم الالتزام بها.

انطلاقا مما سبق، سأقوم بمراجعة التجربة من خلال التعرف على نشأة المنظمات الجماهيرية النسوية المعروفة بالأطر النسوية، ولن أتناول تجربة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية كون نشاطه العلني كان مقصورا على الخارج، ولم أعايش هذه التجربة. كما سأستعرض نشأة دوائر المرأة في الوزارات والواقع الذي تمر به. كذلك سيتم التعرف على أبرز نقاط القوة والضعف لكل منهن لتحديد استراتيجيات العمل المستقبلية، وذلك من خلال الإجابة عن ثلاثة أسئلة تساعدنا في التعرف على مدى التزام هذه المنظمات بتحقيق ثقافة الديمقراطية.

نشأة الأطر النسائية الجماهيرية

نشأت الأطر النسائية الجماهيرية خلال الفترة ما بين ١٩٧٨-١٩٨٤، بتوجه سياسي من المنظمات السياسية، وبمبادرة من الجبهة الديمقراطية، والتزام عال من عدد واسع من النساء بغض النظر عن انتماءاتهن السياسية، يحملن معهن تجربة العمل الأهلي الذي بدأ مع بدايات هذا القرن، مستفيدات من الموروث الفكري المتعلق بأهمية العمل النضالي والتطوعي، وواعيات لنقاط ضعف العمل الأهلي من حيث ضعف اتساع القاعدة المنتسبة للجمعيات، فعالجت ذلك من خلال فتح أبواب الانتساب لتضم في سنوات قليلة آلاف النساء من مختلف الفئات الاجتماعية والمستويات التعليمية، يجمعها معا أهدافاً مشتركة في مقدمتها التخلص من الاحتلال، والنهوض بأوضاع المرأة. ورغم اختلاف الانتماء السياسي لهذه المنظمات، إلا أنها حافظت وباستمرار على حد أدنى من التنسيق فيما بينها، مما ساعدها لاحقا في العمل ضمن الائتلاف النسائي المعروف بطاقم شؤون المرأة.

شهدت السنوات الأولى للانتفاضة زخما لنشاط المنظمات النسوية من حيث العدد المنتسب لهذه المنظمات أو الذي ينشط في إطارها، وتمكنت بذلك من توسيع دائرة عملها لتصل إلى أوسع قطاع شعبي في كافة المناطق، وبذلك تمكنت من الحصول على الدعم الشعبي والدولي. وبفضل التنسيق، والعمل المشترك بينها، تمكنت من تحقيق عدد من الأهداف، وفي مقدمتها بناء كادر نسوي واع لقضاياه، يمتلك الخبرة في الدعاية والتحريض والاتصال لتحقيق هذه الأهداف، الأمرالذي مكنهن من طرح قضايا المرأة عبر مجموعة من البرامج، ساهمت في نقل قضية المرأة من كونها قضية تتعلق فقط بالنساء إلى كونها قضية تهم المجتمع بأكمله.[1]

ومع تغير الأوضاع السياسية بعد توقيع اتفاق أوسلو، ونشوء السلطة الوطنية، وما صاحب ذلك من تباين في وجهة المواقف ما بين موافق وغير موافق على النهج الذي استخدم في الوصول إلى هذا الاتفاق ونتائجه، وما أدى إلى تباين في أهداف الأحزاب السياسية، وبالتالي الأطر التي تعتبر واجهة لها، حيث اعتبرت الأحزاب التي وافقت على أوسلو بأن الوقت قد حان للبدء بالتوجهات الاجتماعية، والسعي لبناء المجتمع المدني من خلال ترسيخ مبادئ الديمقراطية في المجتمع، في حين وجد من يعارض أوسلو أن الاتفاق لم يؤد إلى الاستقلال، وأن الأهداف الوطنية ما زالت تحتل الأولوية.

كذلك فإن التغير في الأدوار الذي صاحب وجود السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها الجهة المكلفة بتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، يرافقه تراجعاً في الدعم المالي المقدم لمنظمات العمل الأهلي لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية، نجد أن قلة فقط من هذه المنظمات استطاعت إعادة تكييف أهدافها وفقا لطبيعة المرحلة، وأتاح ذلك لها فرصة الاستمرار. في حين استمرت باقي المنظمات بالعمل على تحقيق ذات الأهداف (تقديم الخدمات التعليمية والصحية ورعاية الأطفال وكبار السن) مع التراجع الكبير في التمويل، تراجع دور هذه المنظمات

(١) من هذه البرامج: «البرلمان الصوري» الذي نفذه مركز المرأة للإرشاد القانوني عام ١٩٩٨، ومجموعة من البرنامج الإذاعية والتلفزيونية مثل برنامج «بصراحة» الذي يتم بالتعاون ما بين طاقم شؤون المرأة وتلفزيون فلسطين، كذلك التدريب الموسع الذي نفذه مركز المرأة للرشاد القانوني لإعداد تقرير CEDAW الذي شارك به عدد واسع من النساء والرجال من مختلف انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة.

في تقديم الخدمات للنساء، وتراجع العديد من البرامج التثقيفية، الأمر الذي أثر سلبا عليها، وأدى إلى تراجع دور عدد واسع منها. وقد ساعد وجود طاقم شؤون المرأة عدداً من المنظمات الجماهيرية على مواصلة دورها عبر برامج عمل مشتركة، كبرنامج سنابل والقيادات الشابة وتمكين النساء.

أما دوائر المرأة في الوزارات، فقد نشأت خلال الفترة ما بين ١٩٩٥-١٩٩٨، بعد توقيع اتفاق أوسلو وتسلم السلطة الفلسطينية لصلاحياتها، ولاعتبارات سياسية تم تعيين عدد محدود من النساء بوظيفة مدير عام أو مدير لهذه الدوائر. وكانت هذه الكوادر ممن عمل في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج، كالاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والهلال الأحمر، ومؤسسة صامد، إضافة إلى عدد قليل من الكوادر التي عملت في المنظمات النسوية في الوطن، وذلك دون مراعاة لمتطلبات الوظيفة فنيا، وتجري عملية رفع الكفاءة المهنية لهن من ضمن العاملين والعاملات في الوزارة، ووفقا لاحتياجات الوزارة المعنية. كما تم تكليفهن بتأسيس هذه الإدارات، وتحديد رسالتها واستراتيجية عملها وأهدافها، وتنفيذ الأنشطة المقترحة بخطة عملها، دون أن تمتلك الكوادر الكافية والمدربة، ولا الموازنات المطلوبة لتنفيذ الأنشطة التي من شأنها تحقيق أهدافها. وعلى الرغم من ذلك، فقد استطاع البعض تنفيذ مهامهن استناداً إلى ما يحملنه من تراث التجربة النسوية الفلسطينية في الداخل والخارج.

وتشترك هذه الدوائر مع المنظمات النسائية في السعي للنهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية والمساهمة في بناء مجتمع ديمقراطي تنموي، مما ساعد في وضع استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة. إلا أنه وحتى الآن، لم يتم تفعيل التنسيق والتعاون ما بين المنظمات الجماهيرية النسوية ودوائر المرأة في الوزارات، لتحقيق أعظم استفادة من طاقات الكوادر العاملة في كل منهن لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

يتضح مما سبق، وجود اختلاف في ظروف نشأة كل من المنظمات الجماهيرية النسوية ودوائر المرأة في الوزارات، ومن الملاحظ أيضا، وجود نقاط قوة تمتلكها كل منهن، وهناك نقاط ضعف لديهن، كما أن هنالك فرص يمكن الاستفادة منها لتعزيز نقاط القوة، كما يمكن اتخاذ عدد من الإجراءات لمواجهة التهديدات. ومع ذلك ليس من العدل وضع التجربتين معا، ومحاكمتهما بنفس المقاييس.

مدى التزام هذه المنظمات بثقافة الديمقراطية

كما ذكرت سابقا، بأن ثقافة الديمقراطية تجمع ما بين الفكر والممارسة التي تعكس التزاما بمبادئ وقوانين وحقوق وواجبات، وهذا يتطلب تحديد بعض المبادئ ذات العلاقة بالثقافة الديمقراطية، ومن ثم تحديد مواقف وممارسات تعكس هذه الثقافة. وإجراء مقاربة تبين: أولا، كيف ساهم العمل النسائي الجماهيري والحكومي برفع درجة وعي الأعضاء، ودرجة التزامهم بمجموعة المبادئ الأساسية لثقافة الديمقراطية؟ وثانيا، كيف ساعد العمل النسائي الجماهيري والحكومي في تمكين الأعضاء من ممارسة ذلك؟ وثالثا، ما هو الدور الذي تلعبه المنظمات والمؤسسات النسوية في ترسيخ قواعد الديمقراطية، كالمشاركة في الانتخابات العامة، والمساهمة في إعداد ومراجعة ومناقشة مشاريع القوانين التي سيتم اعتمادها؟

اولا: على مستوى الحياة الداخلية

١. العضوية: فتحت المنظمات الجماهيرية النسوية باب العضوية لكل النساء، شريطة الموافقة على النظام الداخلي والبرنامج. وتوجهت الأطر النسائية بشكل أساسي للنساء ربات البيوت، وإلى حد ما النساء العاملات، وأدى ذلك إلى الوصول لأوسع قطاع من النساء اللواتي لا يوجد لهن أي إطار منظم يتمكن من تلبية احتياجاتهن، ويدافع عن مصالحهن. وشهدت بدايات تشكيل الأطر تزايداً مستمراً في عدد الأعضاء، وكانت في ذروتها خلال الانتفاضة، إلا أن السيطرة الحزبية على الأطر وتحكمها في اختيار القيادات، وتحديد البرامج، ووعي الكوادر القيادية والوسيطة لهذا الخلل، قد أدى إلى رفض هذه الكوادر لاستمرار السيطرة الحزبية، وسعت بعضها إلى تحويل نفسها إلى جمعيات مستقلة بعيدة عن تدخلات الحزب. ومع الإحباط السياسي العام بعد حرب الخليج، وتراجع دور الأحزاب السياسية، وما صاحب ذلك من عزوف الكثيرين من النساء والرجال عن العمل السياسي تراجعت العضوية في هذه الأطر بشكل كبير.

٢. اختيار الهيئات القيادية: أقرت اللوائح الداخلية لكافة الأطر انتخاب هيئاتها القيادية، وحافظت خلال الفترة الماضية على عقد مؤتمراتها، وانتخاب هيئاتها التي تبدأ من الموقع إلى اللجنة المحلية واللجنة العليا والمكتب التنفيذي. ومع أن بعض الأطر قد عقدت مؤتمراتها وانتخبت قيادتها، إلا أننا نجد أن أغلب الهيئات القيادية لها بقيت كما هي منذ تأسيسها، وفي بعض الأحيان حدثت إضافات بسيطة عليها.

هذا وتختلف أنظمة المراكز النسوية، حيث أن العضوية فيها، مقصورة على عدد محدود من الأعضاء وتعمل كمراكز متخصصة. أما بالنسبة لهيئاتها القيادية، فهي متنوعة ما بين لجنة تنفيذية وإدارية ومجالس أمناء. ويختلف طاقم شؤون المرأة عن ذلك، بأن العضوية فيه ليست على الأساس الفردي، بل على أساس المنظمة باعتباره ائتلافاً نسوياً ما بين الأطر والمراكز النسوية.

٣. الأنظمة والقوانين المؤسسية: افتقدت معظم المنظمات الجماهيرية النسوية لنظام مؤسسي يحكم العلاقة ما بين الأعضاء والهيئات القيادية، كما لا يتم تحديد واضح لمهام الأعضاء والعاملات، والتوصيف الوظيفي للعاملات، حيث كانت تتم معظم النشاطات بناء على التطوع. هذا ولا يوجد للعاملات نظام تأمينات، ولا أتعاب نهاية الخدمة.

أما بالنسبة لدوائر المرأة في الوزارات، فإن المشاركة بها تعتمد على التعيين، وتقيم بعض دوائر المرأة علاقة مع المنظمات النسوية، وتقتصر مشاركتها في الهيئات العليا على مدير عام الإدارة، وتختلف هذه المشاركة من وزارة لأخرى تبعا للجدية التي يتم فيها التعامل مع هذه الإدارة. كما تخضع إدارات المرأة لأنظمة وقوانين الوزارة المعنية. أما بالنسبة للوصف الوظيفي، فهو مرتبط بمدى إنجاز الوزارة لهيكليتها وأنظمتها الداخلية.

٤. البرامج: يتم تحديد برامج هذه المنظمات في الغالب بناء على توجهات الإطار، وفي الغالب تشارك الموظفات في تحديد الأنشطة التي سيتم تنفيذها، وعلى الرغم من أن البرامج موجهة للنساء، وتلبي احتياجاتهن العملية، إلا أنها كانت في الغالب تستخدم كوسيلة لزيادة حجم الإطار، وقليلا ما كان تحديد هذه

البرامج والأنشطة بمشاركة النساء المستهدفات.

أما بالنسبة لبرامج وأنشطة دوائر المرأة في الوزارات، فهي موجهة للنساء عامة، وتتم بناء على دراسة احتياجات الجمهور المستهدف، وخطة عمل الوزارة المعنية.

٥. التمويل: لفترة طويلة اعتمدت كافة المنظمات الجماهيرية النسوية على كل من الدعم الحزبي والخارجي لتنفيذ نشاطاتها، وتلتزم هذه المنظمات برفع تقاريرها إلى الجهة الداعمة، في حين يبقى أعضاؤها مغيبين عن مناقشة هذه التقارير. مما أضعف من شفافيتها واستقلاليتها واستدامة برامجها. وقد أثر ضعف التمويل على قدرة الأطر على تنفيذ برامجها.

أما بالنسبة لدوائر المرأة في الوزارات، فهي تختلف من وزارة لأخرى، ومن الملاحظ شحة الموازنات المعتمدة لأنشطة هذه الدوائر، لذلك نجد أن بعض هذه الدوائر، قد سارعت في إعداد مشاريع، والحصول على تمويل خارجي لتنفيذها. وترتبط موازنات هذه الإدارات بموازنات الوزارة المعنية، وتخضع هذه الإدارات للرقابة العامة.

ثانيا: دور المؤسسات النسوية في ترسيخ قواعد الديمقراطية

من أجل التعرف على الدور الذي لعبته هذه المؤسسات في ترسيخ قواعد الديمقراطية، سيتم مراجعة هذا الدور بناء على تحديد بعض المبادئ ذات العلاقة، والتعرف على الأنشطة التي قامت بتنفيذها لترسيخ هذه المفاهيم.

١. المساواة وعدم التمييز القائم على أساس الجنس أو الدين أو العرق. تشير اللوائح الداخلية للمنظمات الجماهيرية النسوية إلى مبدأ المساواة وعدم التمييز، كذلك الأمر بالنسبة لدوائر المرأة في الوزارات. وقد تم تنفيذ عدد من البرامج لرفع الوعي في قضايا النوع الاجتماعي، والالتزام بها. كما اهتمت بمراجعة القوانين للتأكد من تضمينها مبدأ المساواة، وتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء، كما نفذت عددا من برامج التوعية لتعريف النساء باتفاقية إلغاء التمييز ضد المرأة. إلا أن هذه المنظمات والدوائر لم تمارس حتى الآن ضغطا من أجل توقيع

فلسطين على هذه الاتفاقية.

٢. حرية الانتماء السياسي والعقائدي. هنالك قبول بالتعددية السياسية، وقد تكرس ذلك في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وعملت بذلك التنظيمات التي تعمل في إطارها. وحتى فترة قريبة اقتصرت العضوية في الإطار، والعمل به على نساء لهن نفس الانتماء السياسي بغض النظر عن الدين. أما بالنسبة لعضوية كل من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وطاقم شؤون المرأة فهي مفتوحة للجميع. هذا وقد نشأت مؤخراً منظمات نسائية إسلامية العضوية، تقوم على الأساس الديني.

أما بالنسبة لدوائر المرأة في الوزارات، فإن كافة الكوادر العاملة معينة على خلفية سياسية بغض النظر عن الدين. كما أن البرامج والأنشطة بشكل عام لا تتطرق إلى هذا الموضوع.

٣. حرية التفكير والإبداع وحرية الاختيار. اهتمت الأطر النسوية بمبدأ حرية الاختيار (مجال التعليم، العمل، الزوج، الممثلين السياسيين)، ونظمت مجموعة من الأنشطة لممارسة حق الفتاة في التعليم، حيث اهتمت الأطر النسوية خلال الفترة الماضية ببرامج محو الأمية، وينفذ طاقم شؤون المرأة حملة لدعم تكاليف نقل الطالبات المحتاجات من البيت إلى المدرسة. وهناك العديد من برامج التوعية لتعريف النساء بحقوقهن والتي من ضمنها حقهن في التعليم والعمل واختيار الزوج.

كما نفذت المنظمات النسوية العديد من برامج التوعية حول الحق في الاقتراع، واختيار الممثلين السياسيين على أساس البرنامج السياسي، مما رفع من نسبة النساء اللواتي شاركن في الاقتراع نسبة إلى المسجلات. إلا أن هذه المنظمات لم تمارس أي نشاط لدعم الحملات الانتخابية لأي من المرشحات. وحاليا تمارس هذه المنظمات نشاطا من أجل مشاركة أوسع للنساء في المجالس البلدية والمحلية.

أما بالنسبة لدوائر المرأة في الوزارات، فقد نفذت وزارة الثقافة برنامجاً ثقافياً يشجع النساء على الإبداع، كما تقوم كل من وزارة التربية والتعليم، ووزارة الشباب والرياضة بأنشطة تشجع التفكير والإبداع. وتلعب دوائر المرأة في

الوزارات المعنية دورا فاعلا في هذه الأنشطة. أما بالنسبة لباقي القضايا كالحق في الاختيار، فإنها في الغالب تقف موقفا حياديا.

٤. حق التعبير عن الرأي وحق الاستماع. تؤدي ممارسة هذا الحق إلى تمكين المشاركين والمشاركات من التعرف على مشاكلهم المشتركة وتحديد مجالات التفاهم بينهم وصولا إلى تصور مشترك لحلها. وكذلك تساعد على قبول الرأي الآخر، والتعددية السياسية والفكرية، وحرية الصحافة. هذا وتقام في فلسطين العديد من الندوات التي يمارس بها الفرد حقه في التعبير. وهناك هامش لا بأس به يسمح بحرية الصحافة، وقد استفادت المنظمات النسوية من هامش الحرية الممنوح في هذا المجال، وأصدرت نشراتها الشهرية والفصلية والنصف سنوية. ومن أبرز هذه النشرات، صوت النساء التي يصدرها طاقم شؤون المرأة كنشرة نصف شهرية توزع كملحق مع جريدة الأيام، ومجلة اسمعوني التي تصدرها جمعية المرأة العاملة. تتناول هذه المنشورات قضايا متعددة تتعلق بحقوق المرأة كجزء من حقوق الإنسان، وتسلط الأضواء على ممارسات يتم فيها انتهاك هذه الحقوق. كما قام طاقم شؤون المرأة بإصدار نشرات بعنوان «حقوقي» تستخدم في برامج الدعوة والدفاع عن حقوق المرأة.

أما بالنسبة لدوائر المرأة، فهناك نشاطا محدودا في هذا المجال، ولا يتم بشكل منهجي ومستمر، وحتى الآن لم تستفد دوائر المرأة من النشرات التي تصدر عن الوزارة للدعوة لهذا الموضوع كما لم تصدر دوائر المرأة نشرة خاصة بها لطرح وجهة نظرها من القضايا ذات الاهتمام.

٥. حق العمل والتمتع بمستوى معيشة لائق. إن ممارسة الإنسان لحقه في العمل يحقق له ولها نوعا من الاستقرار والشعور بالأمان. وعلى الرغم من إدراك المنظمات النسائية لذلك والتعبير عنه في وثائقها، إلا أن جهدا بسيطا قد بذل في هذا المجال. وباستثناء النشاط الذي نفذته جمعية المرأة العاملة الفلسطينية بالتعاون مع وزارة العمل لتشغيل النساء، لم تبذل المنظمات النسائية جهدا حقيقيا في تمكين النساء من الحصول على فرصة عمل. كما لم تقم إلا بعدد محدود من التدريبات الخاصة بتشجيع النساء على البدء بمشاريعها الخاصة. وحديثا حصل طاقم شؤون المرأة على تمويل لتنفيذ برنامج دعم النساء للبدء

بمشاريعهن الخاصة.

مما تقدم، نستطيع أن نلخص في المصفوفة التالية نقاط القوة والضعف لدى كل من المنظمات النسوية الجماهيرية، ودوائر المرأة في الوزارات والتي تؤثر على قدرة هذه المنظمات للعب دور في عملية التحول الديمقراطي.

تحليل نقاط القوة والضعف للمنظمات النسوية الجماهيرية

أولا: على المستوى المؤسسي

نقاط القوة	نقاط الضعف
كان التشكيل مبنياً على توجهات حزبية، مما مكنها من الحصول على دعم المنظمة الحزبية المادي والمعنوي. كما أدى إلى زيادة نسبة النساء في الحزب، وتولى البعض مواقع قيادية.	التدخل الحزبي أفقدها الاستقلالية والشفافية. كما أن العزوف عن العمل الحزبي أضعف من دور النساء في الحزب، وقلت نسبتهن في الهيئات القيادية.
فتحت اللوائح الداخلية باب العضوية، مما ساعد في انتساب آلاف النساء إلى الأطر.	اتساع القاعدة مع عدم وجود أنظمة توضح دور العضو وصلاحياته وطبيعة العلاقات بين الهيئات، جعل العضوية رخوة ونشاطها موسمي.
التوجه إلى قطاع نسائي كان مهملا وهو ربات البيوت، مما ساعد في توسيع قاعدة الإطار وتسييسهن.	ضعف التوجه إلى الشابات وطالبات الجامعات، وعدم تنظيم علاقة بين الأطر النقابية لهذه الفئة مع الأطر النسائية، مما أفقد الأطر القدرة على ربط قضايا المرأة معا، وإلى عدم الاستفادة من الأطر في الدفاع عن قضايا الطالبات والعاملات.

وجود كادر يمتلك الخبرة في القيادة والدعاية والتحريض والاتصال.	عدم قيام الكادر بنقل تجربته وتوسيعها، مما زاد الأعباء على هذا الكادر وحد من قدرته على الإنجاز.
التواصل مع القاعدة عن طريق تقديم خدمات تتوافق مع احتياجاتها.	إشراك النساء في القاعدة في تحديد البرامج محدود، كما لم يجر تعديل على الأهداف والبرامج بعد وصول السلطة بشكل علمي منطلق من دراسة الواقع الجديد.
معرفة في جهات التمويل وحصولها على الدعم خلال الفترة الماضية، ساعدها في تنفيذ برامجها.	ضعف التمويل بعد وصول السلطة، وعدم تكييف برامجها لتصبح أكثر ملائمة لطبيعة المرحلة. وعدم محاولتها الوصول إلى مصادر تمويل جديدة. كما أدى إلى ربط البرامج بسياسات الممولين.

ثانيا: مدى التزام هذه المنظمات بثقافة الديمقراطية

نقاط القوة	نقاط الضعف
عقدت مؤتمرات خلال الفترة الماضية وانتخبت قياداتها، الأمر الذي يوحي باتباع أساليب ديمقراطية(شفافية، حرية الاختيار).	هذه المؤتمرات لم تغير من قيادة هذه الأطر، كما أنها لم تكن تعرض موازناتها على الأعضاء في المؤتمر.
البرامج موجهة للنساء، وهناك تواصل وعلاقة جيدة معهن.	لا تشرك النساء في الغالب بالإعداد لهذه البرامج وتمويلها والإشراف على عملية الصرف.

بدأ العمل بناء على القناعة، وكان تطوعيا في الغالب.	انحسر العمل التطوعي لصالح التوظيف، ومع شحة الموارد ضعف النشاط.
اهتمام بحقوق المرأة ووجود برامج توعية حول الحق في التعليم، صاحبها برامج محو أمية، وكذلك الحق في العمل، صاحبها مشاريع تنموية.	ضعف التمويل أدى إلى تراجع هذه البرامج. كما أن ارتباط هذه البرامج بالإطار، وعدم تحميل المشاركات المسؤولية لإنجاحها مع عدم وجود برامج إرشادية، قد أدى إلى فشلها.
قبلت بوجود بعضها واعترفت بذلك الحق، مما ساعد في محافظتها على حد أدنى من التنسيق فيما بينها.	تعدد الأطر أدى إلى بعثرة وتشتت الجهود.
قامت بإصدار عدد من النشرات، ومن أبرزها **صوت النساء** و**اسمعوني**. كما تعمل على إصدار نشرات مبسطة لفهم حقوق المرأة.	هذه النشرات موجهة في الغالب للنساء وليس للمجتمع، باعتبار أن قضية المرأة هي قضية المجتمع.
وجود تعاون وتقبل من بعض الجهات الإعلامية، مما ساعدها في تنفيذ برامج إذاعية وتلفزيونية حول قضايا المرأة.	لم يتم تحديد الجهات المساندة لاستخدام طاقاتها لمساندة قضايا النساء، والتي تلغي التميز ضدهن.
وجود أعداد كبيرة مؤيدة للديمقراطية ولحقوق المرأة.	لم يتم تجنيد هذه القوى بشكل منظم يساعد على أن تكون قوة ضاغطة ومؤثرة في المجتمع.
هناك خبرة واسعة في العمل الوطني وتضحيات كبيرة.	عدم استخدامها لخبرتها في وسائل النضال المختلفة لتحقيق الديمقراطية.

نظمت العديد من البرامج لتوعية النساء حول حقهن في المشاركة في الانتخابات، مما ساعد ذلك في وجود نسبة عالية من النساء من المقترعين.	وقفت حيادية تجاه دعم نساء محددات تم اختبارهن، كما لم يتم دعم الكوتا مما أضعف وجود نساء بعدد مناسب في المجلس التشريعي.

نقاط القوة لدى دوائر المرأة

نقاط القوة	نقاط الضعف
التشكيل بقرار سياسي وهي موجودة في تسع وزارات، إضافة إلى لجنة للنوع الاجتماعي في التربية والتعليم، ومكلفات بحمل هذا الملف كما في وزارات الصناعة والاقتصاد والتعليم العالي.	عدم ترافق هذا القرار بتقديم الاحتياجات الضرورية كالكادر المناسب من حيث العدد والقدرات المهنية لهذا العمل. ولا الموازنات الضرورية لعمل هذه الدوائر.
وجود لجنة تنسيقية فيما بينهما.	لم يصدر قرار بترسيم هذه اللجنة، كما لم يتم تشكيل لجنة وطنية تضم كل من الجهتين الحكومية وغير الحكومية.
وجود استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة ناتجة عن عمل مشترك ما بين هذه الدوائر والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.	ليس هناك آلية عمل يمكن من خلالها متابعة التنفيذ، كما لم يتم وضع خطة عمل منبثقة عن هذه الاستراتيجية ومتضمنة لأنشطة يمكن من خلالها تحقيق الأهداف المرجوة.

تم تدريب عدد واسع من الأعضاء لرفع درجة الوعي، والالتزام بأهمية تضمين قضايا النوع في المجرى العام للتنمية، كما تم تدريبهن حول التخطيط والمتابعة والتقييم من منظور النوع الاجتماعي.	هذه المهارات لم يتم استخدامها من قبل البعض كما يجب في مجال العمل، وبالتالي لم يتم الربط ما بين النظرية والتطبيق، مما أبقى بعض هذه الدوائر تعمل من منظور المرأة في التنمية، وليس من منظور النوع والتنمية.
تم تدريب عدد من العاملين في التخطيط والمشاريع في الوزارات المختلفة حول أهمية تضمين قضايا النوع في المجرى العام للتنمية، مما ساعد في خلق بيئة داعمة في الوزارة.	عدد من تدرب ما زال غير كاف، مما يخلق تعارضاً حول فهم الدور الذي تقوم به هذه الدوائر، هل هو تقديم خدمات مباشرة للمرأة، أو أن دورها هو التأكد من أن قضايا المرأة مأخوذة بالاعتبار في مسار التنمية، كما أن كل ما يتم تنفيذه هو من مدخل تكافؤ الفرص.

مما تقدم نجد أن المنظمات النسائية الجماهيرية قد عملت على رفع درجة الوعي حول المبادئ الأساسية لثقافة الديمقراطية، إلا أنها لم تقم بممارسة ذلك على صعيد الحياة الداخلية لها، كما لم تقم الأطر بتشكيل المجموعات الضاغطة للتأثير في السياسات والتشريعات والقوانين لضمان المساواة وجسر الفجوة القائمة في المجتمع بين النساء والرجال في المجالات المختلفة. وباستثناء بعض النشاطات الموسمية كيوم المرأة، فإن برامج الأطر النسائية مقصورة على النساء وتوعيتهن حول قضاياهن، ولم تنتقل بشكل منهجي لتحويل هذه البرامج إلى برامج توعية عامة موجهة إلى كل المجتمع، باعتبار أن قضايا المرأة هي قضايا المجتمع.

كما أن نقاط القوة التي تمتلكها المنظمات النسائية الجماهيرية ودوائر المرأة إذا ما اجتمعت معا، فمن الممكن تدارك نقاط الضعف، والاستفادة من الفرص المتاحة

لعودة الأطر للعب دور فاعل في بناء المجتمع المدني الديمقراطي والتأثير فيه، يدعمها في ذلك دوائر المرأة، ووضع هذه القضايا في إطارها المؤسسي. ويبقى أن نقول، أن لعب هذه المنظمات لدور فاعل في عملية التحول الديمقراطي يتطلب وضع رؤيا عملية شاملة للمستقبل المرغوب، وتحديد الأهداف والمسؤوليات مع وضع آليات للمتابعة والتقييم. كما أنني أعتقد أن الوقت ما زال أمامنا لفعل ذلك.

الجلسة الثانية

الحركة النسائية والمنظمات الأهلية

إشكالية العلاقة مع القاعدة الجماهيرية

الحركات الجماهيرية
والتحول الديمقراطي في فلسطين

جورج جقمان

الحركات الجماهيرية
والتحول الديمقراطي في فلسطين

ستتمحور ملاحظاتي في هذه الورقة حول ناحيتين أساسيتين: الأولى، طبيعة النظام السياسي الفلسطيني قيد التأسيس في فلسطين. والثانية، موقع الحركات الجماهيرية بما في ذلك الحركة النسائية الفلسطينية فيه، آخذاً بعين الاعتبار السمة الانتقالية لهذه المرحلة. وأقصد «بالانتقالية» هنا، التحول من «حقبة منظمة التحرير الفلسطينية» (غير المنتهية بعد) إلى حقبة النظام السياسي الفلسطيني الجديد الذي ما زال قيد التطور.

وأبدا باستخلاص بعض العبر من «بيان العشرين» الذي اثار نقاشا وضجة خلال الأسابيع الماضية، (وما زالت تبعاته غير منتهية باستمرار اعتقال عدد من موقعيه). ولقد سعى هذا البيان موضوعيا (أي بمعزل عن أهداف موقعيه ، ومن ناحية أثره في الحقل السياسي) لرسم حدود جديدة أوسع من المألوف للغة الخطاب السياسي، وسعت السلطة الوطنية الفلسطينية بدورها إلى إعادة الحدود إلى نطاق ما هو مألوف، والذي يقع من منظورها ضمن إطار «الاجماع السياسي الوطني». وفي هذا حنين وتطلع رومانسي إلى «حقبة منظمة التحرير الفلسطينية»، وخطابها السياسي الداخلي، الذي كان يسمح بالنقد اللاذع على أن يراعى في ذلك تفاهمات محددة لا تسمح بالتخوين مثلا، وإلا تحول هذا إلى انشقاق وفتنة. غير أن مسعى السلطة للحفاظ على عناصر الخطاب السياسي الداخلي القديم، وتنزيلها على الواقع السياسي الجديد لم يتم إلا باستخدام القوة، ومن المتعذر الاستمرار في استخدام هذه الآليات مستقبلا دون إزالة الانسداد والاحتقان الذي يعاني منه النظام السياسي الفلسطيني الحالي.

ذلك لأن البيان لم يكن خطاباً سياسياً فقط، بل كان أساساً فعلاً سياسياً من

خارج النظام السياسي الذي لم يسمح حتى الآن للفعل السياسي من داخله. وفي هذا يكمن انسداد النظام وأزمته. إن الموضوع الأساسي المتعلق بالبيان غير مقصور على قضايا الفساد والاحتكارات والاصلاح الاداري والقانوني، بالرغم من أهمية هذه الموضوعات، فإن الموضوع الأساسي يتعلق أيضا بالحاجة لفتح النظام السياسي الجديد لدخول المعارضة فيه، ولإمكانية التأثير فيه والتغيير من داخله. في غياب ذلك، ستبقى البيانات و«الهزات» الأدوات الوحيدة للفعل السياسي في غياب آليات أخرى، وسيكون من المتعذر تأطير هذه «الهزات» جميعها في إطار سلمي، إذ أنها تعمل أساسا من خارج النظام السياسي، ولا يوجد متنفس لها للعمل من الداخل من أجل التغيير.

وقد يرى البعض أن النظام السياسي منفتح للمعارضة، بدليل الحوار الوطني والمشاركة في اجتماعات المجلس المركزي. غير أن في هذا القول خطأً في التحليل وعجزاً عن قراءة الخارطة السياسية بعد أوسلو، وبعد تأسيس أول حكم فلسطيني في فلسطين. فالحوار الوطني، يعتمد أساساً على آليات منظمة التحرير الفلسطينية بما في ذلك معادلات تقاسم الحصص، وهي آليات لا تصلح لحكم شعب على أرضه. إن معادلات وآليات المنظمة صممت لأوضاع الشتات، والحوار الوطني لن يوفر للفصائل إمكانية التأثير والتغيير، وهي بهذا المعنى ليست إلا معارضة شكلية ما لم تتمكن من إعادة بناء نفسها بآليات جديدة، على الأقل لأغراض حكم شعب على أرضه، إن لم يكن لأغراض الشتات. وهذا ما استعصى عليها حتى الآن، بدليل استسهالها وتفضيلها «للحوار الوطني» وهو في الأساس عودة القديم إلى قدمه.

فيما يتعلق بالنظام السياسي الفلسطيني الحالي، توجد عدة عوامل تؤثر على تشكله، ولا يسعنى في هذا السياق معالجة الموضوع بشكل مفصل، ولكن سأشير إلى ثلاثة منها على وجه التحديد:

١. يتعلق العامل الأول المؤثر على تشكل النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، بوضع منظمة التحرير الفلسطينية عشية اتفاق أوسلو، وإنشاء أول سلطة فلسطينية على أرض فلسطين. فقد اتسمت البنية السياسية للمنظمة في هذه الفترة بعدة سمات، تركت أثراً واضحاً على النظام السياسي الفلسطيني

الناشئ بعد الانتقال. وأشير من بينها إلى المركزية المفرطة في اتخاذ القرار السياسي وهو وضع وصلت إليه المنظمة تدريجيا بفعل الضعف المتزايد لفصائل «المعارضة» وفقدانهم التدريجي للقاعدة التنظيمية، وعجزهم عن بلورة خيار آخر عملي غير الخيار السياسي للقيادة الفلسطينية. إضافة، لم تسلم حركة فتح من هذه المركزية أيضا، خاصة بعد وفاة أبو جهاد وأبو إياد وآخرين ممن شكلوا محاور لصنع القرار داخل الحركة.

وقد تم التوصل إلى اتفاق أوسلو بفعل هذه المركزية في القرار السياسي الفلسطيني، وانتقلت هذه الصفة لتلازم النظام السياسي في ظل السلطة الفلسطينية.

ولهذه المركزية في اتخاذ القرار أسباب معروفة لا حاجة للإستفاضة في الحديث عنها. ولكن يمكن القول، أنها نتيجة تحول تدريجي في آليات اتخاذ القرار داخل منظمة التحرير الفلسطينية، رافقها عبر السنوات ضعف متزايد للتوازنات الداخلية في المنظمة، والتي كانت تشكل ضوابط على القرار السياسي. ومن بين هذه الضوابط، فصائل «المعارضة» ودورها، وضوابط داخل حركة فتح، أما على شكل مجالس وهيئات أو على شكل أدوار محددة لعناصر قيادية، سياسية كانت أم عسكرية.

٢. يتعلق العامل الثاني المؤثر على تشكل النظام السياسي الفلسطيني الجديد بما أسميه «بنموذج منظمة التحرير الفلسطينية»، والذي يدمج بين «المجتمع السياسي» و«المجتمع المدني»، بين أطر الدولة وتنظيمات المجتمع. فلم تكن منظمة التحرير الفلسطينية مكونة فقط من فصائل وأحزاب أو من تشكيلات سياسية، وإنما تكونت بنيتها كذلك من نقابات عمالية وطلابية، ونقابات للمعلمين واتحادات للمرأة والكتاب، ومؤسسات إنتاجية ومراكز أبحاث ومنظمات «غير حكومية» أيضا. وفي هذا يكمن تناقض داخلي، بسبب احتواء نموذج المنظمة على مكونين أساسيين لا يجتمعان إلا قسرا: مجتمع مدني تعددي قيد النمو، زُجَّ به داخل أطر دولة قيد الاكتمال. إن جوهر هذا النموذج الوحدوي الجامع والدامج بين الدولة والمجتمع في أطره ومجالسه وهيئاته واتحاداته ونقاباته، قائم على الحاجة التعبوية للمنظمة إزاء واقع الشتات، وللحفاظ على مجتمع مهدد

بالاندثار. غير أنه عندما يجري استنساخ هذا النموذج لحكم شعب على أرضه، فسرعان ما تظهر بوضوح الصفات الشمولية والسلطوية الكامنه فيه.

وبحكم التعريف، فإن حيز المجتمع المدني يبدأ حيث ينتهي حيز الدولة، وإن كان الحيز الأول يملك استقلالاً نسبياً، وليس استقلالا مطلقا عن الثاني. وفي غياب دولة على أرضها، وفي أوضاع الشتات، استمر هذا التعايش بين الأضداد كضرورة آنية لا مفر منها. غير أن هذا النموذج الذي يحافظ على ازدواجية مجتمع/دولة في آن واحد، يهدد ابتلاع المجتمع إن جرى تطبيقه في الكيان السياسي الناشىء في فلسطين، خاصة في غياب قوة مجتمعية منظمة من أحزاب ونقابات وحركات جماهيرية تشكل ثقلا موازيا لسلطة الدولة.

٣. ويتعلق العامل الثالث المؤثر على تشكل النظام السياسي الفلسطيني الجديد بصفة محددة بالنظام السياسي في ظل السلطة الفلسطينية وهي «الفسيفساء السياسية» للنظام، أي تعدد المحاور السياسية ومراكز القوى وارتباطها جميعا عموديا من خلال حلقات متصلة (الزبائنية السياسية clientelism) مع القيادة الفلسطينية. وبالرغم من وجود روابط أفقية بين هذه المحاور، إلا أنها تستمد أهميتها وقوتها في نهاية الأمر من العلاقات العمودية. ويندرج ضمن إطار هذه العلاقات أيضا فصائل «المعارضة»، والتي سعت خلال الشهور الماضية للدخول رسمياً في النظام السياسي الجديد من خلال «الحوار الوطني»، وباستخدام الآليات التي يوفرها نموذج منظمة التحرير الفلسطينية، كما أسلفت.

وفي هذا ما يفسر أيضا أزمة المجلس التشريعي بسبب ارتباط الأغلبية من أعضائه بالعلاقات العمودية للنظام بما في ذلك رئاسة المجلس، ولكن في نفس الوقت، وبحكم الدور الموكل له كمجلس توجد أسباب تدفعه للسعي للعمل خارج هذه المحاور. فيتأرجح المجلس باتجاه العمل خارج هذا النظام إلى أن يصل إلى حدوده، فما يلبث أن يتراجع لأن العمل خارج هذا النظام السياسي هو بمثابة انقلاب عليه. وهذا معنى عدم سحب الثقة من الحكومة على سبيل المثال، وهي فكرة طرحت في أكثر من مناسبة في المجلس.

وفي هذا المضمون، تجد الحركات الجماهيرية نفسها بما فيها الحركة النسائية،

إضافة للأحزاب والفصائل، وتجد نفسها فاقدة لبوصلتها عاجزة عن الفعل والتأثير والتغيير على الأقل بالقدر المطلوب. إن ضعف الهيئات والأطر المنظمة في المجتمع الفلسطيني هو أحد أهم الأسباب الداخلية التي تعيق التحول نحو نظام أكثر ديمقراطية.

وبخلاف الوضع مع الأحزاب، والتي حتى الآن ما زالت تعاني من عدم تمكنها من التكيف مع المرحلة الانتقالية وإعادة بناء ذاتها، حدثت عدة تحولات للحركة النسائية الفلسطينية، وفي مراحل مبكرة نسبيا يمكن الإشارة إلى بعضها بتواريخ محددة. ففي ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٠ عقد في القدس مؤتمر خصص لبحث قضايا تتعلق بالمرأة والمجتمع من منظور نقدي يتعامل مع الإشكاليات الملازمة للموضوع في مضمون فلسطين مجتمعي وسياسي. وقد شارك في هذا المؤتمر ممثلون عن الفصائل والأحزاب المختلفة الممثلة في أطر منظمة التحرير الفلسطينية مانحين بهذا، ولأول مرة في الأرض المحتلة، شرعية للنقاش العلني لقضايا المرأة بمعزل عن ارتباطها بالقضية الوطنية.

وقد قاومت هذه الفصائل نفسها لسنين طويلة بحث مثل هذه القضايا كجزء من برنامجها الأساسي، انطلاقا من الموقف القائل بأن الأولوية للقضايا الوطنية المتعلقة بتحرير فلسطين. وكان هذا موقفاً عاماً بين الفصائل بما في ذلك اليسارية منها. وجاء عقد هذا المؤتمر كمؤشر مبكر على ما آلت إليه القضية الوطنية، وانعكاسا للشعور بضعف فاعلية العمل الوطني، الأمر الذي يسمح بدوره ببروز قضايا مؤجلة مثل القضايا المتعلقة بالمرأة في المجتمع.

وكانت نتيجة فك الارتباط هذا، وانحسار القاعدة الجماهيرية للأحزاب والفصائل، أن أصبحت الحركة النسائية نفسها دون قاعدة جماهيرية، ومن ثم السؤال عن ما إذا كان هناك حركة نسائية كحركة اجتماعية (social movement) في ظرف مثل هذا.

وتزامن هذا مع تأسيس عدد من المراكز والمؤسسات الأهلية التي تعنى بقضايا المرأة، وانتقل عدد في نشيطات ونشطاء الحركة النسائية للعمل في تلك المراكز، وبشكل متزامن تقريبا لانتقال عدد من نشطاء الأحزاب للعمل في المؤسسات

الأهلية. وقد فسر هذا خطأ، في تقديري بأنه إضعاف للأحزاب، لأن العلاقة السببية هنا معكوسة. وفي هذا ما يفسر بروز موضوع المنظمات الأهلية، وتوتر علاقتها مع السلطة الوطنية، ليست لأنها بديل لأحزاب المعارضة، بل لأنها بقيت وحدها من الهيئات القليلة التي ما زالت تمتلك قدرا من الفعالية في الحيز العام، وفي غياب الأحزاب وأطر أخرى منظمة. بالتالي، يجري إلقاء الضوء عليها «كمعارضة» في غياب المعارضة الأهم والأكثر فعالية في التأثير على بنية النظام السياسي الفلسطيني. إن هذا الموضوع يبرز أزمة المجتمع السياسي الفلسطيني، ومن الخطأ تناوله كليا خارج هذا السياق.

ومع فك الارتباط بين قضايا المرأة والقضايا الوطنية، وفك الارتباط بين الأحزاب وقواعدها الجماهيرية، تحول العمل النسائي في الغالب إلى المراكز المتخصصة والمؤسسات الأهلية. وكان لهذا الأمر عدة تبعات، بالرغم من أهمية عمل هذه المراكز والمؤسسات، أشير من بينها إلى انحسار العمل في قضايا حقوق المرأة إلى ما تقوم به من المراكز المتخصصة، وشيوع الاختصاص. فمؤسسات حقوق الانسان مثلا، في الغالب لا تعمل في قضايا حقوق النساء، وكأنها ليست حقوق إنسان أيضا. إضافة، وفي غياب حركة نسائية لها قاعدة جماهيرية، تتبعثر الجهود وتتجزء، ويصبح من الصعب صياغة تصور استراتيجي عام لمعالجة هذه القضايا.

إن ملاحظاتي هذه تفترض عدة أمور أشير من بينها إلى التالي:

١. إن هناك دوراً أساسياً وهاماً للدولة في الموضوعات المتعلقة بحقوق النساء، سواء على نطاق التشريعات أو السياسات أو الخدمات، خاصة في دول العالم الثالث. إن انحسار دور الدولة في سياق العولمة وسياسات تخفيض إنفاق القطاع العام، سيلحق الضرر بقضايا حقوق النساء أسوة بالضرر الناجم للفئات الفقيرة نتيجة لضعف دور القطاع العام، في تقديم الخدمات الصحية على سبيل المثال، وفي المستشفيات الحكومية على وجه الخصوص.

٢. إن إمكانية التأثير على التشريعات والسياسات تبقى محدودة وضعيفة في غياب حركات جماهيرية لها قاعدة واسعة نسبيا. وهذا الأمر غير مقصور على

القضايا النسائية، بدليل أنه لم تحصل أية إصلاحات تذكر بعد حادثة مصنع الولاعات في الخليل، ولم يتم محاسبة أي من المسؤولين.

٣. إن مستقبل الحركات الجماهيرية مرتبط بقدر ما بمستقبل الأحزاب السياسية. صحيح أنه من الممكن نظرياً نشوء حركات جماهيرية مستقلة عن الأحزاب، كما هو الوضع في عدد من الدول خاصة في أمريكا اللاتينية. أما إذا كان هذا ممكناً في فلسطين أو لا، فهو موضوع النقاش في ضوء خصائص المجتمع وتاريخ تطوره. وتبدو هنا النقابات العمالية والمهنية مرشحة للسير بهذا الاتجاه مستقبلاً إن تخطت المعيقات التي تقف أمام إعادة بنائها.

وأشير على وجه الخصوص، إلى الحركة النقابية للمعلمين لأسباب لا متسع للخوض فيها الآن، ولكن يلزمها أولا وكشرط أساسي لهذا التحول، أن تنفصل عن الدولة وعن أطر منظمة التحرير، أي الاتحاد العام بشكله الحالي. وهذا الأمر ينطبق في تقديري على الاتحاد العام للمرأة أيضا، واتحاد الكتاب، والطلبة، وسائر الاتحادات الشاملة والجامعة والدامجة. وفي حالة المعلمين تحديدا، من الواضح أنه لا يعقل أن تمثلها الحكومة في مطالبهم النقابية كونها هي المشغل أيضا.

ما هي إذاً آليات إعادة البناء؟ هذا سؤال واسع وقد لا توجد إجابات جاهزة له، وهو مطروح للتفكير والنقاش الجماعي، كما هو الغرض من هذا المؤتمر. ولكن إن كان هناك ارتباط بين مستقبل الحركة النسائية ومستقبل الأحزاب السياسية، فإن آلية إعادة البناء للأحزاب في هذا الظرف هي الانتخابات، سواء كان ذلك للمجالس البلدية أو للمجلس التشريعي أو للمجلس الوطني حيث هو ممكن. والانتخابات مطلب وطني أساسي للمرحلة الحالية لفتح النظام السياسي أمام التغيير ولإدخال المساءلة والمشاركة في الحياة العامة، ولإعادة بناء القاعدة الجماهيرية للأحزاب أو لظهور أحزاب جديدة، تسهم في بناء قواعدها الانتخابية للحركة النسائية، والمنظمات الأهلية لغرض تبنيها قضايا المرأة في برامجها وسياساتها.

هيكلية وبرامج الحركة النسائية وإشكالياتها

نظرة عامة

سهى هندية

هيكلية وبرامج الحركة النسائية وإشكالياتها

نظرة عامة

مقدمة

تعتمد هذه الورقة على دراسة عن المنظمات النسوية الأهلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، قمت بها في صيف ١٩٩٨، إحتوت عينة الدراسة على ٣٣ منظمة نسوية، ١٥ جمعية خيرية، أي ما يعادل ٢٦,٨٪ من الجمعيات المتواجدة في الضفة والقطاع (في دراسة للاسكوا حددوا عدد الجمعيات الخيرية بـ ٥٦ عية في الضفة والقطاع). بالنسبة للأطر النسوية الجماهيرية فقد شملت جميعها في العينة كون أن عددها محصور، ولا يتجاوزالخمسة. كان سابقا ستة، إلا أن إحداهن تحولت إلى مركز نسوي. أحد الأطر الخمسة المشمولة بالعينة ليس باطار نسوي جماهيري، لكنه إطار مجتمعي يعنى بقضايا المرأة. وبلغ عدد المراكز النسوية تسعة، وهي المجموعة الفاعلة على الساحة الفلسطينية. وتدل دراسة الاسكوا على أن المراكز النسوية للدراسات والأبحاث أو التدريب المهني والتعليمي يبلغ عشرة مراكز

أنواع المنظمات النسوية الأهلية على الساحة الفلسطينية

هنالك العديد من أنواع المنظمات الأهلية النسوية في فلسطين، والتي تندرج تحت مسميات مختلفة من جمعيات طوعية/خيرية، أطر نسوية جماهيرية، ومراكز

جدول رقم ١

انواع المنظمات النسوية الأهلية الفلسطينية التي شملتها الدراسة

المؤسسة	العدد	النسبة المئوية من العدد الكلي للمنظمات النسوية
جمعية طوعية	١٥	٤٥,٥٪
إطار / لجنة	٦	١٨,١٪
مؤسسة	١٢	٣٦,٤٪
المجموع	٣٣	١٠٠٪

نسوية (لن أخوض في ظروف وتاريخ بروز هذه الأنواع من المنظمات النسوية، لكن الظروف الموضوعية التي مرت بها فلسطين في إطار التأثيرات/العوامل الداخلية والخارجية، كان لها دور في بروز أنواع عديدة من المنظمات النسوية الأهلية، تعرف بالحركة النسوية كحركة إجتماعية). ولا بد من إطار مفاهيمي لتعريف المنظمات النسوية الأهلية بأنواعها المختلفة:

الأنواع المختلفة للمنظمات النسوية الأهلية

الجمعيات الخيرية/الطوعية: هي نواة العمل النسوي على المستوى الوطني والخيري الخدماتي في فلسطين، لكن الجمعيات الخيرية لم تنظم النساء على مستوى خلق وعي بقضاياهم الاجتماعية، بل اقتصر دورها على خدمة المجتمع من خلال النساء.

الأطر النسوية الجماهيرية: هي نواة الحركة النسوية الفلسطينية من خلال تأطيرها لأعداد كبيرة من النساء على المستويين الوطني والاجتماعي، وبالرغم من أن الغلبة كانت للمستوى الوطني، إلا أنها ساهمت بشكل فعال في إبراز أهمية قضايا المرأة الاجتماعية. الأطر النسوية الجماهيرية لها إمتداد جماهيري في جميع المناطق الجغرافية الفلسطينية في المدن، القرى والمخيمات.

المراكز النسوية: منظمات أهلية نسوية مهنية تعمل على الاهتمام والتفعيل بقضايا إجتماعية مختلفة في المجال النسوي، ليس لها قواعد جماهيرية، لكنها تعمل من خلال التنسيق والتعاون مع الأطر النسوية الأخرى.

اختلفت الهياكل الادارية للمنظمات النسوية تبعا لاعتبارات عديدة، أهمها، ما هو نابع من الظروف الموضوعية التاريخية التي أفرزت هذه المنظمات الأهلية، كما جاء الاختلاف بينها في مزيج من الأهداف والبرامج التي قامت عليها هذه المنظمات. تشير أدبيات الحركات الاجتماعية إلى أن هذه المنظمات تعتبر «وسيطاً بين المهمشين والدولة، حيث تعمل لسد الفراغ/النقص في الخدمات الاجتماعية المقدمة من الدولة. إضافة إلى أنهن يصبحن المتحدثين/المتحدثات باسم الصامتين إزاء مراكز القوى (power structure) . ففي بعض الأحيان، تمثل المنظمات الأهلية جزءاً من عمليات العمل الديمقراطي، إلا أنه في أحيان أخرى، تعيد إنتاج بعض أشكال العلاقات البطريركية والشعبية والسلطوية بين قطاعات المجتمع الخاضعة والقوية». (Elizabeth Jelin, 1998:412). بالتالي يتضح أن طبيعة الحركات الاجتماعية ومنها المنظمات الأهلية تكون غير متجانسة، ليس فقط في الأهداف والالتزام الأيديولوجي، لكن في درجة مشاركة الجماهير، وفي درجة المركزية من خلال الممارسات الديمقراطية أو السلطوية. (ibid:412).

وبما يتعلق بالهيكلية الادارية للمنظمات الأهلية النسوية في الأراضي الفلسطينية، فقد بينت نتائج الدراسة وبنسبة ٤٢,٤٪، وجود هيئة إدارية على رأس المنظمة الأهلية، في حين أن الأغلبية العظمى من الجمعيات التطوعية الخيرية ٨٠٪، تدار من قبل هيئات إدارية ترأسها إمرأة، وبنسبة ٥٠٪ من المراكز النسوية تدار من قبل مديرة، إضافة إلى تواجد هيئة إدارية، بينما تتسم الأطر النسوية الجماهيرية بوجود هيئة تنفيذية بنسبة ٦٦,٧٪.

وعلى ضوء النتائج السابقة، يتبين أن عملية إتخاذ القرار في المنظمات الأهلية النسوية أقرب إلى الأسلوب العمودي من الاسلوب الأفقي، إلا أن الفروقات تبدو واضحة ما بين الجمعيات الخيرية والأطر النسوية الجماهيرية والمراكز النسوية، حيث أن عملية صنع القرار في الجمعيات الخيرية يتسم بأسلوب عمودي، وبمركزية عالية من قبل الهيئات الادارية بنسبة ٦٦,٧٪.

يلاحظ عند مقارنة الأطر النسوية الجماهيرية بالجمعيات الخيرية بالنسبة لاتخاذ القرار، إختلاف شديد الوضوح فيما بينهن، فالقرار يؤخذ في الأطر النسوية من خلال الاجتماعات التي تعقد بنسبة ٨٣,٣٪، إلا أنه في الجمعيات الخيرية تنخفض النسبة إلى ٢٦,٧٪. هذا ما أكدته دراسة الاسكوا حيث «تتسم جميع الجمعيات بالتركيب العمودي الذي يدل على مركزية القرارات، حيث يكون لرئيسة الجمعية صلاحيات كبيرة في تحديد الموازنة، والصرف والفصل والتعيين، ومعظم الرئيسات متفرغات بأجر ومعينات». (الاسكوا،١٩٩٧: ٢٢). يعود الاختلاف بين الجمعيات والأطر في موضوع العضوية إلى أن عضوية الأطر ترتكز على الجماهير النسوية وهذا يقود إلى أن تكون هيكليتها أقرب إلى النمط الأفقي في عملية إتخاذ القرارات.

اعتمدت المراكز النسوية إطاراً تنظيمياً نسبياً، يختلف عن الجمعيات والأطر من حيث تواجد مجلس أمناء. فمجلس الأمناء هو الطابع الأكثر شيوعاً في المنظمات الأهلية «المهنية الأكثر تمأسسا»، وهنا فأنا أستعمل «مهنية مُمؤسسة» لتمييزها عن الجمعيات الخيرية والأطر الجماهيرية. تعرف أدبيات الحركات الاجتماعية هذا القطاع «كقطاع ثالث» من حيث أنهن مؤسسات غير ربحية، ويتم إدارتهم باستقلالية، ويكون عملهم موجهاً لصالح القطاعات الاجتماعية المهمشة. هذا التعريف ينطبق أيضا على الجمعيات الخيرية والأطر النسوية الجماهيرية المحلية، إلا أن أحدى سمات تشكيلة المنظمات الأهلية، تواجد فئة/شريحة من «كادر مهني» والذي لا يتواجد بالضرورة في الجمعيات والأطر الجماهيرية، والدليل على ذلك، تحول بعض الأطر إلى مراكز نسوية «رسمية مهنية» لها أنظمة داخلية باختلاف الأطر الجماهيرية.

من مهام مجالس الأمناء، رسم السياسات من منطلق أن طبيعة عمل المراكز النسوية أقرب إلى العمل المهني، باختلاف الأطر الجماهيرية والجمعيات الخيرية. تضم مجالس الأمناء بين عضواته نساء مهنيات، وأكاديميات للمساهمة في رسم السياسات والإستراتيجيات وبرامج المركز. وتدار المراكز من قبل مديرة مسؤولة أمام مجلس الأمينات/الأمناء، من أجل تسيير البرامج من خلال السياسات الموضوعة. وتشير البيانات إلى أن هنالك مجلس أمينات في المراكز بنسبة ٤١,٧٪ وهي غير موجودة في الأطر، وتواجدها في الجمعيات لا يتعدى ٦,٧٪.

وفي نفس الوقت، هنالك ما نسبته ٢٥٪ من المراكز لديها هيئة إدارية، تكون بالعادة منبثقة عن مجلس الأمينات/الأمناء وهي التي تتخذ القرارات بالرجوع إلى مجلس الأمينات/الأمناء.

أحد الإشكاليات الرئيسة للمنظمات النسوية الأهلية، غياب أو تغييب «هيئة عامة»، مع أن الجمعيات الخيرية الطوعية لها هيئات عامة وبالنادر تكون فعالة. أما في الأطر النسوية، فمن الممكن إعتبار القواعد الجماهيرية بمثابة هيئات عامة. بالنسبة للمراكز النسوية لا يوجد هيئات عامة ولا قواعد جماهيرية فهي تعمل مع الجماهير عن طريق الأطر النسوية وغير النسوية الجماهيرية و/أو مؤسسات مجتمعية محلية أو أجنبية لديها مدخل للجماهير النسوية والمجتمعية بشكل عام.

ينبثق عن البناء الداخلي للمنظمات الأهلية رسالة وأهداف، والتي من خلالها تبنى البرامج من أجل العمل على أن تصبح أفكارهم مندمجة في الثقافة المحلية، ومؤثرة في توجهات الجماهير وأفعالهم الفردية والجماعية.

رسالة وأهداف المنظمات النسوية

حديثا، بدأت العديد من المنظمات النسوية الأهلية بتحديد المهام المنوطة بها، لتبيان الهدف الاساسي من إنشاء المنظمة، ومدى إستجابة العمل لاحتياجات المجتمع. وهنا يتضح الاختلاف بين مهام الأنواع المختلفة للمنظمات النسوية كالتالي: فالنسبة الأعلى من الجمعيات الخيرية، ٥٣,٣٪ عرفن رسالتهن من منطلق خدمة جميع أفراد المجتمع، لكن الأطر عرفن هذه المهام على أنها تشمل تمكين وتقوية النساء من أجل المشاركة في بناء مجتمع مدني ديمقراطي بنسبة ٣٣,٣٪، إضافة إلى رفع مستوى المرأة الثقافي وتعريفها بجميع حقوقها. بالمقابل جاءت مهام المراكز مختلفة إلى حد كبير عن الجمعيات وإلى حد ما عن الأطر الجماهيرية، فالنسبة الأعلى منهن ٥٨,٣٣٪، إعتبرن أن مهامهن تنحصر في تمكين وتقوية النساء من أجل المشاركة في بناء مجتمع مدني ديمقراطي، وهذه النسبة تتجاوب مع ما يدور من نقاشات عليالساحة الفلسطينية من قبل جميع المنظمات الأهلية النسوية وغير النسوية.

تشير المعطيات السابقة، أن المراكز لها رؤية أوضح حول مفهوم المهام من حيث، أن المهام توضح الحاجات التي سيتم تلبيتها، الفئة المستهدفة، وأهداف المؤسسة وفلسفتها. فالحاجة التي سيتم تلبيتها هي عملية تمكين وتقوية النساء، والفئة المستهدفة هي النساء أنفسهن، وأهدافها وفلسفتها ترتكز على بناء مجتمع ديمقراطي مدني. إلا أن مهام الجمعيات الخيرية كانت فضفاضة من حيث خدمة جميع أفراد المجتمع، وهذا لا يؤدي إلى استدامة العمل وفعاليته. أما رسالة الأطر النسوية، فقد تركزت في التمكين والتقوية للنساء، وبناء مجتمع ديمقراطي، وتطوير المرأة ثقافياً، وتعريفها بجميع حقوقها.

المفترض أن الأهداف تنطلق من المهام التي ترسمها المنظمة الأهلية الواحدة لعملها، إلا أن البيانات الميدانية، دلت على أن أهداف بعض المنظمات النسوية تتعارض مع سياستها ومهامها، فالنسبة الأعلى من الجمعيات الخيرية ٦٦,٧٪، تكمن أهدافها في تنمية المرأة ثقافياً واجتماعياً وسياسياً، مع أن المهام كما اتضح سابقا وعلى لسان المؤولات، تقوم على خدمة أفراد المجتمع ككل، هذا يؤكد طبيعة عملها الخيري الاغاثي، دون وجود برنامج نسوي واضح ضمن فعالياتها. بالمقابل، فالأطر النسوية الجماهيرية لديها ثباتا نسبيا أعلى، وبنسبة ١٦,٧٪ من تحقيق هدفين أساسين عبر فعالياتها ومهامها وهما: المساهمة في سن التشريعات، وزيادة وعي المرأة على أساس النوع الاجتماعي، والدفاع عن المرأة وتوفير الحماية لها ولأطفالها. في حين يتركز عمل المراكز في تنمية المرأة ثقافياً واجتماعياً وسياسياً بنسبة ٤١,٦٪، وبنسبة ٣٣,٣٣٪ في سن تشريعات وزيادة وعي المرأة على أساس النوع الاجتماعي، والتي تتوافق مع مهمة تمكين وتقوية المرأة من أجل المشاركة في بناء مجتمع مدني ديمقراطي.

برامج المنظمات النسوية

تقوم جميع المنظمات الأهلية النسوية على برامج عديدة ومتنوعة ومتشابهة إلى حد كبير، فما نسبته ٥٤,٥٪ من المنظمات تقوم على تدريب وتأهيل ومشاريع إنتاجية وتمكين وتقوية وضغط وتأثير وتشبيك (networking)، حتى على مستوى شكل المنظمة الواحدة من جمعية، إطار ومركز، ٤٦,٧٪، ٦٦,٧٪، ٥٨,٣٣٪ على

التوالي، جميعهن يقمن تقريباً على مجموعة من البرامج المتشابهة.

أحد البرامج التي تقوم عليها المنظمات النسوية بشكل مكثف، التدريب في مجالات مختلفة، وأهمها الإدارة، التخطيط القائم على النوع الاجتماعي، والتقوية والتمكين. إلا أن البحث وجد على أن النسبة الأعلى في مجالات التدريب تقع في مجال دورات الخياطة والتجميل والكمبيوتر بنسبة ٤٤,٨٪، ومن الواقع أن الدورات التدريبية للنساء داخل المنظمات النسوية تركز على المهام التقليدية للمرأة في مجالات عدة، دون إعطاء حوافز، وتدريب يؤهل المرأة للتفكير بالمستقبل والبناء المبدع الخاص بتجمعهن إجتماعيا ومهنيا، حيث أن أغلبية الجمعيات الخيرية، تقوم على مثل هذه الدورات، أما في الادارة والارشاد والتقوية والتمكين والنوع الاجتماعي فالنسبة ٣١٪ حيث المراكز/المؤسسات وبعض الأطر يقمن بهذا النوع من التدريب. أن النسبة ٥٤,٥٪ الأعلى من المنظمات النسوية تقوم على التدريب من أجل رفع كفاءة المرأة وتثقيفها. لكن الجمعيات الخيرية تقوم على التدريب من أجل إيجاد فرص عمل للمتدربات بنسبة ٤٦,٦٪ وتليها المراكز/المؤسسات بنسبة ٢٥٪.

المنظمات النسوية تعطي دورات في مجال النوع الاجتماعي، وقد ابتدأ التدريب في هذا المجال منذ ما يقارب الأربع سنوات في المجتمع الفلسطيني، إلا أنه في الآونة الأخيرة ازدادت الدورات في هذا المجال. فما نسبته ٨١,٩٪ من المنظمات بجميع أشكالها تعطي دورات في هذا المجال. تهدف الجمعيات الطوعية/ الخيرية التي تعطي دورات في النوع الاجتماعي بنسبة ٦٠٪ إلى تقوية النساء للمطالبة بالحقوق، إلى جانب التوعية بالأدوار الاجتماعية، وأخذ دورها المتساوي في الحقوق والواجبات، ومساعدة العاملات في سوق العمل. بالمقابل، فجميع الأطر تعطي هذه الدورات بنسبة ١٠٠٪ لنفس الأهداف المذكورة سابقاً. بينما الغالبية العظمى من المراكز ٩١,٧٪، تعطي هذه الدورات لنفس الأهداف. تمول أغلبية برامج المنظمات الأهلية من منظمات أهلية وحكومية أجنبية.

إن تمويل النسبة الأعلى من المنظمات النسوية، تأتي من منظمات غير حكومية أجنبية. فالمراكز تحوز على نسبة ٩١,٧٪من التمويل من المنظمات الأجنبية غير الحكومية، في حين أن الجمعيات الطوعية/الخيرية نسبة حصولها أقل من ٣٣,٣٣٪، وتتوسط نسبة الأطر ٥٠٪ ما بين المراكز والجمعيات.

إن ميزانية المراكز أعلى بكثير من ميزانية الجمعيات والأطر. وتمويل المراكز يأتي من المنظمات غير الحكومية والحكومية الأجنبية، مما يضعها في المقدمة. فالبرامج التي تقوم عليها المراكز معظمها يتطابق مع طبيعة المشاريع التي تدعمها هذه المنظمات. تتطلب المنظمات غير الحكومية الأجنبية شروطاً كثيرةً، وفي كثير من الأحيان معقدةً ومفصلةً من أجل تمويل المنظمات الأهلية الفلسطينية. من هذه الشروط، كتابة المشاريع باللغة الإنجليزية، وتقارير دورية مفصلة عن المشاريع المدعومة، وتدقيق الموازنات وشروط عديدة أخرى. يشير ذلك إلى أن الجمعيات ليس لديها الكادر الوظيفي الذي يستطيع أن يقوم بهذه الأعمال، فأغلب عضوات الجمعيات الرئيسيات هن متطوعات ولسن موظفات، كذلك الأمر في الأطر النسوية، مما يؤكد على عدم وجود وقت وربما كفاءات كافية للقيام بهذه المهام.

يعتمد نجاح الحركة النسوية كحركة اجتماعية على مدى تأمين تحول اجتماعي من حيث، أن أفكار الحركة تصبح مندمجة في الثقافة المحلية. فالتساؤل الرئيسي هنا، ما مدى فاعلية هذه البرامج في المجتمع المحلي، وهل أدت إلى تحولات اجتماعية؟ وما طبيعة التحولات الاجتماعية؟ وهل استطاعت أن تصل إلى عدد كبير من الجماهير المحلية أم لا؟ أهمية التساؤل تكمن في أن أحد الطروحات المحلية والعالمية، أن «القطاع الثالث» المتمثل بالمنظمات الأهلية يعتبر الطريق لتقوية المجتمع المدني. في هذا المجال تقول (Elizabeth Jelin) أنها ترى خطورة في التطابق بين القطاع الثالث والمجتمع المدني. هذا التخوف ناتج عن أن المنظمات الأهلية تفتقر إلى الآلية في بنيانها الداخلي، وبعلاقة تلك بعملية المحاسبة والمساءلة، كون المؤسسات نفسها لا تضم مواطنين/مواطنات يستمتعوا/ يستمتعن بالسيادة (sovereign citizens). وكونهم، وعلى الصعيد/المستوى المالي مسؤولين/مسؤولات أمام المولين، مما يفقد أيديولوجية عمل المنظمات الأهلية مصداقيتها تجاه المواطنين، والقائمة على قيم تضامن والتزام. وفي ظل الغياب النسبي الداخلي للمحاسبة المؤسساتية والمجتمعية، يبقى الخطر دائما من بروز فعل سلطوي/استبدادي، ومجال للمناورة، بسبب الافتقار إلى الشفافية في الأهداف والممارسات.

الحركة النسوية الفلسطينية حركة اجتماعية

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل تشكل المنظمات النسوية الأهلية حركة نسوية اجتماعية؟ النسبة الأعلى من المنظمات النسوية الأهلية ٦٠,٦٪، عرفت الحركة النسوية على أنها حركة اجتماعية، بينما جاءت استجابة المراكز وبنسبة ٤١,٦٦٪ على أن الحركة النسوية ليست حركة اجتماعية.

وسؤالنا التالي، يتمحور حول مقدرة الجمعيات والأطر والمراكز - إذا كانت تشكل حركة نسوية اجتماعية - على خوض معركة التغيير المجتمعي، أم أنها ما زالت تمثل أجزاء متناثرة من حركة نسوية تمأسست، ولم تعد قادرة على الوصول للجماهير النسوية؟! وجاءت الاستجابات لتدل على أن ما نسبته ٤٨٪ أكدوا على أنها حركة اجتماعية تعمل من أجل التغيير المجتمعي، في حين قال ما نسبته ٤٢,٤٪ من المنظمات النسوية، أنها عبارة عن أجزاء متناثرة أو متداخلة بالعمل المؤسساتي أو الاثنين معا.

الحركة النسوية الفلسطينية ما زالت في طور التكوين، لقد ساهمت الظروف الموضوعية التي عاشتها الأطر الجماهيرية النسوية في إعاقة بلورة حركة نسوية اجتماعية إلى حد كبير. اليوم، وإذا تبنينا الموقف التفاؤلي، باستطاعتنا القول، أن الأطر الجماهيرية في حال استعدادها لاعادة بناء قواعدها بالتنسيق مع المراكز النسوية، باستطاعتها خلق نواة وقاعدة راسخة لحركة نسوية اجتماعية، قادرة على خوض معركة التغيير المجتمعي والاجتماعي.

تشير البيانات إلى ما نسبته ٥٤,٥٪ من جميع المنظمات النسوية، تعتبر أن العمل الجماهيري على مستوى القاعدة، هو أحد أهم مرتكزات عملية التغير المجتمعي؛ بينما ما نسبته ٨٣,٣٣٪ من الأطر والمراكز أكدت على ما سبق.

هذه النتيجة أعلاه حول ماهية آلية التغيير المجتمعي، ودور الحركة النسوية الفلسطينية فيها، تؤكد على أن الدور المتعلق بالأطر والمراكز، هو الركيزة المحورية لانطلاقة حركة نسوية إجتماعية واعدة.

«وفي التاريخ عبرة لمن اعتبر»

الأطر النسوية
والمنظمات النسوية غير الحكومية

إصلاح جاد

«وفي التاريخ عبرة لمن اعتبر»

الأطر النسوية
والمنظمات النسوية غير الحكومية

مقدمة

أود أولا شكر القائمين والقائمات على هذا المؤتمر الهام، لإتاحتهم الفرصة لي المساهمة به. إن المنظمين لهذا المؤتمر، ومن خلال المحاور المختلفة، لا يحملوا فقط وعياً بهموم المجتمع الفلسطيني عامة والحركة النسوية خاصة، ولكن أيضاً نظرة ثاقبة لاستشراف المستقبل للعمل على تغييره، فلهم جزيل الشكر.

في هذه المساهمة المتواضعة ساتطرق لثلاثة محاور اساسية:

أولاً: قراءة نقدية لتطور الأشكال التنظيمية للنساء منذ بداية هذا القرن، وذلك بعلاقتها بالحركة الوطنية في فلسطين من جهة، وبالقاعدة النسائية من جهة أخرى.

ثانياً: قراءة نقدية للحركة النسوية أيضا، وذلك بعلاقتها بالحركة الوطنية، وبالقاعدة النسوية في فترة الاحتلال الإسرائيلي.

ثالثاً: قراءة نقدية ثالثة لتطور الأشكال التنظيمية للحركة النسوية بعد الانتفاضة وحتى الآن وأيضاً بالعلاقة مع الحركة الوطنية والقاعدة النسوية.

أولاً: الحركة النسائية في بداية هذا القرن: بين نساء الريف ونساء النخبة

إن من يطلع على كتب التاريخ الفلسطيني، وخاصة تلك التي أرخت للهبات والثورات الشعبية منذ بداية المشروع الصهيوني في فلسطين سيجد أن دور

النخبة القائدة غطى بشكل جيد على المؤرخين في ذلك الوقت، بينما من المعروف أن المقاومة سواء للمشروع الصهيوني أو الانتداب البريطاني لم تبدأ من النخبة، ولكن من الفلاحين في القرى.

بعد هزيمة ثورة ١٩٣٦ ونكبة ١٩٤٨، ظهرت بعض الكتابات التي انتقدت دور النخبة في ذلك الوقت في العديد من الجوانب: منها تخلف الوعي، المهادنة وعدم تفهم واقع الفلاحين، وبالتالي عدم القدرة على قيادة المقاومة بشكل فاعل. عندما ننظر للحركة النسائية في ذلك الوقت، قلما نجد شيئاً عن النساء، وإن وجد، وهو لدرجة ما ليس بالكثير لأنه بالأساس عن نساء النخبة أيضاً، ولا نجد شيئاً يذكر عن الريفيات بالرغم من أن الريف، كما يجمع معظم المؤرخين الاجتماعيين حالياً، كان يشكل مقاومة للانتداب والحركة الصهيونية في آن واحد.

إن قراءتي المتواضعة لتاريخ تلك الفترة أوضحت:

● أن نساء النخبة نجحن في تأسيس منظماتهن، بعيداً عن منظمات الرجال، لإتاحة الفرصة لهن للعمل من أجل الدفاع عن الوطن. وبالرغم من أن تلك المنظمات كانت خطوة هامة لتدشين دور عام وعلني للمرأة الفلسطينية في السياسة، إلا أن تلك المنظمات كانت مقتصرة بالأساس على تلك الشريحة من النساء، أي من العائلات العليا، والعريقة، المدنية، والمتعلمة.

● أن الأنشطة التي قامت بها نساء النخبة في ذلك الوقت كانت مستمدة بدرجة كبيرة من رؤيتهن لوضعهن الطبقي، ومحدودة بحدود هذا الوعي. فلدينا الآن أدلة (ليست مستمدة من كتب التاريخ ولكن من الجرائد في ذلك الوقت والتاريخ الشفوي) تدل على أن الريفيات خضن مقاومة عنيفة بجانب رجالهن في ذلك الوقت. فنعرف الآن عن نساء لبسن الزي العسكري، وتدربن على المقاومة المسلحة، واشتركن بالفعل بها مثل فاطمة غزال التي استشهدت في معركة عزون. وامرأة أخرى قامت بإطلاق النيران على كابتن بريطاني في مركز جنين وأردته قتيلاً وقطعت يدها مقابل هذا الفعل، وريفيات حكم عليهن بفترات سجن عالية تراوحت بين سبع لعشر سنوات، وعن أخوات القسام في حيفا القديمة... الخ. كثيرة هي القصص التي تدل على أن النساء في الريف كنّ يخضن غمار مقاومة شرسة بجانب رجالهن.

● عندما نرى كيف انعكس فعل المقاومة على نساء النخبة، سنجد أن الفجوة كانت كبيرة. إذ كانت النخبة ترى دورها بالأساس «مساعدة المرأة الريفية والفقيرة بالترقي والنهوض» وهو ما ترجم بتقديم مساعدات مادية أو اجتماعية، خدمات صحية أو تعليمية. إن هذه النظرة «الخيرية»، نظرة الأعلى للأدنى، الغني للفقير، لم تساعد نساء النخبة في ذلك الوقت في تشكيل قيادة للنساء الريفيات أو أن تكون النساء في الريف القاعدة لهذه النخبة، بل ظلت العلاقة بين طرف يقدم مساعدة لطرف مستفيد بمعنى (Patron-client and not leadership-constituency). وبالتالي لم تكن نساء الريف هدفا للتنظيم أو للمشاركة في أنشطة نساء النخبة في ذلك الوقت. الاستثناء الوحيد لذلك كان مشاركة ميمنة القسام (ابنة عز الدين القسام) في مؤتمر «نساء الشرق» ١٩٣٨، والذي نظمته هدى شعراوي في القاهرة لمساندة قضية فلسطين. كانت معظم النساء المشاركات يلقين كلماتهن بالفرنسية أو الإنجليزية، وعندما جاء دور ميمنة لتلقي كلمتها فقدت الوعي ولم تنطق بكلمة واحدة، وهذه المرة الأولى والأخيرة التي تذكر في وثيقة مكتوبة.

● طبيعة العلاقة بين النخبة النسائية والقيادة الوطنية في ذلك الوقت لم تكن واضحة تماماً، بمعنى هل التنظيمات النسائية هي التي تقرر برامج عملها أم تتلقى توجيهات من الحركة الوطنية؟ الأرجح أنه كان هناك اتصال مستمر بين الجهتين، فمعظم النساء كن زوجات أو قريبات لرجال في القيادة. كما أن الأنشطة التي كانت تقوم بها النساء من كتابة عرائض للمندوب السامي البريطاني، لتنظيم مظاهرات في المدن، أو إرسال الوفود للخارج، كان مشابهاً لدرجة كبيرة لأنشطة القيادة الوطنية، إضافة بالطبع لمساعدة الفقراء في الريف، وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية.

بعد نكبة ١٩٤٨، تشكلت العديد من الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى أماكن الشتات الأخرى، والتي قام بتأسيسها نساء متعلمات من المدن ومن الشرائح الوسطى. ما أريد التوقف عنده هنا، أن الهيكلية التنظيمية لتلك الجمعيات خاصة الهيئة العامة كانت تتيح الفرصة لبعض النساء بشكل دوري للاجتماع ومناقشة بعض القضايا الخاصة بالجمعية.

المرحلة الثانية: قيادة وقاعدة للنساء – أسس جديدة للعلاقة

بالإمكان التوقف في تلك المرحلة الثانية عند تأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في عام ١٩٦٥، والذي جاء أيضاً بمبادرة من النساء في ذلك الوقت. أهمية تأسيس الاتحاد تتركز في أنه شكل مظلة عامة لكل النساء في الشتات وفي داخل فلسطين لتأكيد وترسيخ هويتهن الفلسطينية أولاً وربطهن بحركة المقاومة ثانيا، أي استهداف النساء ليكن جزءاً من قاعدة النضال الوطني. جمعت قيادة الاتحاد في ذلك الوقت نوعين من النخب. نخبة تخرجت من هياكل وطرق عمل الجمعيات الخيرية، ونخبة صغيرة العدد من الكوادر التي تشكلت في قلب التنظيمات القومية في فترة الخمسينات والستينات خاصة حزب البعث، حركة القوميين العرب وحركة فتح فيما بعد. بعد هزيمة ١٩٦٧، وبروز شعبية كبيرة لحركة المقاومة الفلسطينية في الأردن ثم فيما بعد في لبنان، تغلبت النخبة النسائية المنخرطة في أحزاب سياسية، وتوارى جيل الجمعيات الخيرية إلا اللواتي أصبحن جزءاً من البناء التنظيمي للأحزاب المشكلة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي لبنان حدث انقلاب أبيض على جيل الجمعيات الخيرية، وتولت النساء المؤطرات في أحزاب سياسية أيديولوجية قيادة الاتحاد مباشرة، ليستهدفن كل النساء بالتنظيم، حتى تصبح النخبة النسائية هي الطليعة لقيادة النساء، كل النساء في القاعدة.

في المناطق التي وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٦٧، لم يتم تبديل القيادة السابق بنفس الشكل، وآخره بدرجة كبيرة ظروف الاحتلال والسرية، وأيضاً نجاح الجيل المتخرج من الجمعيات الخيرية في تحريك عدد كبير من النساء للمشاركة في مقاومة الاحتلال، وكانت النساء أول من خرجن بمظاهرة ضد الاحتلال.

أقول نجحن في تحريك وليس في تنظيم، لأن النساء لم يكن مستهدفات بالتنظيم في ذلك الوقت وترك الأمر للأحزاب السياسية المشكلة لمنظمة التحرير، والتي أغلقت أبواب الاتحاد في وجوهها في ذلك الوقت لأسباب مختلفة لا داعي للخوض بها في هذه الورقة.

كثير من المراجع التي أشارت لكثير من الانتقادات التي وجهتها النساء في الأحزاب والتنظيمات السياسية المشكلة لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي تتمحور حول: عدم أخذ مشاركة النساء في النضال بالجدية الكافية، النظرة الذكورية والتقليدية في التعامل مع المرأة، استخدام النساء وتهميشهن وليس إشراكهن في البناء التنظيمي واستبعادهن عن مراكز اتخاذ القرار.

بالإمكان التوقف في ذلك الجزء عند محطة هامة في نهاية السبعينيات، وهنا اقتصر فقط على الضفة الغربية وقطاع غزة، والمتمثلة في تشكيل العديد من الأطر الجماهيرية سواء الطلابية، النسائية أو العمالية. لن أخوض في تفاصيل تشكيل تلك الأطر، فقد تم تغطيتها من قبل كثير من الأقلام، ولكن سأتوقف عند بعض النقاط الهامة التي أفرزتها تلك المرحلة.

● ساعدت الأطر العديد من الكوادر الوسيطة والقاعدية، والتي تتسم بقدر كبير من الحماس والدينامية والمبادرة والإبداع والالتصاق بالقواعد التي خرجت منها، تلك الكوادر التي شكلت طليعة لقيادة العمل النضالي في الانتفاضة فيما بعد.

● تركزت برامج عمل تلك الكوادر بين تقديم خدمات لسد احتياجات ضرورية للقاعدة، إضافة لتنظيمها بهدف خرطها في المقاومة، أي بلغة التنمية الحديثة عملت على تلبية الحاجات العملية والاستراتيجية للشرائح المختلفة والتي معظمها من فقراء المدن أو الريف والمخيمات.

● ظهور الكثير من التوترات بين تلك الكوادر وبين القيادات التقليدية للتنظيمات المختلفة، لا داعي للخوض بها في نطاق هذه الورقة.

● شكلت البناء التحتي للانتفاضة والتي جاءت لتعطي دفعة كبيرة لتلك الكوادر على مستوى العلاقة مع القاعدة الجماهيرية أو على مستوى الثقة بالنفس.

إن ظهور تلك الأشكال التنظيمية، لم يكن مقتصراً فقط على المجتمع الفلسطيني، ولكن ظهرت تنظيمات مشابهة في أنحاء كثيرة من العالم خاصة في أوروبا وأمريكا منذ أواخر الستينيات، وفي إفريقيا وأمريكا اللاتينية منذ منتصف السبعينيات أيضاً، وانتشرت بشكل كبير في أوساط الثمانينات لأسباب عديدة.

ولكن سأتوقف فقط عند بعض النقاط التي يمكن أن تساعد في إطار التحليل المقدم في هذه الورقة.

● في أمريكا اللاتينية ظهرت الحركات الاجتماعية على أثر ضعف أو انهيار تنظيمات الطبقة العاملة، رأى البعض أنها ممثل لمجموعات اجتماعية مختلفة لا تحدد حسب موقعها من العمل والإنتاج، ولكن حسب مساهمتها السياسية والاجتماعية فتعمل على تحقيق مجموعة مصالح معينة خاصة بتلك المجموعات. نظر إليها كشكل جديد من التعددية السياسية التي تدفع الناس للمشاركة والفعل مباشرة. تمحورت حول مجموعات تنشط حول قضايا: حقوق الإنسان، حماية البيئة، المرأة.

● أنها غيرت ووسعت أشكال المشاركة السياسية لقطاعات كانت مهمشة أو لا صوت لها في الحياة السياسية. وأن «طليعة اليسار ليست تلك التي في البرلمانات أو في الأحزاب، ولكن تلك المتواجدة بين الجماهير».[1]

● أنها تجذب عدداً كبيراً من النساء بشكل عام، وهنا من الصعب تحديد ما إذا كانت هذه المنظمات تجذب هذا العدد من النساء لأنها أكثر ديمقراطية من الأشكال التقليدية (الأحزاب) لتنظيم النساء، أم أنها تجذب النساء لأنها أقل هرمية من الأشكال التقليدية للتنظيم.

● كما يسود اعتقاد أيضاً بأن هذه المنظمات لا تأخذ طابعا سياسياً.

● ينظر لها من قبل كثير من المولين والعاملين في التنمية كمواطن للديمقراطية المباشرة ضد تسلط الدولة وأيضاً هيمنة الأحزاب التقليدية، وأنها المقصود «بالمجتمع المدني الديناميكي» ووصل البعض إلى وصفها بأنها هي التي تشكل تحدياً ليس فقط لهياكل السيطرة القائمة ولكن أيضاً تشكل هيمنة ثقافية مضادة لهيمنة الدولة.

---

1 The leader of the National Plan de Ayala Co-ordinating Committee (CNPA). Referring to the Unified Socialist Party of Mexicom (PSUM), the Revolutionary Workers' Party (PRT), and the Mexican Workers' Party (PMT), this leader said: "What we reject are attempts by parties to manipulate the CNPA. They see us as "booty" and want to take advantage of our strength, something we will never allow... the vanguard of the left is among the masses, not in the parties or in the Chamber of Deputies". Mentioned in: Escobar, Arturo and Sonia Alvarez (eds.) *The Making of Social Movements in Latin America: Identity, Strategy, and Democracy*, Colo.: Westview Press, 1992. p. 53.

● أن دمج تلك الحركات في أحزاب اليسار في إطار نضال أوسع سيكون له آثار مدمرة لتلك الحركات التي يجب أن تحافظ على استقلاليتها، كي لا تستوعب أو تستخدم من تلك الأحزاب.

● تهاجم بعض التيارات الماركسية هذا التوجه، وترى أنه لا يمكن الفصل بين نضالات المجموعات الصغيرة وبين نضالات الطبقات العمالية خاصة في العالم الثالث، وأن أقصى ما تستطيعه تلك الحركات هو الاحتجاج وتوعية الجمهور، ولكن لن تستطيع بمفردها، ولا لديها الإمكانية أو القوة لتغيير أسس الأنظمة القمعية القائمة في معظم دول العالم الثالث.

● أن قضية توسيع المشاركة السياسية ليست قضية محسومة، لأن المشاركة يمكن أن تكون فوقية (إعطاء أوامر من أعلى) ويمكن أن تخضع الجمهور لأنواع جديدة من الاستبداد، وأن تلك المنظمات ليست بالضرورة مرادف للديمقراطية.

● أن الفصل بين الدولة وبين المجتمع المدني (أي تلك التنظيمات)، قد يكون فصلاً وهمياً، لأن الدولة لها امتداداتها في المجتمع المدني عبر وسائل مختلفة، وأن الفصل قضية نظرية وليست واقعية، وبالتالي يمكن أن تمثل بعض تلك المنظمات الدولة أو على الأقل أشكال هيمنتها.

إن النقاط التي أثارها المدافعون عن تلك الأشكال التنظيمية الجديدة أو المعارضون لها كثيرة، ولن أستطيع تغطية كل النقاط في هذه الورقة، ولكن بدلاً من أخذ موقف مسبق، فمن الأفضل دراسة كل وضع ورؤية، إذا كانت هذه الأشكال التنظيمية الجديدة هي بالفعل رديفاً للديمقراطية بمعناها المباشر، مقوي للجماهير الفقيرة والمهمشة من قبل النظام السياسي القائم، معبر بشكل أفضل عن القواعد الجماهيرية أو غير ذلك.

المرحلة الثالثة: الانتفاضة وتغيرات بنيوية على هياكل الحركة النسوية

إن تلك التغيرات سبقتها تغيرات أيديولوجية على مستوى وعي النساء أولاً عن أنفسهن، وثانياً بالعلاقة مع التنظيمات السياسية. لن أخوض في تفاصيل أو

أهمية الدور الذي قامت به الحركة النسوية الفلسطينية في الانتفاضة، ولكن ما أريد الإشارة إليه هو أن هذا الدور ساعد على تقوية الكثير من الكوادر السياسية التي لعبت دوراً هاماً في قيادة الشارع على المطالبة بحصة أكبر من القوة داخل التنظيمات السياسية وفي خارجها أيضاً.

على مستوى خارج التنظيمات، ظهرت أول محاولة واضحة لتنظيم النساء خارج إطار الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بالدعوة لتشكيل مجلس نسوي أعلى رآه البعض جسما لتنظيم كل النساء في القاعدة، ورآه البعض الآخر جسما تنسيقياً ولكن كان الاتجاه الغالب، أن يكون جسماً تنظيمياً لكل النساء. فشلت المحاولة لأسباب عديدة لن أخوض بها في هذه الورقة، ولكن في تقديري كان تأسيس هذا الجسم نقلة نوعية هامة للنساء كان من الممكن أن يكرس التحام أعداد كبيرة من النساء في الشارع تطالب بالتنظيم في جسم نسوي أثبتت هي قيادته، وحازت على ثقة الشارع بدرجة كبيرة.

أما في داخل التنظيمات، فقد شهدت كل التنظيمات سواء يسارية أو وطنية انتقادات شديدة وتململ من كوادرها النسائية التي شعرت بعدم التقدير الكافي من قبل التنظيم لما قامت وتقوم به، بالإضافة لخزل تلك الكوادر من تنظيماتها خاصة بعد استهداف تيارات الإسلام السياسي لها في الشارع. هذا الشعور، أدى لهجر كثير من الكوادر النسائية المجربة لتنظيماتها، وحتى طالب البعض بتأسيس حزب نسوي يعيد عن سيطرة وهيمنة أحزاب الرجال. تمحورت الانتقادات حول استبعاد النساء من مراكز اتخاذ القرار والاستمرار في «استخدامهن» لمصلحة الحزب دون النظر لمصلحة النساء خاصة بعد نجاح تيارات الإسلام السياسي بفرض الحجاب بالقوة في غزة وأيضاً قتل ١٠٧ امرأة (من بين حوالي ١٥٠٠) منهن ٨١ في غزة وحدها على خلفية ما يسمى بـ «تهم أخلاقية» الأمر الذي أدى لحالة خوف بين السكان وحدّ بدرجة كبيرة من حرية العمل وتنقل النساء. وتم قتل النساء من قبل بعض التنظيمات الوطنية وأيضاً اليسارية بالإضافة لحماس.

في هذا الجزء، رأيت أن أبدأ من مرحلة الانتفاضة، لأنه في أثنائها ولأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية تخرج أشكال تنظيمية جديدة للمرأة (أصبح

يطلق عليها فيما بعد منظمات غير حكومية) لا تخضع للحركة الوطنية ولا تستمد شرعيتها منها بالضرورة كما كان الوضع في السابق. ظهرت أولى تلك المنظمات بمبادرة من بعض الأطر النسوية رغبة في تأصيل الوعي بقضايا المرأة على أسس علمية ومدروسة. وتعددت بعد ذلك أشكال تلك المنظمات على أنواع مختلفة من الأنشطة: البحث، التدريب، نشر الوعي، التنسيق، التعبئة والضغط... الخ.

من الصعب جداً وضع كل تلك المنظمات في سلة واحدة، إذ تختلف في نشأتها كما تختلف في أهدافها وطرق عملها، كما تختلف في درجة ارتباطها بالأطر النسوية وأحزابها السياسية.

في البدء، أود الإشارة إلى أنه في المحصلة النهائية كانت تلك المنظمات إضافة نوعية هامة للحركة النسوية الفلسطينية، فقد نقلت كثيرا من الخبرات العالمية للداخل، وأنجزت العديد من الأبحاث الهامة، والتي كانت ضرورية لبث وعي جديد بين النساء عن ذاتهن على أسس علمية. كما أنها نقلت كثيراً من الخبرات المختلفة لعدد كبير ولشرائح مختلفة من النساء. أثبتت نجاعة في توصيل أصوات النساء للمراكز العليا لاتخاذ القرار، كما نجحت في تأسيس روابط وعلاقات تواصل مع قطاعات أخرى خارج نطاق جمهورها مثل المجلس التشريعي، الأحزاب السياسية إضافة لمنظمات غير حكومية أخرى خاصة تلك العاملة في مجال حقوق الإنسان.

ولكن سأحاول تطبيق نفس المحاور السابقة على تلك المنظمات أيضاً بمعنى طبيعة القيادة، العلاقة مع القاعدة النسائية ونوعية البرامج والأنشطة التي تقدم لها، وأخيراً العلاقة مع الحركة الوطنية.

القيادة: حسب تصنيف الباحث جميل هلال، وضعت كل قيادات المنظمات غير الحكومية في الشرائح الوسطى. ولكن ما هي مواصفات تلك الشريحة من النساء، وهل تختلف عن النخبة التي تم الإشارة إليها سابقاً وكيف؟ بشكل عام تتميز قيادات تلك المنظمات بمهارات تعليمية عالية وكذلك مهارات تنظيمية وإدارية متقدمة. هذه المهارات تساعد تلك القيادات على الإنجاز السريع لما تقوم به من مشاريع، كما تساعد أيضاً على بناء علاقات ثقة ومهنية مع المنظمات الممولة،

مما يساهم في جلب أموال بشكل مستمر لاستمرارية المنظمة. إن وجود هذه الصفات بحد ذاتها شيء إيجابي، فالمرغوب دائماً أن تحوز كل النساء على تلك المهارات لتحسين أوضاعهن والتغلب على مصاعب الحياة. ولكن يكمن الخطر هنا في أن تتحول تلك المهارات والصفات إلى أداة لبناء مركز نفوذ وسيطرة على «المجموعات المستهدفة».

كذلك بعض تلك القيادات خرجت من صفوف الأطر النسوية والأحزاب السياسية، والبعض الآخر لا يوجد له صلة بتلك الأحزاب أو الأطر. إن درجة التسيس وبناء علاقات عضوية مع المجموعات المستهدفة معيار هام للفرز بين نخبة تبني مواقع نفوذ وقوة لها من خلال هذا النمط من التنظيم وبين طليعة تقود تلك المجموعات من خلال أشكال تنظيمية متعددة. تتواجد هذه المنظمات فقط في المدن.

العلاقة مع القاعدة النسائية: يمكن استخلاص طبيعة تلك العلاقة من البرامج والأنشطة التي تقدم. فالبعض يقوم بعمل مشاريع تنموية للنساء وخاصة في الأماكن النائية والفقيرة، والبعض الآخر أبحاث ودراسات، أو تدريب، تعلمي وتوعية، تعبئة... إلخ. بمعنى تتراوح الأنشطة والبرامج بين تقديم خدمات فردية للنساء أو التوعية والتعبئة، والجميع يهدف «لتقوية» أو زيادة مشاركتها في الحياة العامة.

سأتوقف قليلا عند هذه النقطة، لأنها في تقديري هي الأهم في استقراء أهمية عمل المنظمات غير الحكومية ومدى نجاعتها كآلية لتغيير وضع النساء.

بشكل عام، الخدمات الفردية لها دور أساسي وهو التخفيف من الضغوط التي يواجهها بعض الأفراد سواء على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي أو النفسي، ولكن تقديمها لا يؤدي بالضرورة لتغيير أحوال الجماعة التي ينتمي لها هؤلاء الأفراد. فتقديم قروض للنساء لتخفيف الفقر عن بعض الشرائح لا يغني عن مطالبة الدولة والضغط عليها لوضع السياسات لاستهداف الفقراء بسياساتها خاصة إذا كان الفقر له أسباب هيكلية كما هو الحال في المجتمع الفلسطيني. كذلك مساعدة المرأة المعنفة له وظيفة في تخفيف معاناة تلك المرأة، ولكن هذا أيضاً لا يغني عن المطالبة بتغيير القوانين التي تتساهل مع مستخدمي العنف،

وكذلك المطالبة بتغيير المؤسسات التي لها علاقة بضبطه أو تسهيله كالبوليس، المحاكم بالإضافة للعائلة. بمعنى أن تقديم خدمات لأفراد لا يغني عن أهمية تنظيم المجموعات التي منها هؤلاء الأفراد لمحاربة الأسباب الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية التي أدت لما يعانين منه.

النوع الآخر من «المشاريع» هو المتعلق بالتعليم والتوعية. إن هذه المشاريع أثبتت نجاعة كبيرة في عديد من الدول في نشر ما يطلق عليه وعي بديل يحفز المجموعات المضطهدة على المقاومة ورفض أسباب اضطهادها بشكل جماعي. ان هذا النمط من المشاريع مهم في تأسيس «فرشة» أرضية ما لحين وقت الفعل. ولكن أيضاً هذا النمط من المشاريع يمكن أن يؤدي لكارثة إذا تبعه ردة فعل قمعية من النظام الحاكم، أو من قوى رجعية يهدد النشاط المذكور بناءها الفكري أو المؤسساتي دون أن تملك المجموعات المستهدفة القوة الكافية للدفاع عن نفسها. إن هذا النمط من «المشاريع» يستلزم خبرة سياسية عالية، وعلاقة وثيقة ومتينة بين قيادة تلك المنظمات وبين المجموعات المستهدفة. إن هذا النمط من «المشاريع» ليس بمشاريع، إنه صميم السياسة. هنا الخبرة الإدارية والتنظيمية المشار لها سابقا قد لا تجدي نفعاً، فالمهارات الإدارية قد تلزم السياسي الجيد لكي يطيل أمد تنظيمه أو حزبه ولكن الخبرات الإدارية وحدها لا تخلق قائداً سياسياً محنكاً يحوز على ثقة جمهوره. فالنجاعة في كتابة «المشروع» على الورق وإيجاد التمويل اللازم له ووضع خطة تنفيذية محكمة، وكتابة تقارير مالية وإدارية تتحدث عن إنجازات «المشروع» كل هذا لا يعني نجاح مشروع من هذا النمط، لأنه كما أشرت سابقا هو ليس بمشروع، بل هو «عملية» بناء طويلة الأمد تستدعي أحياناً تغيير الهياكل الأساسية التي يقوم عليها المجتمع. إن التغيير في تلك المجالات يستدعي بناءً مستمراً، متواصلاً وطويل الأمد لقوة منظمة (بالمفهوم السياسي) للمطالبة بها، وإذا كان هذا البناء موجوداً فيجب تصليب عوده وتقويته ورفده بكل ما يلزم من خبرات وإمكانيات لتمكينه وليس تهميشه أو السيطرة عليه أو استخدامه بهدف تنفيذ «المشروع» حسب الخطة المقررة. والسؤال هنا، هل الأشكال التنظيمية الجديدة للمرأة هي الجسم الأفضل لتنظيم هذه القوة بهدف إحداث التغيير المطلوب؟ لا اعتقد. فمعظم «المشاريع» المقدمة من المنظمات غير الحكومية لا تستهدف تنظيم النساء أو حتى بناء صلة مستمرة معهن، ولكن

بالأساس نشر الوعي بين صفوفهن حسب الميزانية والخطة المقررة للمشروع. إن هذا وحده، ليس كافياً لجعل النساء قوة منظمة قادرة على تحقيق ما تريد. فكثير من الحركات الاجتماعية النشطة ترفض المقولة الماركسية بأن هناك وعيا زائفاً يستدعي طليعة تعمل على نشر الوعي «الحقيقي» بين الجمهور وترى أن الإنسان المضطهد، يعرف أسباب اضطهاده ولكنه غير قادر على تغييرها. فهدف المنظمة هنا بالأساس يصبح كيف يمكن مساعدة هذا المضطهد بأن يكتشف إمكانيات قوته من خلال عمله الجماعي في المنظمة. إن المنظمات غير الحكومية النسوية لا تستهدف تنظيم النساء، وهياكلها غير مهيئة لذلك. إن هذا الشكل من التنظيم يتيح فرصاً أقل للنساء من الجمعيات الخيرية القديمة، فتلك الجمعيات على الأقل لها جمعية عمومية تضم أحياناً عدداً كبيراً من النساء، وإن كن يجتمعن مرة كل عام. أما المنظمات غير الحكومية، فتعتمد بالأساس على رأس أساسي يدير المنظمة ومجموعة موظفات كفؤات ومجلس أمناء محدود العدد لرسم السياسات. يخشى أن يحول هذا الشكل من تنظيم العلاقة مع القاعدة النسائية مرة أخرى إلى علاقة (patron-client) خاصة في ظل غياب علاقة مستمرة بين المنظمة وبين المجموعات المستهدفة.

العلاقة مع الحركة الوطنية: تتراوح العلاقة بين تلك المنظمات وبين الأحزاب التقليدية المشكلة لحركة التحرر الوطني الفلسطينية بين النفور والتشكك. كثير من المنظمات غير الحكومية عانت من «تشهير» الرفاق القدامى في محاربة وجودها أكثر من جبهة الأعداء. إن نقطة الخلاف الأساسية تدور حول مدى الاستقلالية التي يجب أن تتمتع بها المنظمة غير الحكومية في علاقتها بالأحزاب التقليدية. أن العلاقة المتشككة والمتوترة أحياناً بين هذا الشكل التنظيمي وبين الأحزاب التقليدية قائم للأسباب الخاطئة، مرده الرغبة في سيطرة الآباء على الأبناء، وعندما يتعلق الأمر بفقد السيطرة على البنات، فردة الفعل تكون أشرس وأعنف. لقد كان لدى الأحزاب التقليدية فرصة تاريخية نادرة لتجديد دمائها وهياكلها وبرامجها وتوسيع قاعدتها الجماهيرية في الفترة التي واكبت المد الجماهيري الواسع للأطر والمنظمات الجماهيرية التي ظهرت في هذا الوقت. كان بالإمكان تأسيس علاقة جدلية مبدعة بين الحزب السياسي وبين الإطار الجماهيري، يحصل الحزب بمقتضاها على برامج عمل جديدة تلبي احتياجات

الجمهور التي وصلت له المنظمات والأطر الجماهيرية، ويحصل الإطار الجماهيري على استقلاليته من بيروقراطية الحزب الثقيلة، وخطه الأيديولوجي الصارم أحياناً، ودعم قوة الحزب السياسية في نفس الوقت.

لقد أدى التكلس الفكري الذي أصاب معظم الأحزاب التقليدية، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إلى تحجر علاقاتها مع قواعدها. لم يكن هناك تجدد يواكب التيارات الفكرية التي ظهرت في آسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية والتي انتقدت الماركسية في كثير من جوانبها خاصة تلك المتعلقة بالدولة والمجتمع المدني، وهنا يقع جزء كبير من اللوم على المثقفين الفلسطينيين. لم تستطع الأحزاب التقليدية اليسارية تخطي الماركسية السوفييتية بعد انهيارها. إن هذا لا يفسر كل التحجر الحالي، ولكنه فقط يشير لأحد الأسباب.

ما العمل؟

١. الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية: أن يجدد دمائه وأن لا يخشى من إتاحة الفرصة للأجيال الشابة التي تمرست بالخبرة والتجربة النضالية، وأيضاً بالوعي النسوي الملتزم في أن تصل إلى قيادة الاتحاد. أن يعمل على تقوية الروابط والصلات بالقاعدة النسائية في الشتات، ونقل مطالبها وهمومها للسلطة الفلسطينية، والعمل في نفس الوقت على تبني مطالبها وعلى تحقيقها شعبياً. أن يفتح أبوابه الواسعة لعضوية النساء كل النساء. فنظام الكوتا الفصائلي لعب دوراً أساسياً في تهميش وتكليس الديمقراطية الفلسطينية وفصل القيادات السياسية عن قواعدها. لقد اختارت الكوادر النسائية الجماهيرية بوعي عدم فتح معركة القيادة داخل الاتحاد بسبب الاحتلال، بالرغم من سيطرة تلك الكوادر على الشارع النسائي أثناء الانتفاضة. لقد آن الأوان لإحداث هذا الانقلاب الأبيض داخل الاتحاد كما حدث في لبنان. على الاتحاد أن يحافظ على استقلاليته من السلطة السياسية ومن الحزب الحاكم ويحافظ على دوره كنقابة لكل النساء. إن الاتحادات النسائية التي سيطرت عليها حكوماتها سواء في مصر، سوريا، العراق... كان مصيرها التحنط في متاحف التاريخ.

٢. الأطر النسوية: لا تستطيع الكوادر القيادية في تلك الأطر أن تضع رجلا في

السلطة والأخرى في إطارها النسوي إلى الأبد، وعلى الكوادر التي أصبحت جزءاً من السلطة أن تفسح المجال لجيل جديد. لقد دربت الحركة النسوية العديد من الكوادر رفيعة المستوى لدفع هذه الأطر للأمام. آن الأوان لإتاحة الفرصة لهذه الكوادر لتطور منظماتها. فالكوادر استطاعت عبر سنوات طويلة، أن تؤسس قاعدة نسائية لها في مختلف الأماكن تحوز على ثقتها وتتفهم أوضاعها. يجب تجديد الصلات بهذه القاعدة وعدم إهمالها. إن هذه الصلات ثروة لا تقدر تجهد العديد من الحركات النسوية في العالم، وخاصة في العالم العربي بناء مثلها. إن إهمال هذه القاعدة سيتركها فريسة لتيارات فكرية محافظة تسعى لاستغلال النساء سياسياً للحصول على أصواتهن الانتخابية، وفي نفس الوقت نشر أيديولوجية اجتماعية لن تمكن النساء أبداً من أن يكنّ كاملي المواطنة. على الأطر النسوية، أن تطور مهاراتها الإدارية والتنظيمية، وأن تزيد من طرح البرامج التي تلبي حاجة جمهورها. إن الإطار التنسيقي بين تلك الأطر وبين بقية المراكز النسوية هو الإطار الأمثل لتسخيره لخدمة أهدافها في جلب مزيد من الأموال لمشاريعها وبرامجها، وأيضاً لتنمية قدراتها الإدارية والتنظيمية. أن لا تيأس تلك الأطر من الضغط على الأحزاب السياسية التقليدية، فإذا كانت تطرح نفسها كمنظمات ضاغطة على السلطة السياسية، فكان بالأحرى أن تقوم بنفس الدور على تنظيماتها السياسية. إن الأطر السياسية بحاجة لدعم وقوة الحزب السياسي، وإذا خرجت تلك الأحزاب من تكلسها سترى أن منظماتها الجماهيرية سواء النسوية، الطلابية أو العمالية هي الرئة التي تتنفس بها بين الجماهير على أساس احترام استقلالية تلك المنظمات واستقلال قراراتها وبرامجها وميزانياتها.

٣. المنظمات النسوية غير الحكومية: أن توسع انتشارها في الريف والأماكن الفقيرة، وأن لا تقتصر فقط على المدن. أن تزيد مصادر وموارد ومهارات الحركة النسوية سواء المالية أو الإدارية والتنظيمية. أن تكون روافد لتلك الحركة بالخبرات والدراسات والأفكار المبدعة. أن لا تصارع على ملكية «المشاريع» التي تستلزم بناء قوة منظمة للنساء. فأولى بالمنظمات النسوية التي تستهدف تنظيم النساء وأن تقوم بتنفيذ تلك المشاريع مباشرة، بدلاً من هدر الإمكانيات المحدودة. وبإمكان المنظمة غير الحكومية أن تقوم بدور إشرافي ورقابي على المنظمات النسوية الجماهيرية.

تجربة البرلمان الفلسطيني الصوري

إمكانية بناء قاعدة جماهيرية

للإصلاحات القانونية

رندة سنيورة

تجربة البرلمان الفلسطيني الصوري

إمكانية بناء قاعدة جماهيرية

للإصلاحات القانونية

المقدمة

تعتبر تجربة «البرلمان الفلسطيني الصوري: المرأة والتشريع»، تجربة متميزة كونها ساهمت في إثارة نقاش مجتمعي واسع وعميق مرتبط ارتباطاً وثيقاً بقضايا حقوق المرأة وحقوق الإنسان على وجه الخصوص، وبإشكالية التحول الديمقراطي داخل المجتمع الفلسطيني عموماً. فقد كانت البرلمانات الصورية التي عقدت في كافة مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة والنشاطات والفعاليات التي سبقتها وواكبتها، ما هي إلا آلية لفتح النقاش المجتمعي حول الواقع القانوني والاجتماعي للمرأة الفلسطينية، وإبراز جوانب التمييز في القوانين والتشريعات التي تتعلق بالمرأة، والخروج ببعض الاقتراحات والتوصيات لمعالجة التمييز الواضح في تلك التشريعات والقوانين لرفعها إلى صانع القرار والمشرع الفلسطيني. وقد تمت تلك المحاولة من خلال فتح منابر ديمقراطية، تأخذ شكل برلمانات صورية يشارك في نقاشاتها كافة المهتمين والمهتمات من أفراد ومؤسسات ومجموعات ضغط وتأثير في أجواء تحترم الرأي والرأي الآخر. وقد تعرضت هذه المبادرة إلى هجمة عنيفة من قبل القوى الدينية التقليدية والحركات الدينية الأصولية، خاصة فيما يتعلّق بقوانين الأحوال الشخصية، مما أثار جدلاً مجتمعياً واسعاً بين مؤيد ومعارض، «فلم تخل جريدة ليوم واحد من مقال أو أكثر حول الموضوع، أو صف في جامعة لم يتطرق له المدرسون للبرلمان، وأصبح البرلمان حديث الشارع الفلسطيني، وحاله لتحليل إمكانيات الحركات الاجتماعية في

مجال الضغط، وتغيير القانون وأساليب التوعية والتشبيك.[1] وما يهمنا الآن، وبعد مرور ما يقارب السنتين على هذه التجربة، تقييمها واستقاء الدروس التي من شأنها المساهمة في بلورة استراتيجيات عمل مستقبلية، تسهم في الارتقاء بوضعية المرأة الفلسطينية.

الإصلاح القانوني أم التغيير الاجتماعي؟

إن التطرق لمبادرتنا في مشروع البرلمان الصوري، تضعنا أمام مراجعة لنظريتين أساسيتين في علم الاجتماع القانوني، الأولى: تنطلق من أن القوانين ما هي إلا انعكاس للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وبالتالي فإن دور المشرع يقتصر على تكريس هذا الواقع في مكان وزمان محددين؛ والثانية: تنطلق من دور المشرع الإرشادي والإصلاحي بمساهمته في تحسين الوقع المعاش عبر سن القوانين والتشريعات التي تساهم في تطوير المجتمع والارتقاء به.[2]

وتحمل الفرضية الأولى جانباً من الصحة في طيّاتها، فلا يمكننا أن نغفل حقيقة أن القوة السياسية المسيطرة تستطيع أن تفرض القوانين والسياسات التي تخدم مصالحها، وتعزز من المفاهيم الاجتماعية والثقافية التي تناسبها. فلو كنا من مؤيدي الفرضية الأولى فمعنى ذلك، أننا سنرى في القوانين والتشريعات المعمول بها سيفاً مسلطاً على رقابنا يخدم القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تسيطر على ميزان القوى، ولا تترك مجالاً للحركات الاجتماعية المؤمنة بأهمية التغيير الاجتماعي.

لقد جاءت مبادرة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي عبر مشروع البرلمان الفلسطيني الصوري بالدعوة لتشريعات وقوانين تستند في أساسها على مبادئ حقوق الإنسان ومبادئ المساواة والحرية والعدالة في ظل متغيرات سياسية هامة، تمثلت بانتقال بعض الصلاحيات إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، وانتخاب مجلس تشريعي فلسطيني لأول مرة عام ١٩٩٦. كما أنها جاءت في وقت «كثر فيه الحديث المجتمعي عن بناء الدولة الحديثة، وعن المساهمة في صناعة دولة القانون والمؤسسات.»[3] وبالتالي جاءت المبادرة مواتية للمتغيرات السياسية

والاجتماعية في تلك المرحلة، ومنطلقة من الفرضية الثانية التي ترتكز على أهمية المساهمة الفاعلة في تطوير العلاقات القانونية القائمة، والتشريعات التي تكرس في التأثير على المشرع وصانع القرار الفلسطيني بغرض السعي نحو بناء المجتمع المدني الفلسطيني المبني على الديمقراطية ومبدأ سيادة القانون القائم على المساواة واحترام حقوق الإنسان.

وقد يبدو للوهلة الأولى، أن البرلمان الفلسطيني الصوري قد ركز جهوده على الإصلاح القانوني بمفهومه الضيق من خلال السعي نحو تعديل النصوص القانونية فحسب، مغفلاً بذلك جوانب أخرى ذات علاقة بالموضوع كالعمل على مستوى القاعدة الجماهيرية وإشراكها في مناقشة واقتراح التعديلات، والعمل معها على تشكيل مجموعات ضاغطة تسعى نحو التأثير على المشرع وصانع القرار لتبني اقتراحات التعديلات المقدمة، وتكون بمثابة القاعدة المتينة التي تنطلق منها مبادرات وحملات الإصلاح القانوني. ومن حيث المنطلق، فقد ركز مشروع البرلمان الصوري على تلك الجوانب، حيث لم تكن الأهداف موجه في تلك المرحلة بعد نحو حملات الضغط والتأثير، وإنما في إثارة النقاش المجتمعي، وتشجيعه من خلال إشراك كافة قطاعات المجتمع في العملية التشريعية، وإبراز أهمية وضرورة المشاركة في هذه العملية. ولم يغفل القائمون على المشروع من حيث المنطلق أهمية العمل على مكونات القانون الثلاث، فحوى القانون، هيكليته وثقافته. وأخذت تلك الأخيرة اهتماماً خاصاً من خلال نشاطات التوعية والتثقيف القانوني والتدريبات والنقاشات المختلفة التي جسدتها فعاليات متعددة بغرض تبيان الواقع القانوني والاجتماعي للمرأة الفلسطينية، والسعي نحو إلغاء كافة أشكال التمييز في القوانين والتشريعات الفلسطينية من خلال الانطلاق من واقع واحتياجات المجتمع الفلسطيني. ومن خلال بلورة ثقافة قانونية جديدة تسهم نوعاً ما في تغيير الأنماط السلوكية السائدة لكل من الرجل والمرأة في المجتمع الفلسطيني. ومع ذلك، فقد أخفقت تجربة العمل الجماهيري، الأمر الذي يتطلب منا وقفة جادة في تحليل الأسباب والظروف التي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة في هذا المجال.

البرلمان الصوري وتجربة العمل الجماهيري

رغم نجاحات مشروع البرلمان الصوري: المرأة والتشريع، إلا أنها أخفقت بشكل عام في كسب تأييد ودعم القاعدة الجماهيرية، خاصة فيما يتعلق باقتراحات التعديلات على قوانين الأحوال الشخصية. ويعود ذلك لعدة اعتبارات منها ما هو ذاتي، وما هو موضوعي. وحيث أننا لسنا هنا بصدد تقييم شامل وتفصيلي لتجربة المشروع، فإنني سأركز بشكل رئيس على بعض الأسباب المرتبطة بالعمل الجماهيري، وذات العلاقة بالحركة النسوية الفلسطينية، والحركات الاجتماعية في فلسطين.

لقد تمكن مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي من خلال مبادرته هذه من اجتذاب تأييد ودعم القيادات الوسطية من نشطاء ونشيطات في العمل النسوي والحقوقي والأهلي، ومن اجتذاب اهتمام ودعم لا بأس به لفئات المثقفين، والقيادات المحلية الشابة، ولكنه لم يتمكن من كسب تأييد ودعم القاعدة الجماهيرية. وذلك لعدة اعتبارات منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

١. عدم وضوح المصطلحات، وغياب تأصيل كاف للمرجعيات القانونية التي يستند إليها المشروع، مما أبقى التوجه عاماً يرتكز أساساً على تحسين أوضاع المرأة الفلسطينية من كافة النواحي، وبتركيز خاص على إحداث إصلاحات قانونية على القوانين التمييزية. وقد أدى عدم تعريف المصطلحات بشكل دقيق، وعدم الاتفاق على المرجعيات إلى تنوع الخطاب، وتخبطه باستمرار، مما بلبل الشارع الفلسطيني، وسمح بشكل أكبر للجهات المعادية بالانقضاض على المبادرة وتشويه توجهاتها ومنطلقاتها.

٢. لقد قام المبادرون على مشروع البرلمان الفلسطيني الصوري، بطرح ومناقشة كافة القوانين والتشريعات التي تنطوي على تمييز ضد المرأة على طاولة النقاش بنفس الوقت، دون تحديد للأولويات، ودون رسم خطة مدروسة في كيفية إدارة هذا النقاش المجتمعي. ولم توضع طرق وآليات واضحة في كيفية التوجه نحو القاعدة الجماهيرية، ولم يؤخذ بمبدأ التدرج في طرح القضايا، وبالتالي أضعف ذلك من جاهزيتنا في مواجهة التحديات التي قد تعترضنا، وتمكنت القوى المعارضة من كسب تأييد الشارع الفلسطيني، وتحريك حملة مضادة للمشروع،

خاصة وأننا لم نتوقعها أساساً، ولم نخطط بشكل كاف مسبقاً في كيفية التصدي لها واحتوائها.

٣. لقد كانت مبادرة البرلمان الصوري أكبر من أن يحملها مركز نسوي واحد، وأكبر من أن تكون فكرة مشروع فحسب. فالإصلاح القانوني، يتطلب جهداً مجتمعياً واسعاً يشارك فيه كافة المهتمين والمهتمات في عملية التغيير الاجتماعي، ويتطلب تكاثف جهود كافة المؤسسات والأطر النسوية والمؤسسات الحقوقية المؤمنة بمبدأ المساواة، والساعية نحو صناعة المجتمع المدني المبني على الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ويتطلب أيضاً تكاثف جهود كافة القوى الديمقراطية الفلسطينية المؤمنة بمبدأ المساواة. ويتطلب حركة اجتماعية جماهيرية قوية تعتبر نفسها شريكة فعلية في العملية.

٤. مما لا شك فيه، أن مشروع البرلمان الصوري جاء في ظل أزمة حادة للحركة الجماهيرية الفلسطينية، خاصة بعد تعرضه لهجمة للقوى المعارضة للتغيير، إلا أنها لم تتعد دور المساندة والدعم في مرحلة عصيبة. ومن وجهة نظرنا، أن هكذا مبادرة، تتطلب حركة جماهيرية واسعة متمثلة بمؤسسات وأطر جماهيرية نسوية، وعمالية، وتنموية لها امتدادات على مستوى القاعدة الجماهيرية. وهكذا مبادرة تتطلب حركة سياسية قوية ممثلة بتنظيمات وأحزاب سياسية قوية تبلور برامج اجتماعية مشابهة، وتضع قضايا المجتمع والمرأة على سلم أولوياتها، وتسعى مع المؤسسات النسوية المهنية والمؤسسات الحقوقية والجماهيرية في بلورة خطط عمل مدروسة، تسهم في عملية التوعية الجماهيرية لإحداث تغييرات اجتماعية، وتعمل على إشراك المجتمع بقطاعاته المختلفة في عملية الضغط والتأثير من أجل ترجمة مطالبها إلى قوانين وتشريعات وسياسات تسعى نحو تعزيز مبدأ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

ومن وجهة نظري فإنه دون ذلك، فستظل مبادرات المؤسسات النسوية محصورة بمشاريع محددة تطبق بطريقة مهنية، ولا يمكنها بأي حال من الأحوال دون تلاحمها مع حركة جماهيرية وسياسية قوية وفاعلة، أن تتحول إلى حركة اجتماعية جذرية تحدث تأثيرات جذرية وتسهم مساهمة فعلية في عمليات التغيير الاجتماعي المطلوبة.

الهوامش

(١) نادر سعيد «مشروع البرلمان الفلسطيني الصوري: دراسة تقييمية للمفهوم والأبعاد الاجتماعية والسياسية»، معد بتكليف من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، حزيران ١٩٩٨.

(٢) ندى شاؤول، «استثناء النساء من الحماية الدولية الفعالة لنظام حقوق الإنسان الدولي: الحالة اللبنانية»، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر «استثناء النساء في العالم العربي من الحماية الدولية الفعالة لنظام حقوق الإنسان الدولي»، المنعقد في لبنان ما بين ٢٦-٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٩.

(٣) منى أبو غوش، «دراسة تقييمة بخصوص الأعمال القانوية المتعلقة بمشروع البرلمان الفلسطيني الصوري: المرأة والتشريع»، بناء على تكليف من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، تموز ١٩٩٨.

تجربة التحول

من إطار نسوي إلى مؤسسة أهلية

أمل خريشة

تجربة التحول
من إطار نسوي إلى مؤسسة أهلية

تمهيد

سأقوم من خلال هذه الورقة، بعرض وتحليل تجربة التحول لجمعية المرأة العاملة الفلسطينية (اتحاد لجان المرأة العاملة) من إطار نسوي، بمضمون وطني سياسي فئوي إلى مؤسسة أهلية تنموية جماهيرية ذات مضمون نسوي سياسي. ولتوخي الموضوعية في عرض التجربة واستخلاصاتها لا بد من الارتكاز على المنطلقات التالية:

١. بحث التجربة بالاستناد إلى السياق التاريخي المرتبط بنشأة الإطار وصيرورته كجزء من الحركة النسوية.

٢. الترابط الديناميكي بين القضية النسوية الوطنية والحقوقية والاجتماعية، وبين مفاهيم ومضامين حركة العمل الأهلي الديمقراطي أحد مكونات المجتمع المدني الفلسطيني.

٣. التعامل مع عملية التحول على أساس أنها عملية جارية لها محددات خارجية مرتبطة بالإطار السياسي الاجتماعي الاقتصادي العام، وأخرى داخلية ترتبط بمعايير المأسسة والمرجعيات وبالعلاقة مع الجمهور النسوي من جهة، ومع التنظيم السياسي من جهة أخرى.

٤. تناول القضايا الخاصة بالتجربة من موقع الانخراط الحي والتفصيلي فيها وليس من خلال المشاهدة والانطباعات، وبالتالي سأقوم بملامسة بعض الجوانب في تجربة الأطر النسوية الأخرى لارتباطها بديناميكية التحول، مع الأخذ بعين

الاعتبار نقاط التقاطع والتميز في تجربة الأطر النسوية مجتمعة، أو تجربة كل إطار على حدة.

المسار التاريخي لنشأة الحركة النسوية: لمحة سريعة

ارتبط العمل النسوي الفلسطيني بالنضال الوطني منذ انبعاثه في بداية القرن العشرين، وتم التعبير عن ذلك من خلال النشاطات النسوية، ومن خلال تأسيس جمعيات واتحادات نسوية، ركزت النساء نشاطها فيها على العمل الوطني في كافة المراحل، من خلال الاحتجاج على الانتداب البريطاني، والهجرة اليهودية الفلسطينية، وضد وعد بلفور وإقامة الدولة اليهودية، وقامت بتوسيع نطاق عملها الوطني إلى الساحة العربية من خلال المشاركة في مؤتمرات عربية، أبرزها مؤتمر النساء الشرقيات للدفاع عن فلسطين الذي انعقد في القاهرة عام ١٩٣٨، والتي تضمنت قراراته تأييداً للمطالب الفلسطينية، وتأكيداً لشرعية الكفاح العربي الفلسطيني.

وبعد النكبة عام ١٩٤٨، أثر قيام دولة إسرائيل على الجزء الأكبر من أرض فلسطين، واقتلاع وتشريد ما يزيد عن تسعمائة ألف فلسطيني، شاركت المرأة الفلسطينية في التظاهرات الاحتجاجية وانخرطت في الأحزاب التي كانت موجودة في فترة الخمسينات والستينات وبشكل خاص، الحزب الشيوعي الأردني، وحركة القوميين، وحزب البعث...، الأمر الذي عكس نضجاً للفعل النسوي من حيث انخراطه مع الحركات الإجتماعية والسياسية كاتحادات الطلبة والعمال، وكذلك مع الحركة السياسية عبر الأحزاب. ولم يكن فعلها مقتصراً فقط عبر الجمعيات النسائية.

ولم يكن لدى الأحزاب رؤيا اجتماعية خاصة بمكانة المرأة في المجتمع وبحقوقها؛ وعكس التوزيع الجغرافي والتشتت نفسه بقوة على درجة مشاركة المرأة في النضال، واقتصر العمل الوطني على الطالبات، والمتعلمات، وبعض الحزبيات، وارتكز العمل النسوي عبر الجمعيات على العمل الإغاثي. وبعد الإعلان عن منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٥، نظمت النساء مؤتمرا في القدس، انبثق

عنه الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية الذي ركز على أهمية تنظيم النساء لتحرير فلسطين بالدرجة الأولى.

وبعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧، نشطت النساء الفلسطينيات في المقاومة، فتعرض العديد منهن إلى السجن، والإبعاد، والإقامة الجبرية. ونتيجة لسياسة الاحتلال لتكريس واقع الإلحاق الاقتصادي، جرت تغيرات بنيوية في المجتمع الفلسطيني، أبرزها تحول الفلاحين إلى العمل المأجور، ومشاركة النساء قسرياً في سوق العمل، لا ضمن تطور طبيعي للاقتصاد الفلسطيني، فخرجت المرأة من دائرة العمل المحدودة والمحددة بوظائف امتداد الأمومة والتربية، إلى العمل المأجور في المزارع والمصانع الإسرائيلية، وفي ورشات ومصانع إسرائيلية في المناطق المحتلة عبر متعهدين عرب، ولم تستطع الجمعيات الخيرية النسوية التفاعل مع هذا التحول في وضعية المرأة الاجتماعية الاقتصادية، ولم تول قضية النساء العاملات وحقوقهن النقابية أهمية للاعتبارات التالية:

١. إن قيادة هذه الجمعيات والاتحادات النسوية هن من فئات اجتماعية عليا تتمتع بوضع مالي مريح، وكان التركيز في التعاطي مع الأوضاع المفروضة من المنطلق الإغاثي.

٢. المضايقات والتعقيدات من قبل الاحتلال على هذه الجمعيات لأنها مسجلة في الشؤون الاجتماعية وبالتالي هي خاضعة لرقابة الاحتلال، حيث تدخل مرات عديدة في الشؤون الداخلية ورفض عضوية نساء فزن في انتخابات الهيئات العمومية لبعض المؤسسات النسوية.

٣. عدم وجود هذه الجمعيات والاتحادات في الريف والمخيمات، واقتصار عملها على المدن، في حين أن الانخراط في سوق العمل دفع نساء المخيم والقرية للانخراط في سوق العمل المأجور فكانت السمة العامة للنساء العاملات بصفة عامة تدني مستوى التنظيم النقابي، ووجود نسبة عالية من الأمية وضعف التأهيل، وعدم اهتمام القيادة السياسية التقليدية في القضايا الاجتماعية ذات البعد الديمقراطي، واستمر هذا الوضع إلى أواسط السبعينات، ولم تستطع الحركة النسوية أو النقابية التعاطي مع هذه المستجدات للأسباب المذكورة أعلاه، ولأن

عمل النقابات اتسم بصبغة سياسية محضة لطبيعة المرحلة السياسية، ولم يكن الاتحاد العام للمرأة في الصورة، فقد اضطر للعمل غير العلني لأنه جزء من المنظمة، وتم إبعاد رئيسته وملاحقة أعضائه، وتركز عمله لاحقاً على القضايا السياسية من خلال مظلة الجمعيات الخيرية.

وأمام المتغيرات في الرؤيا السياسية الفلسطينية حول أشكال المقاومة للخلاص من الاحتلال، ومع تبلور الهوية الوطنية الفلسطينية، والإعلان على أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني عام ١٩٧٣، بدأت فصائل المقاومة الوطنية بالتركيز على تأطير الجماهير في منظمات وحركات تطوعية وثقافية، بعد أن كانت الشيوعية بشكل رئيسي التنظيم الذي يركز بالأساس على العمل الجماهيري السياسي من خلال اتحاد النقابات بشكل خاص. وبدأت أنوية المجموعات الشبابية بإثارة النقاش حول قضايا اجتماعية ذات بعد ديمقراطي، مثل مساواة المرأة، التغيير الطبقي في المجتمع، ودور الثقافة في النضال بالإضافة إلى نقاشات ثقافية للأدب الثوري العالمي والعربي والفلسطيني. وتركزت هذه الحركة في منطقة المدن – رام الله والقدس وشملت النساء، الطلاب، والعمال، وارتكزت رؤيتها على العلاقة العضوية ما بين التحرر الوطني والتحرر الديمقراطي. ومن هذه التجربة، التي ساهمت بانبعاث عمل جماهيري بمضمون يوافق الديمقراطية، تشكلت أول نواة عمل نسوي تقدمي.

تشكل الأطر النسوية السياسية

تأسست لجنة العمل النسائي عام ١٩٧٨، من نساء ملتزمات ونشيطات في الفصائل والتنظيمات الوطنية، وقد ربطت منذ البداية ما بين التحرر الوطني ومساواة المرأة، هذا الربط الذي لم يجد له أية انعكاسات في العمل النسوي التقليدي. ولعل إغلاق الجمعيات الخيرية أمام كوادر منظمة سياسية دفع باتجاه بلورة هذه اللجنة، لبناء تنظيم نسوي يضم نساء على اختلاف تنظيماتهن اليسارية، وفي خضم الصراع الفئوي على تأهيل الجماهير وتنظيمها، والذي رافق عمليات تحول في استراتيجية بعض التنظيمات وإعادة النظر إلى المناطق المحتلة، كساحة رئيسية للنضال الوطني، وبشكل خاص في منتصف السبعينات، حيث فتت

الصراع الفئوي هذه اللجنة (تجربة خاصة)، وقام كل فصيل بتشكيل إطاره النسوي في بداية الثمانينات بقرار حزبي سياسي، ولم تُعط النساء الفرصة لحل الخلافات، بل على العكس قاطع عدد منهن الاتصال الاجتماعي والشخصي ببعضهن البعض، ولم يأخذ الصراع شكل العنف الجسدي كما فعل الرجال في الصراع على النقابات في نفس الفترة الزمنية.

الفترة ما بين ١٩٨١-١٩٨٧

في عام ١٩٨١، تشكل إطار اتحاد لجان المرأة العاملة، وقد بدأ انطلاقته من اتحاد نقابات العمال وبشكل خاص من نقابة الخياطة/نابلس، والمؤسسات في كل من رام الله، بيت لحم، طولكرم، وذلك لنشاط التنظيم الشيوعي سابقاً بشكل خاص في صفوف الحركة النقابية، وبدأ تنظيمه وطرح مجالات عمله من خلال منظمة حزبية مختصة، أشرفت على التشكيلة الهيكلية والبرامجية للاتحاد، ويمكن ملاحظة ذلك من أول دستور له، حيث استنسخ نموذج البناء الخاص بالنقابات.

واكتسب الاتحاد بعداً جماهيرياً من خلال القضايا التي رفعها، وبشكل خاص، اعتبار الثامن من آذار عطلة مدفوعة الأجر، وكذلك من خلال المشاركة الفعالة في النضال ضد الاحتلال، وبشكل خاص، ضد مشاريع الإدارة المدنية وللتضامن مع المعتقلين والمعتقلات، وكانت عضوية الاتحاد ضمنية، ونتيجة الفرز الفئوي الحاد، مرتبطة بالنساء المنظمات للحزب، أو قريبات لأعضاء الحزب وجمهور الأصدقاء.

وطبعاً، قامت المنظمة الحزبية بتحديد قوائم المرشحات، وطبيعة قيادة الاتحاد، بحيث لا ينفذ أي عضو نسوي من خارج الدائرة، ورغم ذلك، سقطت بعض مرشحات الحزب في بعض المناطق، وتبلور مجلس اتحاد في عام ١٩٨٥ من ٤٥ رفيقة حزبية من مناطق مختلفة، الأمر الذي استدعى إعادة النظر في الهيكلية، على أساس الوضع الأمني، حتى لا يتم اعتقال الرفيقات، وبالتالي ضرب الاتحاد ككل، ورغم توجه قيادة الحزب للتوسع في العضوية وانخراط عناصر ديمقراطية، إلا أن الفرز والاستقطاب السياسي الحاد في المجتمع الفلسطيني أعاق هذا التوجه، فقد التزمت الكوادر الأكاديمية جانب الحياد والمراقبة الصامتة.

وتحول الاتحاد إلى منظمة حزبية واسعة، رغم البرامج والخدمات التي قدمها لأوساط واسعة من الجمهور النسوي. ولعل اقتحام مقره في رام الله، ومصادرة محتوياته، والإعلان من قبل إعلام الاحتلال أنه مركز يدار من قبل م.ت.ف.، ساهم في عزوف عدد من النشيطات تحت الضغط الاجتماعي والخوف من الاعتقال عند الاستمرار.

الاتجاه الفكري والتنظيمي للاتحاد

لم يكن هناك أية إشكالية لدى قيادته حول مفهوم تحرر النساء، طالما أن النموذج الاشتراكي يشير إلى أن تحرر النساء مرتبط بتحرر المجتمع كباقي فصائل اليسار، فلم تطرح القضايا الاجتماعية الديمقراطية بعمق، ولم يتم عكس مفاهيم متعلقة بوضعية المرأة في الحياة العامة، أو حتى داخل هياكل الحزب، بحيث تؤدي إلى مشاركة النساء في صنع القرار، وكباقي التنظيمات، هناك قطاع نسوي كان مقاداً في أغلب الأحيان من قبل رجل «رفيق»، وكل ما يتعلق بالنساء يتم متابعته من خلال هذا القطاع، الذي كان يضم نساءً من مختلف الخلفيات الاجتماعية، معلمات، طبيبات، ربات بيوت، باستثناء الطالبات اللواتي كن جزءاً من التنظيم الطلابي. وكان هذا الجسم يقوم بدور نضالي كفاحي ضد الاحتلال، ويقوم بدور الضابط لسلك الرفيقات الاجتماعي على خلفية النظرة المجتمعية العامة، اتجاه المسلك الجنسي الإباحي الشيوعي التي أسسها النظام الأردني في معاركه ضدهم. فمثلا يمكن أن تصبح علاقة فتاة مسلمة مع شاب مسيحي أو العكس قضية مركزية للمنظمة الحزبية، لأن الحلقة الأساسية هي استقطاب الجمهور، وبالتالي عدم بناء فجوة معه عبر طرح نماذج أخرى للعلاقات الاجتماعية، والتي سميناها في التسعينات حقوق مواطنة وحقوق شخصية.

وكانت الخلافات في الرأي أو في المصالح الاجتماعية بين الرفاق، تنعكس علنيا وبصورة أحيانا غير مرئية على القطاع النسوي التنظيمي، وبالتالي على عمل الاتحاد. وارتكز العمل على أساس المقارنة بين الرفيقات الناشطات في صفوف الاتحاد، والرفيقات الملتزمات فقط في العمل التنظيمي البحت، والتي ولدت تنافسا تناحريا في كثير من الأحيان، ساهم في التحريض على بعض النشاطات من

الاتحاد، كرد فعل على العلاقات الحزبية، بالإضافة إلى الإشكاليات الموضوعية والمرتبطة بصعوبة مشاركة النساء وبشكل خاص في الأماكن الريفية في حضور اجتماعات فرعية، ومناطقية، ومركزية، لأسباب اجتماعية ولأسباب اقتصادية.

ولعل الحدث الوحيد الذي مس الواقع الاجتماعي للنساء، هو إصدار بيان من الاتحاد، وبمبادرة من رفيق حزبي ضد سجن فتاة من البيرة لمدة ١٧ عاما في ظروف بشعة غير إنسانية من قبل والدها. حيث طالب البيان بمعاقبة الأب والأخوة، الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً في الأوساط الحزبية التي كان لي علاقة بها، والتي ترى ضرورة أن تقتصر البيانات على أحداث سياسية عامة.

أبرز النشاطات في تلك الفترة

- التركيز على أوضاع النساء العاملات، وحثهن على الانضمام إلى الحركة النقابية، وقد تم إصدار كراس حول واقع العاملات الفلسطينيات داخل الخط الأخضر.

- بناء شبكة من دور الحضانة ورياض الاطفال، لمساندة النساء العاملات ودفع ربات البيوت للانخراط في العمل على قاعدة أن الاستقلال الاقتصادي للمرأة أساس حريتها. بالإضافة إلى أهمية الاهتمام بالطفل.

- تدريب النساء على مهارات تعتبر بالأساس امتداداً لدورها التقليدي الأمومي والإنجابي. مثل مهارات التطريز، الخياطة والنسيج.

- الاهتمام في برامج محو الأمية.

- النضال السياسي والوطني من خلال التظاهرات، والاعتصامات، وزيارة عائلات المعتقلين والشهداء. من هذا الإطار، نسج الاتحاد علاقة متميزة مع حركة النساء الديمقراطيات في إسرائيل.

وشهد عام ١٩٨٦-١٩٨٧، فتوراً وميوعةً في عمل الهيئات الرسمية في الاتحاد بعد وقف اجتماعات المجلس، لعدم اكتمال النصاب من جهة، ولأسباب أمنية

(الخوف من مداهمته) من جهة أخرى. ونتيجة تحول اجتماعات لجنة العمل الحزبية إلى هيئة لفض النزاعات والاختلافات المرتبطة بصراع القوى، ما بين العمل الجماهيري والعمل التنظيمي، سواء على صعيد المناطق أو المركز، وللخلاص من هذه الإشكاليات، تم اتخاذ قرار بوقف اجتماعات اللجنة التنفيذية للاتحاد، وضرورة استمرار العمل النسوي عبر التنظيم الحزبي، ولكن مجموعة واسعة من أعضاء اللجنة التنفيذية رفضت هذا القرار، واستمرت في الاجتماعات، والعمل. وبالعكس دعت رفيقات ناشطات من الحزب ليشاركن في اجتماعاتها، ولم يهتم الحزب في قرار اللجنة التنفيذية خاصة أنها لم تشكل له أي عبء مالي، باستثناء راتب عدد محدد من المتفرغات.

سمات عامة لهذه المرحلة

١. تركيز العمل وإدارته بكل ما تعنيه الإدارة من قبل منظمة حزبية مختصة مما انعكس على مهام الاتحاد وعلاقته بالأطر الأخرى، وعلى جدول أعماله اليومي. ومع الوقت، شعرت بعض عضوات المنظمة الحزبية بالملل، خاصة أنهن عضوات في اللجنة التنفيذية للاتحاد من حيث إعادة النقاشات والتوجيهات، على أساس أن البعض غير موجود في اللجنة الحزبية من أجل تمرير القرارات، على اعتبار أنها من صنع الاتحاد، وتسويقها لباقي الأعضاء.

٢. لم يعكس وجود قيادة نسوية في الاتحاد على حضور النساء في الهيئات القيادية للحزب

٣. بلورة وصقل قدرات قيادات نسوية شابة من فئات وسطى وكادحة، عبرت عن طاقاتها في مرحلة الانتفاضة بالتحديد، بالرغم من اعتقاد بعض الأوساط الحزبية بضرورة أن تكون قيادة الاتحاد من أوساط اجتماعية عليا (من عائلات معروفة في المدن).

٤. استقلال مالي للاتحاد عن الحزب، فمرة واحدة فقط التي علمت فيها قيادة الاتحاد عن وجود دعم مالي من منظمة التحرير الفلسطينية، وتم تحويلها إلى الحزب، ثم بدأ الرفاق في الإغاثة الطبية في مساعدة عضوات الاتحاد في إيجاد

تمويل من بعض الممولين منذ عام ١٩٨٥، وقد قام الحزب بدفع رواتب بعض المتفرغات وعددهن ضئيل جداً بالمقارنة مع عدد الرفاق، على اعتبار أن دائرة حركة النساء في الحزب مقصورة على النساء لتنظيمهن وجذبهن للعمل الوطني.

٥. رغم منهج المركزية الديمقراطية الذي اعتمدته قيادة الاتحاد في تلك الفترة إلا أن هذا لم يكبح النقاش والمشاركة من قبل العضوات في الهيئات الوسطية والقاعدية، وفي اتخاذ بعض التوجهات والقرارات من قبل الرفيقات والصديقات الأمر الذي خلق إشكالا لقيادة المنظمة المختصة في أحيان كثيرة (مثالا على ذلك العلاقة مع العمل النسائي بعد انشقاقه، حيث تبلورت فكرة التحالف المتميز لبناء تكتل نسائي ديمقراطي).

الفترة من ١٩٨٧-١٩٩٤

شهدت هذه الفترة تحولاً نوعياً على ثلاثة أصعدة، الأول في النضال ضد الاحتلال والمشاركة الواسعة في كافة أشكال العمل الوطني الجماهيري، الأمر الذي أعطى التنسيق الميداني مع الأطر الأخرى، وحتى مع القوى والفصائل شرعية أضعفت إلى حد ما المنظمة الحزبية المختصة فيما يتعلق في تنظيم الفعاليات الكفاحية، وبالتالي بدأت النساء القياديات في رسم تحالفات جديدة مع النساء من قوى أخرى، وبدأن بنسج علاقات إنسانية، بالرغم من الاحتكاك بين الرجال في التنظيمات المختلفة (على سبيل المثال تعرضت شخصيا للانتقاد في أحد الاجتماعات المركزية لاعتباري إحدى فعاليات فدا مبادرة خلاقة يجب التعلم منها). وبالتالي بدأت قيادة الاتحاد في رسم تحالفات، وعقد اجتماعات بدون العودة إلى الحزب، ولم يعتبر الحزب ذلك قضية تستدعي الوقوف عندها بسبب المناخ العام الذي تشكل بفعل الانتفاضة، وأيضا للنشاط المكثف في أعمال المقاومة للرفيقات اللواتي قمن بتنظيم أعداد كبيرة إلى صفوف الحزب.

أما التحول على الصعيد الثاني، تمحورحول توكيد الذات النسوية، وتعزيز نظرتها الإيجابية لقدراتها ولدورها، وبالتالي كان لا بد من التطرق لطبيعة العلاقات الاجتماعية، والبدء بنقدها، وتم البحث والتمحيص في المقولات الجاهزة حول تحرر المرأة، وبدأت التحالفات تأخذ منحىً نسوياً بالإضافة إلى الأجندة الوطنية،

وذلك نجم بالأساس من الدور القيادي للنساء في الانتفاضة، وبشكل خاص من تجربة العمل في الأحياء الشعبية، ومن انفتاح النساء على الساحة العالمية النسوية والحقوقية، وأيضا نتيجة تفاعل الأوساط النسوية الأكاديمية مع الحركة السياسية. لقد تم التعبير عن الوعي المتنامي للذات النسوية من خلال قيام الاتحاد بتنظيم دورة للإرشاد النفسي الاجتماعي عام ١٩٩٠، كأول نشاط متخصص تناول موضوعات نسوية محضة، ثم في المشاركة في المؤتمر النسوي الذي نظمته لجنة المرأة في مركز بيسان في القدس عام ١٩٩٢، والذي حلل بعمق تأثير الانتفاضة على الواقع الاجتماعي للنساء الفلسطينيات ودعت للمؤتمر بعض القيادات الوطنية الذكورية والتي لم تحدد أي موقف من الموضوعات التي أثارها المؤتمر كموضوع فرض الحجاب والزواج المبكر. وانسحبت هذه القيادة من المؤتمر قبل اختتام أعماله، ولعل طرح مسائل تتعلق بمركز القوى داخل التنظيمات، بدأت تناقش من قبل النساء الأكثر وعيا لبعد ومضمون النوع الاجتماعي (في ذلك الوقت كنا نسميه الوعي النسوي)، الأمر الذي أوجد فجوة واسعة ما بين قيادة الاتحاد والحزب، عكست نفسها بشدة لاحقاً فيما يتعلق بالعلاقة ما بين الحزبي والجماهيري (إحدى الرفيقات من منطقة القدس، وهي ناشطة نسوية، رفضت الانخراط في خلية حزبية عام ١٩٩٢، وعندما سألتها عن السبب، أخبرتني أنها تعتبر قيادة المنظمة من قبل رجل إهانة للنساء في الحزب، فهو يعكس الاستهانة بقدراتهن، وبالتالي يجب فحص مفهوم المساواة لدى قادة الحزب من الذكور).

ولعل نشر إعلان في جريدة القدس لإدانة النهج الذكوري الوطني في استبعاد النساء عن دوائر اتخاذ القرار، والتعامل على أسس أبوية متخلفة، فيما يتعلق بوضعية المرأة ومكانتها في المجتمع، وقع الإعلان من العمل الاجتماعي والعمل النسائي (فدا) ومن جمعية المرأة العاملة، الأمر الذي أثار استياءً عند بعض الأوساط الحزبية .

أما التحول الثالث، فقد ارتبط بالبنى والهيكلية، فقد بدأ نقاشاً جدياً حول العضوية، هل هي تلقائية لعضوات الحزب، أم يجب تحديدها بالنشاط والقناعة الشخصية لحقوق المرأة؟ طرح هذا التساؤل وارتبط بتطور البرامج داخل الاتحاد، التي أضحت تتطلب تفرغاً وتواصلاً بدل العمل التطوعي الموسمي، وكذلك للإشكالية

المستمرة ما بين العمل الجماهيري والعمل التنظيمي، وبدا أكثر شدة في حالات الأزمة والانحسار. ومن الطبيعي، أن تكون النساء أول المنسحبات والأكثر تردداً.

وأثارت مسودة اللائحة جدلاً، وقام المسؤولون عن التنظيم بالتعبئة ضد بعض قيادات الاتحاد خاصة أن بعضهم وقف في البداية ضد اتفاق أوسلو، ولتصفية حسابات مرتبطة بصراع القوى حتى ولو كان مرتبطاً بالأزواج، وتم إلغاء الاجتماعات المركزية لصالح الاجتماعات الفرعية، وبدا جدي التفكير في التسجيل الرسمي من قبل الأوساط الحزبية النشيطة في مجال العمل الجماهيري بما فيهم النساء، بهدف توسيع المساحة لمزيد من الاستقلالية، ولانشغال الحزب في القضايا السياسية، ولعدم إيجاد تفهم لدى بعض القيادات الحزبية للقضايا النسوية. فعلى سبيل المثال، طلب مني أحد الرفاق من قطاع غزة أن أرتدي المنديل عندما فرض الإسلام السياسي بالقوة هذه الظاهرة، على أساس أهمية وحدة الجبهة الداخلية لمواجهة المحتلين، ولم يتم التعامل معها بجدية على أساس أنها خرق لحقوق المرأة. وأدى التدهور والازمة التي عاشها الحزب، والتي هي جزء من الأزمة العامة للحركة الوطنية إلى أن يقوم مكتب الاتحاد، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية، في أخذ قرارات بدون الرجوع لخلية تنظيمية، وبشكل خاص، قرار البدء بتشكيل الطاقم الفني للمرأة بناءً على مبادرة من نساء منظمات في فدا وتسمية نساء للانخراط به على أساس مهني ووطني، وكذلك فيما يتعلق بمركز القدس للنساء كائتلاف نسوي سياسي قائم على مبادئ مرجعيتها قرارات الشرعية الدولية، وكذلك الحال لكل ما يتعلق بوثيقة مبادئ حقوق المرأة، التي ركزها طاقم شؤون المرأة وتم الإعلان عنها باسم الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في شهر آب ١٩٩٤ في القدس.

الفترة ما بين ١٩٩٤-٢٠٠٠

شهدت هذه الفترة تبلوراً أوضح لدى قيادات الجمعية العليا والوسطية لماهية العمل النسوي، ولمفهوم تقوية وتمكين المرأة، ومضمون التنمية الشاملة، الأمر الذي عكس نفسه على برامج عمل الجمعية، ومشاركتها الفاعلة في مؤتمر النساء العالمي في بكين عام ١٩٩٥، حيث نظمت الجمعية أربع ورش بشكل

مستقل، وشاركت عبر نشاطات الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وتناولت موضوعات العنف ضد المرأة (العنف العائلي)، وحقوق الطفل وتربية السلام، والمرأة وصنع القرار، الأمر الذي دفع باتجاه بلورة أكثر لاستقلالية الجمعية في وضع أولوياتها وبرامجها وفق التحليل الذي أجرته قيادتها بدون الارتباط مباشرة بأية منظمة سياسية. وقد تسارعت عملية المأسسة بفعل التوجهات التي وضعتها وثيقة عمل المنظمات الأهلية بمحاورها الوطنية والديمقراطية الاجتماعية، والهيكلية فيما يتعلق بالمساءلة والمحاسبة والشفافية، وتم عكس نقاشات الحركة النسوية فيما يتعلق بالنسوي والسياسي للقيادة الوسيطة. وتوصلت قيادة الجمعية الى ضرورة السير بتواز بين المأسسة والعمل الجماهيري غير الفئوي، وهذا ما ميزها عن المراكز النسوية المختصة، وجرت عدة لقاءات تحليلية مع القاعدة في الضفة الغربية، حيث تم بناءً عليها بلورة أربعة اتجاهات للعمل، أبرزها:

١. ضرورة العمل لتقديم خدمات مباشرة للنساء، كمحو الأمية، وإيجاد فرص عمل، والمساهمة في المشاريع التنموية المتعلقة بتعليم الفتيات بشكل أساسي.

٢. العمل للتأثير على السياسة العامة للسلطة الوطنية، فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، وفيما يتعلق بالتشريعات والقرارات العامة من خلال التعبئة والتثقيف، وتشكيل المجموعات الضاغطة.

٣. ضرورة بناء القدرات القيادية والتنظيمية لدى النساء، وبلورة تنظيم النساء عبر تشكيل مجموعات نسوية قاعدية، تشكل مستقبلاً تياراً ديمقراطياً منظماً، ونواة لحركة اجتماعية قاعدية، تبلور أشكال عملها ومضمونه بدون إملاءات فوقية من أحد.

٤. توسيع دائرة العمل الوطني والسياسي بتنظيم فعاليات وطنية بما يتعلق بالاستيطان، المعتقلين، وقضايا القدس، وذلك بشكل مباشر أو من خلال التنسيق مع الأجسام والأوساط النسوية والوطنية المختلفة.

وكباقي أطراف الحركة النسوية، لا زالت قضايا إيجاد توازن ما بين الوطني والاجتماعي والديمقراطي، تحتل مساحة واسعة على جدول الأعمال، وكذلك الحال بالنسبة للعلاقة مع القوى السياسية والوطنية الحالية، وقد تم بناءً عليه

تحديد مرجعات الجمعية، وبناءها الهيكلي وفق مسودة قانون المنظمات الأهلية، كما تمت بلورة استراتيجية أساسية، تعتبر أن الجمعية هي جزء من الحركة الديمقراطية الفلسطينية التي لم تتبلور كتيار واضح المعالم الآن.

وبغض النظر عن المراحل بالبعد التاريخي أو الإنساني والوطني، فالتجربة شكلت زخما للجمعية كأشخاص وكحركة اجتماعية بمضمون سياسي، أكدت صحة قناعات كوادرها بأهمية العمل السياسي بمضمونه الواسع، وبضرورة الاستقلالية عن العمل السياسي التنظيمي، وضرورة التكامل والتقاطع مع أجندة المكونات الأخرى للمجتمع المدني.

الحركات النسائية والمنظمات الأهلية

إشكالية العلاقة مع القاعدة الجماهيرية

مروة قاسم

الحركات النسائية والمنظمات الأهلية

إشكالية العلاقة مع القاعدة الجماهيرية

اسمحوا لي أن أتقدم بالتقدير الشديد للجهود التي بذلتها **مواطن**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، و**معهد دراسات المرأة** في جامعة بيرزيت في الإعداد لهذا المؤتمر النوعي والهام، ولإتاحة الفرصة **لمشرقيات** لأن تقدم وجهة نظرها.

إن إشكالية مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية، وربما العربية أيضاً، تكمن في أن مطالبها تتسم بالعمومية والنخبوية، لعدم قدرتها على التفاعل والتأثير بالعمق الشعبي الفاعل، ولتبقى بالمحصلة مؤسسات غير شعبية، ويبقى خطابها بعيداً عن أن يشكل بديلاً واقعياً للخطاب الأصولي الذي يكرس اللامساواة بين المرأة والرجل، وكذلك لم يسد الفراغ الناجم عن ضعف الحركة الديمقراطية، حيث افتقرت هذه الحركة لقاعدة شعبية تحميه وتدافع عنه.

وقد عانت الحركة النسوية في تاريخها من هذا الموقف الأحادي، والذي لم ينجح في رؤية وممارسة العلاقة التبادلية بين الوطني والاجتماعي، وقد طال أيضاً الفكر التقدمي عموماً في عدم تبني أجندة متفاعلة مجتمعياً مع قضايا التنوير المجتمعية، لا بل تساوق أحياناً مع النهج المجتمعي المحافظ مكتفياً بالريادة التنويرية للهدف الوطني.

وقد قاد هذا بدوره فيما بعد، لانفصال الكادرات النسوية العاملات في الحقل السياسي، وإخلاء مواقع العمل السياسي، ولاحقاً، فقدان التأثير في صناعة القرار السياسي، حيث انتقلت للعمل المؤسساتي وقد دفعت الحركة النسوية

تستفتي القاعدة الشعبية على مطالبها.

وسأعرج باختصار، كما هو مطلوب، على الدروس المستخلصة من البرلمان الصوري الذي اتسمت تجربة العمل معه بغياب المنهجية العلمية في:

- عدم تحديد استراتيجيات الحركة النسوية بضمنها الرؤى واليات العمل.
- عدم فهم المرجعيات القانونية في فلسطين.
- عدم القدرة على استثمار الأبحاث والإفادة من الإحصائيات المثمرة لهذه الدعوة.
- الافتقار للقاعدة الشعبية والاستثمار فيها.
- هشاشة التنسيق فيما بينها، حيث يتسم التنسيق بشكل تجميلي.
- وقد كشفت التجربة أن أزمة الحركة النسوية أزمة ذاتية وموضوعية من حيث البنى الثقافية، والفكرية الهيكلية، والطبقية لرائدات العمل النسوي وقائداته.
- وأخيراً، فقد أوضحت تجربة البرلمان الصوري خضوع الحركة النسوية السياسي وقصورها عن الحركة الفاعلة، حيث قاد الاحتراب السياسي الذي عاناه المجتمع من تسلط المحافظين، وتلعثم اليسار ممارسةً ومهادنة السلطة إلى عدم مناصرة أي من القوى الاجتماعية لهذه الحملة وتحمل أعبائها.

الجلسة الثالثة

الحركة النسائية والحركات الاجتماعية

استراتيجيات مستقبلية

القومية والنسوية

التجربة الفلسطينية

آيلين كُتّاب

القومية والنسوية

التجربة الفلسطينية

تشكل الحركات النسائية ظاهرة عالمية، تبلورت وتطورت بشكل عام أكثر من الحركات الاجتماعية الأخرى. فمع أن جميعها تشترك في سمات عامة، إلا أنها تختلف جذرياً في بعض جوانبها. فكثير من الباحثات النسويات والسياسيات، لا يتفقن على معنى النسوية، ومدى نجاح الحركات النسائية في تحقيق أهدافها. وبالتالي، لفهم هذا الجدل، لا بد من مراجعة طبيعة هذه الدراسات والتي اتسمت حسب بعض المنظرين بثلاث نزعات:

عانت الأدبيات والأبحاث حول الحركات النسائية من إسقاط وإهمال للحركات النسائية في المجتمعات ما بعد الكولونيالية. والتزمت بالتركيز على تجربة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية على أساس أن المجتمعات النامية تمثل بالنسبة لها تجارب تنموية فقط، والتي تكون فيها النساء متلقيات للمساعدات والمنح، ولسن فاعلات ونشيطات في عملية التغيير الاجتماعي. هذا الافتراض، عزز من فكرة إهمال دراسة الحركات النسوية في الدول النامية.

أما النزعة الثانية، فارتأت أن الحركة النسائية، هي نتاج عملية التمدن والتصنيع، على أساس أن هذا التحول، أصاب البنية الاجتماعية، وأفرز بنية طبقية جديدة، من أهم شرائحها، الطبقة الوسطى والتي تشكل العمود الفقري للحركات النسائية جميعها. وبالتالي، حسب وجهة النظر هذه، يفترض هذا التوجه أن الحركات النسائية موجودة في الدول الصناعية، وتكون فيها هذه الظاهرة ظاهرة قوية. ومن الواضح أن هذا التحليل ليس دقيقاً، لأن هنالك شواهد تاريخية من المجتمعات الصناعية نفسها، والتي شكلت فيها الطبقات الفقيرة طليعة الحركات النسائية، مثل الهند أو السود في أمريكا الشمالية، واللواتي استطعن أن يؤثرن على

أجندة الحركة النسائية الأمريكية، ويعيدوا إنتاج قضاياها وأولوياتها.

هنالك أيضا إشكالية أخرى، تمثلها هذه النزعة وهي، عدم قدرتها تفسير الأسباب الكامنة وراء وجود حركات نسائية قوية في الهند والفلبين أكثر من أي دولة صناعية، أكثر تطورا منها مثل روسيا وشرق أوروبا. فهنالك كما هو واضح، عوامل أكثر تأثيراً على تبلور الحركة النسائية من مستوى التطور الاقتصادي وهو حجم ومستوى سيطرة الدولة. بالإضافة إلى هذا كله، استثنى هذا الاتجاه بعض الحركات النسائية من نمط آخر، والتي تطورت كحركات مستقلة، أو كامتداد للأحزاب السياسية، أو لديها قاعدة جماهيرية واسعة تمثل جميع فئات المجتمع، وبالتالي عدم استيعاب هذا التنوع في التحليل يستثني أشكال مختلفة من التنظيم النسوي في الدول النامية.

أما النزعة الثالثة، فارتكزت حول فكرة التشابه أو التماثل بين النساء في العالم أجمع في أسباب وأشكال اضطهادهن؛ فتؤكد هذه الدراسات أن البناء الاجتماعي تشكل نتيجة تحكم الثقافة الذكورية الأبوية في المجتمعات، مما أفرز غالبية مضطهدة من النساء، وبالتالي تصبح النساء قوة ذات ثقل نوعي بسبب معاناتهم في ظل هذا الإطار الفكري؛ فإن الاضطهاد المشترك والمتشابه، يجعلها تشترك برؤية مشتركة بسبب ظروفها المتشابهة. وفي هذا المضمون، تبلور شعار الأخوية النسوية (sisterhood is global) ليُعرّف هذا الإطار الفكري. بالإضافة إلى هذه المعتقدات، فيعتقد هذا التوجه أن النساء قوة مضادة للفكر القومي المحلي، على أساس أن النساء جميعهن في كل المجتمعات يشتركن في رؤية واحدة لظروف وأسباب اضطهادهن، فمع أن هنالك تشابهاً في بعض تجارب بعض المجتمعات مثل مجتمعات أمريكا الجنوبية، والتي ترتبط فيها الحركات النسائية بحركات ديمقراطية تناضل ضد الحكومات السلطوية، أو مثلا في إفريقيا والشرق الأوسط والتي تبلورت فيها الحركات النسائية بارتباطها بثورات وطنية، إلا أنه يوجد تمايز وتنوع بين هذه الحركات، والتي تنبثق من خصوصية تجربتها وظروفها المحلية.

فمن هنا يمكن القول، بأن الحركات النسائية هي أولا نتاج واقع محلي معاش، يتقاطع في بعض جوانبه مع حركات نسائية في مواقع أخرى في العالم، ولكن

يعكس إشكاليات وقضايا هذا الواقع فهذه الحركات ليست مجردة عن الواقع ولكن تتفاعل معه لأجل تغييره؛ فالهوية النسوية ضمن المجتمع الواحد تتشكل من مزيج معقد من عوامل مختلفة منها القومية، والدينية والطبقية والجنسية والإثنية ...الخ. فحتى ضمن المجتمع الواحد لا يمكن رؤية النساء ضمن طبقة واحدة فهن يشكلن فئات ذات مصالح طبقية ودينية وإثنية مختلفة، تربطها مصالح مشتركة، تشكل هذه المصالح القاسم المشترك بينها، وتتقاطع في بعض جوانبها مع حركات نسائية أخرى.

القومية والنسوية في الدول النامية

بناءً على ذلك، من المفيد أن نقوم بمراجعة الدراسات حول الحركات النسائية في المجتمعات النامية، والتي تؤكد في معظمها، على أن هذه الحركات تطورت منذ انطلاقتها بارتباطها العضوي مع ثورات التحرر الوطني من الاستعمار. كثرت هذه الدراسات في العقدين الأخيرين كرد فعل، أولا: للنزعات الفكرية الغربية، والتي قامت بتهميش هذه الحركات في دراستها. وثانيا: لبروز فئة جديدة من الباحثات اللواتي التزمن في دراسة هذه الحركات في سياقها التاريخي والمجتمعي، لأهميتها في عملية التغيير السياسي والاجتماعي.

تشير بعض الباحثات في هذا المجال، أن هنالك فرصاً حقيقيةً لدى النساء في المجتمعات النامية لتفعيل وتطوير نشاطهن في الحياة العامة، من خلال الانخراط في النضال الوطني؛ فإن الاندماج في الثورة الوطنية يؤدي إلى إدراك المرأة التدريجي للقضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي وحقوقها الذاتية. وحسب تجارب الشعوب المختلفة الرازحة تحت الاستعمار، فإن نشاط المرأة الوطني والسياسي يبلغ ذروته في حالات النهوض الوطني والذي يقدم الفرص النادرة، ويعطى المرأة دفعة واقعية للانطلاق في الحياة العامة، ويُشرع مشاركتها في المجتمع كون نشاطها يتسم بطابع عام، وينسجم مع ضرورات وشروط استمرارية هذه الثورات، ولكن هل يمكن واقعيا أن يتم تطور الظروف الذاتية للحركة النسائية، بحيث تصبح قوة ذاتية تعكس برامجها الأبعاد الشاملة للثورة، وتأخذ بالحسبان قضايا النوع الاجتماعي التي تربط الثورة الوطنية والاجتماعية بشكل متكامل

القومية-النسوية في فلسطين

إن التاريخ النسوي في فلسطين، لا ينفصل عن التاريخ السياسي للبلاد بجميع توجهاته وتناقضاته. فواقع الإحتلال الإسرائيلي، وضع مهمة الاستقلال الوطني على رأس جدول الأعمال، فقضية المرأة ونضالها من أجل المساواة والتحرر، لم تفرزها اتجاهات نسائية مستقلة، بل انطرحت دائما كرافد للسياسة ومهمة من مهامه، وحتى كنتاج لمبادرات القوى السياسية في مرحلة الكفاح من أجل الاستقلال. إن جذور طرح قضية المرأة في فلسطين، لم تكن ضمن سيرورة صراعات وتناقضات داخلية كما حصل في الغرب، حتى لو كانت موجودة موضوعياً. فالقضية النسوية لم تنفجر كقضية، وإخضاع الوطن للاحتلال الاستعماري بالقوة والعنف، جعل التناقض الأساسي بين الشعب بكل فئاته وشرائحه وبين الاحتلال محيد للتناقضات الاجتماعية، الطبقية والنوع-اجتماعية فبدت ثانوية، وأصبحت كل الأدوات الأخرى من نقابية ونسائية وطلابية أدواتاً استخداميه لتدعيم الكفاح الوطني. فبالتالي، جاء انخراط المرأة في ساحة الصراع بدافع من حسها الوطني، وليس انطلاقا من وضعها وقضيتها الخاصة. ولكن في هذه الأثناء، هل أدركت المرأة الفلسطينية خصوصية قضاياها، وخصوصاً في مرحلة النهوض الوطني مثل الانتفاضة الجماهيرية عندما فرضت الظروف الموضوعية على المرأة المشاركة، ووجدت نفسها محاطةً بكتلة من المعوقات البنيوية والثقافية، والتي أحالت أو أعاقت من حركتها وحرية اختيارها.

في أواخر السبعينات، عندما تمت عملية الدمقرطه السياسية، وخرجت قيادة من طراز جديد للتعامل مع التحديات التي أفرزها الاحتلال الإسرائيلي، فإن تشكيل الأطر الجماهيرية بما فيها النسوية، جاء على قاعدة فكرية ديمقراطية، انطلقت من الفهم الجدلي للتحرر الوطني والديمقراطي بما يترتب عليه من ترسيخ لمبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية بدون أي تمييز. في هذا السياق، انطلقت الأطر النسائية، وتهيأ للمرأة الفرصة الواقعية على المستوى النظري على الأقل، لبلورة هويتها الذاتية من خلال استراتيجية ربط النضال الوطني والاجتماعي بشكل عملي. هل نجحت هذه الأطر في تثبيت هويتها النسوية؟ وإذا لم تنجح ما هي المعوقات التي حالت دون نجاحها؟ للإجابة على هذا السؤال، أود أولا أن أقوم

بطرح بعض الملاحظات العامة التي يمكن أن تجيب على جوانب من السؤال، وثم انتقل بإيجاز شديد لتقديم ملاحظات واستنتاجات بحثية لبحثين. الأول، حول وضع المرأة في أحزاب اليسار الفلسطيني: بين الشعار والواقع. والثاني، جانب من مسح أشمل للأطر النسائية، قمنا به كفريق من الباحثات في معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت من خلال مؤسسة بانوراما، وتركزت دراستنا في هذا المشروع، حول مواضيع مختلفة منهاعلاقة الأطر النسائية بالأحزاب السياسية.

بالنسبة للملاحظات العامة، أود أن أُذكر بعض النساء، أنه في فترة تراجع الانتفاضة الجماهيرية، ظهرت بعض توجهات وممارسات سلفية فكرية، ترفض انخراط المرأة في الثورة الوطنية والحياة العامة، وتبلورت ثقافة انتفاضية متميزة، عززت في تلك الفترة ظاهرة الرقابة الاجتماعية على النساء كإنجاز وطني. فجاءت هذه الممارسات في مرحلة تراجع الحركة الوطنية وعجزها على أن تكون القيادة الأيديولوجية والعملية لجماهير الشعب الفلسطيني. فبالتالي ماذا كانت ردة فعل الحركة الوطنية آنذاك؟ صدر بيان واحد بحجة أن الوقت غير مناسب لفتح معركة داخلية.

مؤشر آخر هو، بروز مؤسسات تنموية ونسوية وتخصصية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، بمبادرة من نساء في أحزاب مختلفة، تميزت باستقلالية نسبية عن الأحزاب السياسية هدفها معالجة الردة الاجتماعية. تمثلت هذه المؤسسات في مراكز أبحاث ودراسات وإرشاد، تهدف إلى فهم واقع المرأة الفلسطينية من خلال توسيع الجدل والنقاش والبحث على المستوى الوطني حول قضايا المرأة، لتطوير استراتيجيات عمل واقعية للتعامل مع هذه الإشكاليات ولمحاولة وضع المسألة النسوية ضمن أولويات الأجندة الوطنية.

فمثلاً، رعاية إحدى هذه المؤسسات مثل مركز بيسان لمؤتمر «الانتفاضة وبعض قضايا المرأة الاجتماعية» في عام ١٩٩٠، هو مؤشر آخر لعدم وجود مساحة وفرصة واقعية لطرح هذه القضايا في المؤسسات التنظيمية توازناً مع المصلحة السياسية. وبالتالي، لجأت النساء المسيسات والمهنيات إلى بلورة مؤسسات مستقلة نسبياً عن الأحزاب لطرح القضايا الخاصة بالمرأة على أساس أن الأحزاب لم تكن مؤهلة أو مستعدة للتعامل مع هذه القضايا، والتي تمثل تناقضات

داخلية على أساس طبقي ونوع اجتماعي.

يمكن توضيح هذه التحفظات من خلال مواقف النساء في الأطر النسائية في بحث بانوراما، والذي تناول علاقة الأحزاب بالأطر النسائية. تركز البحث في قضايا مختلفة، اخترت بعضها بهدف عرضه اليوم.

إن العينة الكلية للبحث كانت ٢٧٨ امرأة من خمسة أطر نسائية، و٦٧٪ من العينة كن عضوات في الأطر في فترة إجرائه.

بعدها، تم أخذ عينة أصغر من ٥٤ امرأة تمثل مختلف الأطر، لإجراء المقابلات المتعمقة حول موضوع العلاقة بين الأطر والأحزاب. كان الهدف الأساسي من المقابلات هو الكشف عن نوعية العلاقة بين الأطر النسائية والأحزاب، وحجم التدخل في البرامج، وكيفية اتخاذ القرارات بالنسبة لأمور متعددة منها الانتخابات، الصرف المالي، العضوية، نسبة التوسع والانتشار، التحالفات النسوية، والبرامج الثقافية. ومن أبرز الملاحظات التي سأشير إليها هي:

١) أكثر من نصف العينة في مرحلة ما قبل الانتفاضة، فرض عليها الانخراط في العمل النسوي كجزء من المهام الحزبية لتوسيع القاعدة الحزبية. وثلث العينة عبرت عن عدم إجبارهن في الانخراط، مما يدل على تمايزات في سياسة الأحزاب حول قضية استخدام النساء لأغراض حزبية فئوية وغير نسوية. عند مقارنة هذه المؤشرات الإحصائية في مرحلة ما بعد الانتفاضة، نرى أن النسب تتناقص إلى ٤٤٪، ثم إلى ٢٢٪ في مرحلة ما بعد أوسلو، مما يعكس العلاقة الطردية بين مرحلة النهوض الوطني أو الظرف العام، ومدى اهتمام الأحزاب في التحكم في العمل الجماهيري.

٢) بالنسبة للتدخل في الانتخابات، فنصف العينة عبرت عن تدخل واضح للأحزاب في مرحلة ما قبل الانتفاضة وأثناءها، وثلث النسبة عبرت عن هذا التدخل في مرحلة ما بعد أوسلو. مما يعكس المصلحة الحزبية في الانتخابات انسجاما مع المتطلبات السياسية للبرنامج الوطني.

٣) بالنسبة لقضية التدخل في برامج الأطر النسائية، عبرت معظم النساء أن

البرامج لم تكن ذات علاقة مباشرة لاحتياجات النساء، ولكن كانت بالأساس تخدم الأجندة السياسية للأحزاب. كان هذا الرد يميز مرحلة الانتفاضة وأثناءها. أما في ما بعد أوسلو، فربع العينة عبرت عن تدخل الحزب في البرامج التي يتم إقرارها في الأطر النسائية، مما يدل على العلاقة بين الظرف السياسي العام ومستوى تدخل وسيطرة الحزب في الأطر الجماهيرية. فعند النهوض الوطني، وهي مرحلة التوسع، يفرض الحزب برامجه على الأحزاب الجماهيرية لخدمة البرنامج السياسي.

٤) بالنسبة للتحالفات مع الأطر النسائية، فأكثر من نصف النساء في العينة وضحن بأن الأحزاب السياسية أثرت على نوع التحالفات، ومستوى التنسيق بين الأطر المختلفة، وخصوصاً في مرحلة الانتفاضة وأثنائها، أما في ما بعد أوسلو، فهذه النسبة تناقصت إلى أقل من النصف.

٥) وأخيراً، بالنسبة للتدخل المالي في الأطر النسائية، كان واضحاً بأن مرحلة ما قبل الانتفاضة وأثناءها كان دور الحزب مركزياً في الأمور المالية، وبالتالي تحكم في مضمون البرامج والفعاليات، أما ما بعد أوسلو، وبعد ضعف الأحزاب اليسارية على المستوى البنيوي، استطاعت النساء أن تطور استراتيجيات البقاء والاستمرار ببعض فعالياتها، من خلال التوجه إلى الدعم الخارجي. ومن الملفت للانتباه، أن قدرة النساء في هذا المرحلة في بناء استراتيجيات، جلب الأموال باستقلالية عن الأحزاب كان مدخلاً أساسياً لبروز مرحلة جديدة من العمل النسوي والتركيز على أجندة نسوية.

أما السؤال الآخر الذي أود أن أطرحه هنا هو، لماذا كان هذا هو الحال للأطر النسائية، مع أنه كما وضحت نتائج البحث عامة أن النساء العضوات في الأطر النسائية هن مميزات من حيث وعيهن الوطني والسياسي والنوع الاجتماعي، ومواقفهن تجاه القضايا الاجتماعية بالنسبة للنساء عامة كان يعبر عن رقي ومسؤولية وجدية؟ فلماذا إذا سمحت الأطر النسائية لهذا التدخل من الأحزاب، ولماذا بقيت العلاقة علاقة هرمية بين القاعدة (النساء) والمركز (الذكور)؟

للتعامل مع هذا التساؤل، أود أن أطرح عليكم بعض الملاحظات التي يمكن أن تفيد في التحليل، والتي استمدها من البحث الآخر، الذي قمت به حول المرأة في

أحزاب اليسار.

كما هو معروف، التزمت الأحزاب اليسارية أيدلوجية الماركسية – اللينية (بعد مرحلة الانشقاقات) والتي عبرت عن أيدلوجية الصراع الطبقي، والتي انصهرت فيه المسألة النسوية بقالب طبقي، مما عكس نفسه على مستوى التزام الحزب بالقضية النسوية. فمن خلال مقابلة بعض قيادات من نساء ورجال لهذه الأحزاب، يمكن تحديد بعض الملاحظات الأساسية التي تم استنتاجها من خلال المقابلات.

١. هنالك تشابه كبير بين الأحزاب بالنسبة للخطاب الحزبي الاجتماعي. فشعار جدلية التحرر الوطني والتحرر الاجتماعي تردد بشكل متساو بين جميع القيادات بدون استثناء، وهنالك أيضا إثبات لهذا الخطاب في أدبيات الأحزاب بشكل عام. حول قضية تطبيق هذا الشعار في البرامج الحزبية، كان واضحاً بشكل عام لجميع أحزاب اليسار، والتي رفعت شعار القضايا الديمقراطية، أن هنالك فجوة بنيوية بين الشعار والواقع. إن غياب المسألة النسوية عن برامج الأحزاب يشكل ترسيخا لممارسة حزبية تساهم في عزل المرأة عن المجتمع السياسي، تدعمها هيمنة العقليات الذكورية داخل مؤسسات الحزب. فالتعامل مع المسألة النسوية لدى الأحزاب السياسية أُخضع لمتطلبات العمل السياسي، الشيء الذي حال دون بروزها كقضية أساسية. ولكن تبلورت في ما بعد أوسلو، بدايات لبرامج اجتماعية في الأحزاب، ولكن لم تؤخذ حيز التطبيق.

إن هذا الموقف، يعبر عن المكانة الثانوية التي تحتلها المسألة النسوية في البرامج السياسية وعن هشاشة وضعها في المشروع المجتمعي. ويؤدي هذا التحليل، إلى طرح تساؤل يستدعي البحث فيما إذا كان الإطار الحزبي هو الإطار الملائم لطرح القضية النسوية.

٢. مركزية الديمقراطية: تناولت مفهوم المركزية الديمقراطية كآلية لاتخاذ القرار، لفحص أبعاده على مشاركة المرأة في القرار، فبما أن المرأة شكلت أقلية في مركز القرار، فأصبحت صيغة القرارات أبوية لا تأخذ أبعاد نوع اجتماعية وبالتالي كانت المرأة بشكل عام غائبة عن القرار، مما أعاق قدرتها في اختيار، أو التأثير على برامج واستراتيجيات العمل الحزبي.

يجب أن نذكر أيضا، أن بعض الأحزاب اليسارية، وبالأخص الجبهة الشعبية والديمقراطية نشأت تاريخيا كامتداد للفكر القومي وبالتالي بقيت محكومة لقالبه، والذي يرتكز على البعد الوطني على حساب البعد الاجتماعي، فعملية التحول إلى أحزاب ماركسية – لينينية لم تكن ميكانيكية، ولم تعكس نفسها على روحية التنظيمات. بالإضافة إلى ذلك فإن المركزية الديمقراطية ترتكز على مفهوم وحدة الفكر، وبالتالي لم تسمح للتمايز والاختلاف بأن يظهر على أساس أنه لم يتم تطوير اليات ديمقراطية لإفساح المجال لمثل هذا التمايز وهذا بعينه غير ديمقراطي. وبالتالي التزام الأقلية النسوية على مستوى العدد والقوة بقرار الأغلبية، وهم الذكور، منع من الفرص الحقيقية لمشاركة النساء في اتخاذ القرار، مما عكس نفسه على طبيعة البرامج.

٣. العمل السري: مع أن العمل السري كآلية كان واقعياً في إطار العمل الوطني ومتطلباته، إلا أن التنشئة التي تمت للكوادر التنظيمية، أو أسلوب عملها حتى في العمل الجماهيري، أبقت العمل السري كإطار مفاهيمي وسلوكي على جميع المستويات، مما قلص من فرص العمل الديمقراطي والمشاركة القاعدية.

٤. بما أن الأحزاب السياسية هي حصيلة المجتمع فبالتالي من الصعب التوقع بأن الأحزاب ستتخلى عن عقليتها الأبوية بسهولة، وخصوصاً، إذا لم ترتبط ببرامج واضحة، فهذه العقلية تشكل حتى الآن أساسا لنمط التفكير السائد في هذه الأحزب، مما يعكس أيضا نفسه سلبيا على المسألة النسوية.

مستقبل الحركات الاجتماعية والسياسية في فلسطين

مصطفى البرغوثي

مستقبل الحركات الاجتماعية والسياسية في فلسطين

لقد شخصت عدة أوراق المشاكل التي تواجه الحركات النسوية والاجتماعية عموماً. وسأنطلق في ورقتي مباشرةً لمعالجة بعض الأسئلة المثارة، والاقتراب من بعض الحلول لمشاكل مزمنة. فمن الواضح، أن الحاجة ملحة للبحث عن حلول بعد أن بذلت جهود كثيرة في تشخيص الأوضاع.

ولا بد في البداية، من الإشارة إلى عدم إمكانية إيجاد حلول عملية للأسئلة المثارة دون فحص الإطار العام الذي نشأت فيه. ولعلي أبدأ بذكر ملاحظتين أساسيتين لفهم الوضع الفلسطيني:

الملاحظة الأولى: أن مجتمعنا يعيش في مرحلة انتقالية، تتداخل فيها بشدة المهمات الوطنية والاجتماعية، مع تزايد متعاظم للوزن النوعي للقضايا الاجتماعية في إطار هذا التداخل. لقد تحدثت في مقالات سابقة عن عملية التداخل هذه. غير أن الجديد، على ما يبدو، يكمن في الاستنتاج بأن حل بعض القضايا الاجتماعية في الظرف الفلسطيني، يصبح شرطاً لحل القضية الوطنية. وهذه ظاهرة جديدة وهامة، من حيث تقدم بعض المهمات الاجتماعية – ولا أقول كلها – كقضية الديمقراطية الفلسطينية الداخلية، باعتبارها شرطاً اساسياً لضمان حل القضية الوطنية يستجيب لمصالح الشعب الفلسطيني، ولا يشكل إملاءً ضد إرادته.

ولا يعني ذلك أولوية المهمات الاجتماعية على الوطنية كلياً، بقدر ما يعني، تداخلهما بشكل وثيق ومطرد إلى درجة أن بعض المهمات الاجتماعية، مثل توفر أسس ومؤسسات ديمقراطية فلسطينية، يصبح شرطاً لتمكين الشعب الفلسطيني من حل قضيته الوطنية.

ودون الخوض في تفاصيل هذا الأمر، يكفي أن نذكر كمؤشرات على ذلك، تداعيات بيان العشرين، والحالة المحزنة التي وصل إليها المجلس التشريعي بتحوله إلى ختم في يد السلطة التنفيذية، وعجزه عن الدفاع عن دوره أو عن أعضائه. وكذلك الحالة التي وصلت إليها المفاوضات مع إسرائيل بتمركز زمام المبادرة في هذه المفاوضات في يد إسرائيل، والمخاطر الحقيقية لنشوء حكم ذاتي منزوع السيادة تحت اسم «دولة»، دون أن يتمتع بمقومات الدولة الحقيقية وفي مقدمتها، السيادة على الأراضي والحدود والمعابر. هذا بالإضافة إلى ملامح تكون احتكار اقتصادي، يتوسع نفوذه ليصبح احتكاراً اقتصادياً – سياسياً، ويغدو تدريجيا متحكما بمعظم العمليات الاقتصادية والتجارية الكبيرة.

ويترافق ذلك مع استمرار تعطيل انتخابات المجالس البلدية والقروية، وانتهاء مدة المجلس التشريعي القائم، دون تحديد موعد واضح لإجراء انتخابات جديدة لأعضائه، بالإضافة إلى استمرار إضعاف وتهميش مؤسسات منظمة التحرير، وتآكل شرعيتها بغياب آليات ديمقراطية لانتخاب أعضائها.

أما الملاحظة الثانية، وهي موجهة إلى الجمهور المشارك في هذا المؤتمر، والذين يعتبر الكثيرون منهم من المثقفين التقدميين أو اليساريين، فتتعلق بعدم إمكانية معالجة المهمات الفلسطينية، من خلال رؤية محدودة، تقتصر فقط على مشاهدة إطار اليسار، أو فناء أحزاب اليسار أو حتى مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية.

إذ لا يمكن إيجاد حلول للمسائل المطروحة دون رؤية الصورة العامة لما يجري في المجتمع الفلسطيني، بما في ذلك فهم نشاط الحركات الاجتماعية الإسلامية، وعملية إعادة إنتاج البنية التقليدية في المجتمع، التي لا تعيد فقط إنتاج نفسها، بل توسع حجم وجودها النسبي في بنية المجتمع بأسره.

وما أريد التحذير منه هنا، هو خطر الوقوع في فخ المحلية الأيديولوجية كمقابل للمحلية الجغرافية أو الجهوية. ويمكن للمحلية الأيديولوجية، بمعنى الانحصار في رؤية الذات والمجال الخاص للنشاط، أن توصل أصحابها إلى استنتاجات خاطئة، وتمنعهم من رؤية ما يجري حقاً في محيط المجتمع الواسع. والإفراط في هذه المحلية هو السبب – برأيي – في حصر النقاشات الجارية حول التناقضات

الصغيرة بين الأطراف اليسارية، أو المماحكات حول التناقض بين دور المؤسسات الجماهيرية والمراكز المتخصصة والأحزاب السياسية. وهي مماحكات تعكس أحيانا حسابات صغيرة لصراعات قوى تجري على هامش المجتمع، ولا تؤثر في مسيرته العامة. فالمؤسسات والمراكز والأحزاب جميعها لازمة وضرورية، ويجب أن تكون أدوارها مكملةً لبعضها البعض وليس العكس. ولعل مرد هذه الظاهرة، يكمن في عدم وجود توازن صحيح بين دائرة الاهتمام ودائرة التأثير، بالنسبة لنشاط المجموعات النسوية أو الاجتماعية. فالانحصار في دائرة العمل والتأثير المباشر، يمكن أن يعيق رؤية الصورة العامة، وبالتالي يحد من إمكانيات توسيع دائرة التأثير، كما أن الانشغال بالعموميات دون مناقشة أشكال النشاط المحددة، يحمل أيضا مخاطر الوقوع في حالة «المعلق على الأحداث» دون المشاركة فيها.

آليات عمل الحركات الاجتماعية

إذا وافقنا على أن المهمات الاجتماعية تتقدم بصورة متسارعة كأولويات في حياة المجتمع الفلسطيني، يمكننا الانتقال إلى مناقشة آليات عمل الحركات الاجتماعية.

وقبل استعراض المحاور الرئيسية لهذه الحركات، أود أن أبدأ بمناقشة استنتاجين هامين بالنسبة لنشطاء الحركات الاجتماعية والسياسية.

الاستنتاج الأول: هو هام أيضا بشكل خاص للحركات النسائية، أن وقت الكسب السريع قد ولّى، ولا توجد إمكانيات للكسب والإنجاز السريع، سواء من خلال استخدام القضايا الوطنية، أو من خلال التمويل الخارجي. ولن يحقق أي من هذين الأسلوبين نتائج سريعة كما سبق أن حدث. فهذا وقت العمل الجاد المخطط والمرهق مع الجماهير. ومن يريد أن ينجح في بناء الحركة النسائية أو الحركات الاجتماعية، عليه أن يتعامل مع هذا الهدف كعملية (process) طويلة الأمد. لا يمكن حرق المراحل، كما لا يمكن اكتساب ثقة الجمهور بالخطاب السريع. فالمصداقية لدى الجمهور، كما رأينا بأم أعيننا، وخاصة بعد تكرر خيبات الأمل، لن تكتسب إلا بالممارسة المثابرة والجادة. ولعلي أستشهد هنا بما قاله أرسطو: «نحن ما نكرر فعله، والتفوق ليس فعلاً واحداً بل عادة تكتسب

بالممارسة المستمرة».

الاستنتاج الثاني: أن الدور السياسي القيادي – ومن الواضح أن عدداً كبيراً من المشاركين في مؤتمر مواطن، يطمحون للعب دور سياسي قيادي، أو دور قيادي بصورة عامة في حياة المجتمع– لا يتحقق فقط بصحة الموقف الأيديولوجي. وأشير هنا بالمعنى المحدد للظاهرة التي سادت في بعض الأوساط التي تنطلق من فكرة امتلاك المعرفة والحقيقة وصواب الرأي. وبالتالي فإن الدور القيادي يكتسب أوتوماتيكيا بتوفر الأيديولوجية الصائبة والمعرفة الكافية. وذلك في الواقع لا يكفي، ولم يكن كافياً في أي وقت من الأوقات. والاعتقاد بأنه كاف، يعود للأوهام أو لسطحية المعرفة بالتاريخ، وتحديداً بتاريخ الحركات الاجتماعية والسياسية. صحيح أن امتلاك الفكر اللازم والمعرفة اللازمة شرط للقيام بدور قيادي. ولكنه غير كاف لذلك.

وبنفس المقدار، فإن الدور السياسي القيادي، لا يمكن اكتسابه بقوة السلطة. ولا يمكن إخراج الناس للشوارع بقوة السلطة، إلا لعدد محدود من المرات. وهذا أمر يحسن أن تفهمه السلطة الفلسطينية، لأن الاستعانة بالسلطة كبديل عن الحاجة للعمل مع الجمهور لا يحل المشكلة، بل يعقدها، والجزائر خير مثال على ذلك. وفي أحسن الأحوال، فإن الاستناد فقط لسيطرة السلطة يخلق جمهوراً من المنتفعين أو المنافقين، وأهم صفات مثل هذا الجمهور، الانكفاء والفرار عند المصاعب والأزمات.

إن الدور القيادي السياسي والأدوار الريادية في الحركات الجماهيرية عموماً في عصرنا الحديث، وفي واقع مجتمعنا الفلسطيني، يجب أن تستند إلى مبدأ التمثيل. بمعنى أن السياسي يمثل مصالح الناس، سواء من خلال تفويضهم له بالانتخاب، أو من خلال الدفاع عن مصالحهم، أو مساعدتهم على تنظيم الدفاع عن مصالحهم، أو ببناء مؤسسات تخدم هذه المصالح.

وبكلمات أخرى، فإن آليات الولاء التلقائي قد انهارت. ويشمل ذلك أعضاء الأحزاب السياسية. فحتى قيادات الأحزاب السياسية لا تستطيع تحريك أعضائها أو جمهورها، إلا بالإقناع والتعبير عن أفكارهم ومصالحهم. وإذا كانت هذه

الظاهرة لم تكتمل بعد، فإنها لا ريب في طريقها إلى ذلك. ولعل تطور الحركات الاجتماعية في فلسطين يمتاز بأربعة محاور أساسية، أهمها:

المحور الأول: أن تطور الحركات السياسية المستقبلي سيرتبط بمدى قدرتها على التحول إلى حركات اجتماعية. ومن الواضح، أنه لا أفق للحركات السياسية التي تعجز عن تحقيق ذلك. وأظن أن هذا الأمر، على درجة من الوضوح لا تحتاج معه أية مناقشة.

المحور الثاني: أن الحركات الاجتماعية، وخاصة حركة حقوق المرأة وقوى المجتمع المدني ومؤسساته، لن تحقق الكثير من الإنجازات إن لم تتسيس. ولا أقصد بالتسييس هنا النمط الكلاسيكي المعروف للتنظيم السياسي، كما لا أقصد بأي حال التسييس الفئوي، الذي أصبح على كل حال رديفاً للتسييس القبلي أو العائلي. بل أقصد، حاجة الحركة النسائية – وأية حركة اجتماعية أخرى – إن أرادت أن تنجح في تحقيق أهدافها لأن تعمل كحركة لها طابع سياسي. أي أن تكون منظمة، ولها أهداف واستراتيجية واضحة، وأن تحدد برنامجاً للتحالفات، وتكتيكات مختلفة في الظروف المختلفة، وأن يكون لها تنظيم بالمعنى العصري للمنظمة السياسية. وبدون ذلك، فلن تستطيع لا الحركة النسائية ولا أية حركة اجتماعية أخرى أن تحقق أهدافها. هذا هو الواقع في معظم أنحاء العالم. فالبرلمان الصوري، أو اللوبي من أجل قانون عصري للأحوال الشخصية، أو الكفاح من أجل قانون عمل عادل، أو بناء نظام انتخابي تمثيلي حقيقي، لا يمكن أن يحقق نتائج، دون بناء المهارات السياسية والمثابرة التنظيمية. ولذلك شرطان:

الأول، ضرورة بناء قاعدة اجتماعية لأية حركة. وهذا يعني، في حالة النساء، ضرورة أن يشعرن بأن هذه الحركة تمثل مصالحهن. ولا يمكن هنا أن تفرض أية حركة أو قيادة تصورها (هي) على جمهورها، بل عليها أن تعيد صياغة هذا التصور من خلال فهم عميق لمصالح النساء وإشراكهن في هذه العملية. عند ذلك فقط، يمكن أن تتزود هذه الحركة بالطاقة الجماهيرية الهائلة التي توفر لها إمكانية النجاح. وهذا هو باعتقادي، جوهر العمل الجماهيري. والصعوبة هنا تكمن في إيجاد نقطة التوازن بين التفكير الصحيح والمبادئ الصحيحة من جهة،

والقدرة على جذب الجمهور وتجنيده من جهة. ولو كانت هناك وصفة سهلة وجاهزة لذلك، لحققت الحركات نتائجها بسرعة تشكيلها. ولعل هذا هو التحدي الذي يواجه الحركات الاجتماعية: كيف تصنع وصفتها الصحيحة في الأحوال الاجتماعية الملموسة.

الشرط الثاني، يتعلق بوضع النساء في الحركات والأحزاب السياسية. وتعلمنا التجارب، أن على النساء ألا يهملن وظيفتهن الرئيسية المتمثلة بحماية مصالح وأهداف الحركة الاجتماعية التي يمثلنها، من هيمنة المصلحة الحزبية البحتة، وعليهن – وهن يكتسبن مواقع أفضل داخل الأحزاب السياسية – أن يتصرفن كممثلات لمصالح المرأة التي تتعرض للتهميش من الرجال باستمرار، إن لم تجد من يدافع عنها بقوة. إن الوضع النموذجي بالطبع هو عندما تتطابق أهداف وممارسات الحركة النسوية مثلا، أو الحركة العمالية، مع أهداف وممارسات الحزب السياسي الذي يمثلها. غير أن هذا التطابق موجود فقط بشكل نظري، ولا بد من إنتاجه في الواقع العملي المرة تلو الأخرى، وفي كثير من الأحيان دونما نجاح كبير. لأن ممارسة كل حزب أو حركة سياسية هي حصيلة تفاعل مختلف القوى الممثلة فيه، وليس نتاج قوة واحدة بعينها. وطالما بقيت النساء أقلية في أية حركة سياسية، فإن مصالحهن لن تمثل بصورة كاملة إلا بالكفاح من أجلها. ويمكن بالطبع الافتراض، أن الحل هو تكوين حزب نسائي بحت، يكون معبراً عن الحركة الاجتماعية النسوية. غير أن ذلك، في الظروف الاجتماعية الملموسة، سيخل على الأغلب بنقطة التوازن بين الأفكار الصحيحة، والقدرة على جذب الجمهور وبناء التأثير.

وبكلمات أخرى، فإن الحركة الاجتماعية تحتاج للحركات السياسية بمقدار حاجة الحركات السياسية لها. فإلى أين يقودنا هذا؟ هذا ما سنحاول التعرض له في القسم الأخير من هذه المداخلة.

المحور الثالث: يتعلق بشروط نشوء التيار الديمقراطي في فلسطين. ومناقشة هذا الأمر في هذه المداخلة أمر طبيعي، بحكم شبه الإجماع على أن الحركات الاجتماعية الديمقراطية تجمعها قواسم مشتركة، ويمكن أن تشكل جزءاً من هذا التيار المنشود.

وقد جرى تناول موضوع التيار الديمقراطي بمسميات مختلفة «كالقطب الثالث»، و«القطب الديمقراطي»، و«التيار الوطني الديمقراطي». وقد شغلت المناقشات بشأنه العديد من النشطاء في الحركات اليسارية خلال السنوات الأربع الماضية. غير أن نظرة للوراء، تشير إلى أن معالجته لم تتسم دائما بالعمق المطلوب، وكان التسرع في التفكير، وقطف ثمار الفكرة -إن جاز التعبير- هو الغالب، كأننا في سباق يكسبه من يسرع أكثر في نثر الأفكار وعقد الاجتماعات. كما اتسمت بعض المواقف بالتعامل مع الموضوع كشعار يمثل «أيقونة لحل كل المشاكل والأزمات» أو كأنه تعويذة الخلاص من كل أمراض الحركات السياسية. ومرة أخرى، لا بد من التذكير بأن «وقت الكسب السريع قد ولى».

ولا شك أن الإدراك بالحاجة لهذا التيار، اتسع مع تزايد شعور قوى وفئات سياسية واجتماعية عديدة بعملية التهميش التي تتعرض لها. كما تعمق الإدراك بأن هذا التيار، يجب أن يشكل بديلاً آخر لحالة الاستقطاب القائمة بين السلطة والتيار الأصولي. والأهم، أن التطلع لهذا التيار، قد تعمق بسبب الحاجة إلى قوة منظمة تمثل مصالح الأغلبية الصامتة من ناحية، وتشكل ثقلاً ضاغطاً من أجل بناء الديمقراطية في فلسطين من ناحية أخرى.

غير أن هناك - برأيي - شروطاً أربعة أساسية لتكوّن مثل هذا التيار، والذي يمثل الوعاء الطبيعي لدعم وإسناد الحركة النسائية عموماً:

أ) كما أظهرت التجارب، فإن هذا التيار لا يمكن أن يتكون نتيجة ائتلاف القوى والفصائل القديمة، أو غالبية رموزها القيادية. إذ لا يمكن بناء شيء جديد بالأدوات القديمة، ولن تكتب الحياة لإطار يُحشى بالتناقضات القديمة. لقد جربت هذه الطريق ولم تثمر. ولا ضرورة للخوض في تفاصيل هذا الأمر هنا. ولكن تكفي الإشارة إلى أن انعكاس الحالة الانتقالية في المجتمع على الفصائل السياسية، يتمثل في حالة من الانشطار الأفقي الذي يعبر كل التنظيمات، على أساس الموقف من نهج السلطة الحالي تجاه المفاوضات وتجاه الإدارة الداخلية للمجتمع. والاستمرار في محاولة بناء تيار ديمقراطي من خلال تحالفات فصائلية، ستؤدي إلى إفنائه من الداخل. وتجربة طلاب جامعة بيرزيت، وقد كانت أفضل تجارب إنشاء القطب الديمقراطي، خير تأكيد لذلك.

ب) إن التيار الديمقراطي، يجب أن يحتل حيزاً مستقلاً تماماً عن كل من حركة حماس ببرنامجها الاجتماعي، والسلطة الفلسطينية ببرنامجها التفاوضي، وأسلوب حكمها للمجتمع الفلسطيني.

وأصعب التحديات، في هذا المجال، هو النجاح في البقاء خارج إطار عملية الاحتواء العمودي للقوى السياسية التي تحدث عنها د. جورج جقمان في مداخلته. أي وبكلمات أخرى، يجب أن يمثل التيار الديمقراطي معارضة جادةً وإيجابيةً وديمقراطيةً. والجدية تعني، ألا يترك مجالاً للشك في أنه مستقل تماماً عن السلطة (كحكومة)، وبالتالي فمن الصعب تصور تيار معارض يقوده موظفون كبار في الحكومة. كما أن الإيجابية تعني: ألا يكون عدمياً في أسلوب معارضته، وأن يكون إرساء الأسس الديمقراطية وتطبيقها في المجتمع هدفه الرئيسي.

وسيواجه هذا التيار مهمة ثلاثية. فهو من جانب، مطالب بأن ينظم قوة الدفع الرئيسة تجاه بناء نظام سياسي ديمقراطي يتيح الحيز للممارسة السياسية خارج إطار الهيمنة الحكومية. وهو من جانب آخر، مطالب بأن يمثل مصالح الفئات الديمقراطية والمجموعات الفقيرة والمهمشة في الحياة السياسية. وهو مطالب، ثالثاً، بأن يواصل التمسك بالأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، والتي ستتجاهلها أو تهملها الاتفاقيات. ولربما، كان النهج الصحيح لمثل هذا التيار أن يكون واقعيا دون أن يستسلم للواقع كما حدث مع المفاوضين الفلسطينيين. أي أن يدرك الواقع، ويتعامل معه من أجل تغييره نحو الأفضل. وبذلك سيكمن تميزه عن أولئك الذين ينكرون وجود الواقع، أو من يقابلوهم من أصحاب نظرية «ليس بالإمكان أفضل مما كان»، وما أدت إليه من تنازلات مريعة في إطار عملية المفاوضات الجارية.

ج) يقودنا ذلك إلى الشرط الثالث لنجاح مثل هذا التيار، وهو ضرورة أن يكون أصيلاً في تفكيره وعلاقته بالجمهور، وصادقاً في نواياه وأهدافه، وليس مجرد مشروع للزعامة، أو مركب لبعض القادة الذين تقهقروا في السباق على المناصب الحكومية.

د) وأخيراً، فلا يمكن لمثل هذا التيار أن يتطور، إلا من خلال عملية متواصلة

(process) تجرب فيها الأنماط والأشكال المختلفة. وما من شك في أن الإرهاصات التي تمت مناقشتها لها فوائدها، على الأقل في إطار اكتشاف «الوصفات التي لم تنفع» أو «ما لن يعمل».

وتمثل مؤتمرات «مواطن» محطات تراجع فيها هذه الأمور من سنة لأخرى، وذلك إنجاز هام يحسب لهذه المؤسسة الرائدة. ولعل من غير الممكن، إنكار أن الحميّة لهذه الفكرة قد خفت عن السابق، غير أن هناك نضوجاً أكبر بالمقابل في التعامل معها. ويتعزز الإدراك بأن مهمات صعبة كهذه لن تحل «بفشة خُلق»، ولا على طريقة «البيان رقم واحد»، بل من خلال عملية جادة ومثابرة تتحرك نحو هدفين محددين: كسب الناس، وانتزاع أو فرض آليات ديمقراطية للتعبير السياسي.

ونخلص من كل ذلك إلى المحور الرابع للحركات الاجتماعية.

المحور الرابع: وهو العمل الجماهيري، وذلك يعني العودة إلى الجذور والعمل مع الناس. وأسمح لنفسي هنا بالإشارة إلى مبالغة المثقفين في الحديث عن إحباط الناس وإحباط الجماهير. فعلى الرغم من صعوبة الأوضاع وحالة الإحباط السياسي الفعلية القائمة، أساساً بحكم انهيار القاسم المشترك الجامع للشعب الفلسطيني، ونجاح اتفاقات أوسلو بتفكيك هياكل الحركة الوطنية الفلسطينية، فلا بد من القول أن البعض يسقط إحباطاته الخاصة على الناس أيضاً.

إن الجماهير طموحة في أحلامها إلى حد يتجاوز واقعية السياسيين. غير أنها واقعية في حياتها العملية إلى حد يؤلم طموح السياسيين. وقد أظهرت بعض النشاطات الجماهيرية مؤخراً مدى استعداد الناس للمشاركة فيما يعتقدون أنه قيم ومفيد لهم ولمصالحهم. ومثال ذلك، مسيرة الاحتفال بذكرى الإغاثة الطبية التي شارك فيها أكثر من ١٢ الف مواطن من كل أنحاء البلاد، أو مسيرات الدفاع عن حقوق الإنسان، أو نشاط قوى الضغط من خلال المجلس التشريعي في تمرير قوانين المنظمات الأهلية والخدمة المدنية وحقوق المعاقين، أو ردود الفعل الواسعة على بيان العشرين، بغض النظر عن النتيجة التي انتهى إليها.

ويقابل ذلك، الوضع المأساوي للمجلس التشريعي، وتدهور دوره، وفشل أعضائه في الدفاع عنه، والطريقة المهينة التي نوقش بها قانون الموازنة العامة، والاستمرار

في مصادرة حقوق المجالس البلدية القروية، وغياب الانتخابات الديمقراطية الدورية كحق مشروع للمواطنين.

الحاجة إلى تغيير إطار التفكير

أخلص من كل ذلك إلى الاستنتاج الرئيسي بشأن الحركات الاجتماعية والسياسية، ويتمثل في الحاجة إلى تغيير نمط التفكير (paradigm)، أو بالأحرى إطار التفكير، الذي يحدد نظرتنا للأمور.

يبدو لي أن من العبث الاستمرار في محاولة حشر الواقع في إطار مفهومنا القديم، المتميز بالفصل الميكانيكي للسياسي عن الاجتماعي أو التنظيمي عن الجماهيري، أو افتراض التناقض بين الأحزاب السياسية والمؤسسات المدنية الأخرى.

ولعل الحياة تشير إلى عبثية محاولات إعادة بناء القديم، ومدى الحاجة إلى دمج الاجتماعي بالسياسي. ولعل المستقبل هو للحركات الاجتماعية السياسية، التي تتسم بالمرونة ووضوح الأهداف المحددة، والتي تستطيع تجنب القوالب الأيديولوجية الجامدة.

ولا أقصد بتجنب القوالب الأيديولوجية، التخلي عن القيم والأفكار والمبادئ الموجهة، فهي عناصر اساسية، ليس فقط لإكساب الحركة الاجتماعية محتواها، بل وأيضا، لإعطائها قوة الاندفاع نحو مثل وقيم لها القدرة على الجذب. بل أقصد، التحرر من الإصرار على أن الحركة تجاه أهداف محددة تتطلب الاتفاق أولا على برنامج يشمل كل شاردة وواردة في إطار أيديولوجي متكامل، وتفاصيل في أساليب العمل تحولها من أدوات مساعدة إلى قيود تعيق الحركة والإبداع.

وبمعنى آخر، فإن حركات المستقبل ستتمحور على الغالب حول موضوعات وأهداف محددة (issue-based)، وأحيانا حول هدف واحد، أو تمثل تجمعاً مرناً لحركات ذات أهداف متشابهة ومتقاربة.

تبقى ملاحظة أخيرة أود التعرض لها، تعليقاً على الإشارات العديدة التي وردت

في نقاشات المؤتمر حول أدوار الحزب والمنظمة الجماهيرية والحركة الاجتماعية والمراكز الاجتماعية، كما لو أنها مفصولة عن بعضها بأسوار ميكانيكية. وتركز النقاش، حول أي من هذه المؤسسات أهم من الأخرى، أو حول تحول اهتمام أعضاء بعضها من إطار لآخر، ونشأ انطباع كما لو أن هذه الأشكال متناقضة أو متضاربة مع بعضها البعض. هذه ليست المرة الأولى التي تبرز فيها مثل هذه الآراء. وباعتقادي أنه لا يوجد تناقض، بل على العكس هناك حاجة لتكامل أدوار الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية والحركات الاجتماعية والمراكز المتخصصة. فلكل منها دوره الهام، وهي يمكن أن تساند بعضها. ويبدو لي أن حدة النقاش حول هذه الأدوار تعكس صراعاً صغير الشأن بين مراكز قوى اعتادت على أن تسيطر على بعضها البعض، أو أن تنفي بعضها البعض. ولا ضرورة لذلك كله إن كان هناك اتفاق في الأهداف، وتقبل لفكرة تنوع أشكال العمل، ورغبة حقيقية في الارتفاع إلى مستوى التأثير في الأحداث، بدلاً من مجرد مراقبتها والتعليق عليها.

ولا يصلح الفهم الميكانيكي في فصل الأدوار، لأنه مبني على مفهوم تجاوزه الزمن للقيادة السياسية، أي قيادة حلقة النخبة الطليعية الضيقة، المفصولة عن الممارسة بسبب ظروف العمل السري، والمنهمكة في عقلية التكتيك والمؤامرة. ومثل هذا التصور لعملية القيادة، عاجز عن إدراك أنه لا يمكن في العصر الحديث أن توجد قيادة سياسية واجتماعية مفكرة بعيدة عن الجمهور والحركات الاجتماعية. كما لا يمكن لأية قيادة عملية ميدانية، مهما بلغ التصاقها بالجمهور، أن تكون بعيدة عن الثقافة الفكرية وتعلم مهارات القيادة والإدارة وعلم الاتصال، وإلا ستفشل في عملها.

وفي ظل وسائل الإعلام الحديثة، وثورة التعليم والاتصالات، لا يمكن بناء أسوار صينية بين الأدوار المختلفة.

وبالتالي، فلا يوجد تناقض بين الحاجة للأحزاب السياسية والأطر الجماهيرية والمنظمات الأهلية والمراكز التخصصية، فكلها ضرورية، وكلما تنوعت تزداد حيويتها، شريطة أن لا يحاول أحد أطرافها الإملاء على الآخرين، أو يبدي طرف آخر تعالياً على الآخرين. أما كيف تنظم العلاقات فيما بينها، فلا أظن أن هناك سبيلاً لذلك،

سوى أسلوب التفاهم الديمقراطي، والعمل على بناء تحالفات عريضة بينها.

وسيحتاج من يسعى لتحقيق أهداف وإنجازات كبيرة إلى بناء تحالفات عريضة. وحتى نبني تحالفات عريضة، علينا أن نتعلم مبدأ المشاركة والتشارك في الإنجازات، وذلك يعني التشارك في القيادة. وقبل التشارك في الإنجازات يجب بالطبع تحقيقها أولاً.

وأخيراً، فما من شك أننا نشهد، ونحن على أعتاب القرن الجديد، تبلوراً متزايداً للحاجة إلى قاعدة جديدة للإجماع الوطني، وإدراكاً عميقاً بأن مرحلة بكاملها من تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية - ببطولاتها ونجاحاتها وإخفاقاتها - في طريقها إلى الانطواء، وأن مرحلة جديدة توشك أن تبدأ، بحرص كبير على التعلم من أخطاء الماضي، وبإدراك أفضل لخصائص الشعب الفلسطيني، وبوعي أعمق لقيمة الإنسان الفلسطيني باعتباره محور هذه الحركة وهدفها، وبفهم ناضج لواقع أن طريق كفاح الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والتحرر والتقدم، لن يتوقف بسبب توازنات أو اتفاقات مرحلية، أو بسبب تعب وهمود أجزاء من حركته السابقة، وأن الطريق للخلاص الوطني من القمع الخارجي يمر عبر الخيار الديمقراطي الداخلي.

الحركات الاجتماعية والنساء في مخيمات اللاجئين

دلال سلامة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحركات الاجتماعية والنساء في مخيمات اللاجئين

تهدف الحركات الاجتماعية إلى إعمال ما لديها من طاقات كامنة لإحداث عملية تغيير جذرية، فهي تسعى لخلق حالة، وتغيير واقع مجتمعي، بحيث تشمل عملية التغيير الثقافة المجتمعية السائدة والدور المناط بأفراد المجتمع وتوجهاتهم، وفي الإطار العام لهذا المفهوم، تتميز الحركات الاجتماعية بسمات تميزها عن غيرها من الأفعال والعمليات، وإن كانت تلتقي معها في كونها قائمة على أسس ومبادئ وآليات مطلوبة لتحقيق أهداف محددة، ويتجلى هذا التمايز في طبيعة تشكيلها، واستنادها إلى قواعد عريضة لعملها الدؤوب نحو مزيد من الاستقطاب، ولذلك فهي ذات طابع مرن يمكنها من التعاطي مع عدد لا محدود من الأعضاء والأفكار والتباينات الفكرية، التي من شأنها أن توفر زخماً فكرياً وجدلاً على طريق تحقيق أهدافها.

وبذلك فالحركات الاجتماعية تختلف عن المؤسسات الأهلية أو منظمات العمل الأهلي وغير الحكومي، أو حتى المنظمات المجتمعية التطوعية في إطار المجتمع المدني، فهي تهدف إلى إحداث نقلة نوعية من وضع مجتمعي إلى آخر وليس إحداث تطور مهني، قطاعي في مجال محدد من مجالات التنمية المجتمعية.

في الإطار الفلسطيني، درج استخدام مصطلح حركة اجتماعية بشكل وصفي لأي من الأطر الجماهيرية سواء العمالية، النسوية أو النقابية المهنية، انطلاقاً من أن هذه الأطر تهدف إلى إحداث تغيير في واقع مجتمعي في مجال محدد خاص بالعمال، وكونهم يشكلون طبقة واسعة من المجتمع أو المرأة لكونها نصف المجتمع، ومطلوب إحداث نهضة نسوية حقيقة تنقلب على الإرث الماضي القاضي بعزلها

عن مجتمعها سواء مشاركة أو استهدافاً، ولكون هذه الأطر اتسمت برؤياها، وبأن تكون ذات طابع لا منته في عضويته، ولا محدود بنشاطه، على طريق إحداث تغيير اجتماعي، فقد تم وصفها من قبل قياديها بأنها حركات اجتماعية، وهو وصف مرتبط بالطموح المرجو تحقيقه.

وعلى نطاق أضيق من ذلك كانت عملية الوصف المستخدمة من المؤسسات الأهلية ومنظمات العمل المجتمعية وغير الحكومية، والتي رأت في إحداث التغيير الاجتماعي أحد أهدافها، وذلك عن طريق ما تقدمه من خدمات اجتماعية أو تطويرية تنموية لقطاع ما من قطاعات المجتمع، سواء العمرية، المناطقية، المهنية التخصصية أو قطاع قائم على أساس الجنس.

بناء على ما سبق، فهل يمكننا القول بأنه يوجد لدينا في فلسطين حركات اجتماعية بمفهومها الشمولي؟!!

وإن تجاوزنا حقيقة عدم وجود مثل هذه الحركات بالمفهوم الشمولي، واتفقنا على أن ما نعنيه هو أي من المؤسسات والمنظمات والهيئات والأطر العاملة في مجال اجتماعي بهدف تغيير اجتماعي جزئي؛ فهل لنا أن نتساءل هل وصلنا لمرحلة ما على طريق التغيير المجتمعي؟! وإن لم نصل... فلماذا؟!

ولا يخفى على أحد أن الكثير من هذه المؤسسات والحركات وجدت محلياً، أو أنشأت بدعم من م.ت.ف. وتعتبر نظماً مؤقتة ناجمة عن تجربة الاحتلال، فهي قد وجدت كمركز لتوفير الخدمات في مجال العناية الصحية، التعليمية، الزراعية، ولم تكن وظائفها الرئيسية (الرسمية) تصب في مجال التغيير الاجتماعي، وإدماج المرأة، فكانت واجهة سياسية لأحزاب وفصائل م.ت.ف. مما أسهم في إخفاء التمييز ما بين السياسة والرفاه الاجتماعي.

ملامح إطار الحركات الاجتماعية في مخيمات اللاجئين

تطورت ملامح إطار عمل الحركات الاجتماعية في المخيمات الفلسطينية، وفي أوساط المرأة اللاجئة عبر المراحل الزمنية المختلفة، والتي من الممكن تقسيمها

زمنياً عبر ثلاثة مراحل:

١. مرحلة اللجوء إثر النكبة عام ١٩٤٨ وتشريد الفلسطينيين وما تبعه من قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٩ (قرار رقم ١٩٤) القاضي بحق العودة للاجئين، وإنشاء وكالة غوث، وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين لرعايتهم لحين تنفيذ القرار ١٩٤، وفي تلك الفترة كانت وكالة الغوث الجهة الوحيدة المخولة بالعمل في إطار المخيمات، عبر تقديم خدماتها في المجال التعليمي، الصحي، الاجتماعي والشؤون الاجتماعية.

٢. مرحلة إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، وتوالي تشكيل فصائل منظمة التحرير، وقد بلغ عمل ونشاط تلك الفصائل أوجه في السبعينات وأوائل الثمانينات مترافقاً بتشكيل أطر اجتماعية وأخرى نسوية، وجدت زخما لها في إطار المخيمات، ولكنها لم تنحصر للعمل الوطني والسياسي والاجتماعي في أوساط اللاجئين، بحيث كانت المخيمات إحدى قواعد العمل الوطني الهامة. وقد استثني من هذه القاعدة، أطر العمل النسوي التي ارتأت في إقامة بعض من مشاريعها الخدماتية في المخيمات حاجة تستدعيها ظروف اللاجئين الاجتماعية والاقتصادية، فكان إنشاء رياض الأطفال وبرامج التوأمة للأطفال وأبناء الشهداء أو الجرحى لمساعدة الأمهات على مواجهة الظروف الحياتية الصعبة، ودورات التدريب المهنية.

ترافق ما سبق، توجه وكالة الغوث إلى تأسيس المؤسسات الشبابية الرياضية والنسوية، والتي سميت مراكز الشباب الاجتماعية والمراكز النسوية الهادفة إلى توفير إمكانات تدريبية للنساء في العديد من المجالات ذات الطابع التقليدي من تعليم الحياكة والنسج، والصوف والمطرزات وبرامج محو الأمية والتصنيع الغذائي، وفي سنوات الانتفاضة الأخيرة، تم تشكيل اللجان المحلية لتأهيل المعاقين برعاية الوكالة أيضاً، كجزء من برنامجها في إطار الرعاية الاجتماعية لرعاية المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.

٣. مرحلة الانتفاضة في النصف الثاني منها حتى إنشاء السلطة الوطنية. كان تطور المفاهيم الخاصة بالعمل المجتمعي وأهدافه مستنداً للدور الذي لعبته

مؤسسات العمل المجتمعي والأهلي خلال فترة الانتفاضة، والصياغة الجديدة لمفهوم التنمية الحقيقة القائمة على مشاركة أفراد المجتمع من الجنسين، والحاجة لتكريس مبدأ المساواة والشراكة ما بين المرأة والرجل، بحيث اتسمت هذه المرحلة بإنشاء مؤسسات مجتمعية جديدة في المخيمات، وتخصيص برامج عمل مكثفة تستهدف قطاعات الأطفال، الشباب والمرأة، عبر ما يوجد من مؤسسات شبه رسمية مثل، مراكز الشباب أو المراكز النسوية أو لجان المعاقين، وقد اكتنف هذه الأنشطة بنسب متفاوتة نظرة شك وعدم يقين اتجاه الأهداف المتوخاة من مختلف الأنشطة، نظراً للحساسية السياسية التي ترى في تلبية توجهات المؤسسات الداعمة والعمل في إطار اللاجئين أمراً من شأنه تقويض دور وعمل وكالة الغوث، وبالتالي الانسحاب التدريجي وتملص الوكالة من مسؤولياتها تجاه المخيمات واللاجئين.

واقع النساء في مخيمات اللاجئين

تندر الدراسات الخاصة بوضع المرأة اللاجئة في مخيمات اللاجئين سواء في الوطن أو الشتات الفلسطيني، وما هو موجود منها ليس سوى دراسات خاصة بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا). والتي تقدم رؤيا عن وضع المرأة اللاجئة الصحي والتعليمي، وأرقام إحصائية في المجالين السابقين، بالإضافة إلى حالات الشؤون الاجتماعية. أما الدراسات التي من شأنها رصد عمليات التحول المجتمعية، ومستوى مشاركة المرأة اللاجئة في الحياة العامة والسياسية، فما زالت مفقودة، الأمر الذي يشكل صعوبة أمام الباحثين في معرفة ما يجري من تغيرات واتجاه هذه التغيرات ومستواها. إن الواقع الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي الذي تعيشه النساء في مخيمات اللاجئين يشكل أحد أهم التحديات أمام عملية إدماج المرأة في الحياة العامة، ومعيقاً أمام مشاركتها.

الواقع الاجتماعي

حجم الأسرة الفلسطينية في المخيمات أكبر منه في القرى والمدن، بحيث نجد متوسط حجم الأسرة يبلغ ٨,٢ من الافراد، ويسكن هؤلاء في مساكن يبلغ

متوسطها للعائلة ٤٢,٧م٢. (دراسة وائل عناب، ١٩٨٧). ووفق دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية سنة ١٩٩٧، المسح الديمغرافي للضفة وغزة فإن نسبة الأسر التي يبلغ عدد أفرادها تسعة أفراد هي أعلى نسبة في مخيمات اللاجئين ٣٠,٨٪ الضفة الغربية، ٤٠,٩٪ غزة. وفي المخيمات أحديعشر مخيماً من أصل تسعة عشر مخيماً، ثلاثة منها توجد في هيئاتها الإدارية نساء، (شعفاط، بلاطة، أريحا). وقد حدث ذلك مؤخراً، اعتباراً من منتصف عام ١٩٩٨.

أما المراكز النسوية، فلدينا خمسة عشر مركزاً يعود تاريخ تشكيلها إلى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، وآخرها كان في مخيم شعفاط والفارعة في عام ١٩٩٨، والملاحظ على الهيئات العامة أنها تتراوح في عددها ما بين ٥٦ عضواً في مخيم الفارعة في حدها الأدنى إلى ٤٨٥ عضواً في مركز نسوي الخليل في حدها الأعلى، وهذه الأعداد في حدها الأقصى لا تعبر حقيقة عن مشاركة حقيقية للنساء في إطار العمل المجتمعي داخل المخيم.

وتكمن أسباب ضعف المشاركة النسوية بعدد من المعيقات الاجتماعية السابق ذكرها، فلم تتغير نظرة المجتمع التقليدية للمرأة ودورها التنموي، وبقي تأثير الرجل على المرأة من حيث الاتجاهات والمواقف، والقيود على أنشطتها وطبيعة تلك الأنشطة، واستمرت النظرة إلى هذه المراكز على أنها مراكز خدماتية، وليست مراكز تطوير اجتماعي. وقد تصدرت المعيقات المرتبطة بالهيئات الإدارية الأولوية على سلم أسباب ضعف المشاركة، حيث الحاجة إلى تطوير الكفاءات الإدارية والفنية، ومفاهيم العمل النسوي والمجتمعي، وتوفير إمكانيات العمل المطلوبة من قاعات وتجهيزات.

إن محاولات الإقناع التي تتم ممارستها على النساء في المخيمات للانتساب لهذه المراكز تعكس عدم القناعة بالمشاركة العامة، وهذا الأمر أيضاً له ارتباطاته بحالة الإحباط العام، علاوة عن ذلك، عدم قدرة هذه المراكز إحداث نقلة نوعية في تفكير النساء في المخيمات تجاه العمل المجتمعي والتنموي النسوي، على اعتبار إعطاء الأولوية للأوضاع السياسية والاقتصادية والمعيشية الصعبة التي تعانيها المرأة اللاجئة يومياً، ويلعب التنافس السياسي ما بين النساء المؤطرات سياسياً دوراً بارزاً مؤثراً بشكل سلبي على هذه المراكز، وإمكانيات لعبها دوراً تنموياً

حقيقياً وتغيير اجتماعي محتمل، والسلبية في هذا التنافس تعود إلى عدم القدرة على التوصل لمفهوم تنموي مجتمعي متوافق عليه ما بين النساء، بحيث ارتفعت درجة التقاطب باتجاه رفضوي للعديد من البرامج والمشاريع عوضاً عن الاستثمار الحقيقي لهذه البرامج خاصة الديمقراطية منها والحقوقية.

هذا وقد قامت دائرة شؤون اللاجئين – إحدى دوائر م. ت. ف. – اعتباراً من عام ١٩٩٧، بتشكيل لجان الخدمات الشعبية في مخيمات اللاجئين، على اعتبار تشكيل مرجعيات مؤسساتية تعنى بأوضاع اللاجئين محلياً. ووفق آخر أرقام من دائرة شؤون اللاجئين، تم تشكيل خمس وعشرون لجنة خدمات محلية في تسعة عشر مخيماً في الضفة الغربية، وست لجان لتجمعات اللاجئين غير معترف بها رسميا كمخيمات؛ مثل أبو شخيدم، قدورة وبيرزيت، بالإضافة إلى ثمان لجان في قطاع غزة. إلا أنه لا يوجد أي امرأة في أي من هذه التشكيلات، وانحسر تواجدها في اللجان الفرعية التي يتم تشكيلها لأهداف محددة.

استراتيجيات مستقبلية

طبيعة التحديات الاقتصادية – الاجتماعية والسياسية التي تواجهها النساء في مخيمات اللاجئين شكلت ملامح إطار عام إشكالي تدور فيه الحركات الاجتماعية والنسوية الهادفة لإدماج المرأة في الحياة العامة (المدنية والسياسية)، وإحداث التغيير الاجتماعي. فما زال هذا الإطار يواجه إشكالية سياسية ومعقدة مع إسرائيل حتى بعد توقيع إعلان المبادئ والاتفاقات الانتقالية، والدخول في مفاوضات الحل الدائم مستندين فلسطينياً إلى قرارات الشرعية الدولية، وحل مشكلة اللاجئين وفق قرار ١٩٤ والذي مازال يواجه بجبهة رفض موحدة إسرائيلياً، الأمر الذي يجعل من قضية إدماج المرأة أمراً ثانوياً، مثله مثل العديد من القضايا المجتمعية والقانونية والمؤسساتية، والتي تستهدف إحداث بناء حقيقي للمجتمع، أمر يدور حوله جدل ممن له حق الأولوية، الأرض أم الإنسان؟!

إن عدم وضوح الرؤيا لحل مشكلة اللاجئين سياسياً، وغياب استراتيجية تفاوضية خاصة بجوهر الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي (اللاجئين)، أشاع الإحباط في أوساط اللاجئين واختلط الشك باليقين تجاه أي من البرامج والمشاريع التي تستهدف

المخيمات على اعتبار النوايا المبطنة لسياسة كل من الأونروا (حسب تعبيرات النساء في المراكز النسوية)، وكذلك المنظمات الدولية الداعمة والدول المتبرعة.

ولعله من شأن مثل تلك الحالة تجميد الوضع على ما هو عليه، وهذا أمر لن يساهم بأي حال من الأحوال في تحصيل الحقوق السياسية، وكذلك إحداث عمليات التغيير المطلوبة مجتمعياً باتجاه مجتمع ديمقراطي قائم على مبادئ المساواة والشراكة والتنمية للجميع، مما سيضيف إشكالية جديدة أمام عمليات التحول الديمقراطي، نظراً لعدم اكتراث اللاجئين بمجتمع لا يأخذ على محمل الجد الحقوق السياسية لهم.

إن أية استراتيجيات عمل مستقبلية للحركات الاجتماعية، وبالتحديد النسوية، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التحديات والإشكاليات السابق ذكرها، على أن ترتبط هذه الاستراتيجيات بالمفاهيم والرؤى التالية:

١. طبيعة الحل السياسي المطروح، وتوفير أكبر قدر من المصداقية في تعامل المؤسسات العاملة في ظل هذا الإطار السياسي مع اللاجئين واللاجئات، لتلافي حالة الإحباط السائدة وتوفير تقبل لأي من البرامج والأنشطة المطروحة.

٢. مفهوم تنموي شامل للمجتمع الفلسطيني بكافة فئاته، فعلى الرغم من عدم التوصل لحل سياسي واستبعاد الحل القريب لمشكلة اللاجئين، إلا أن إدراج المخيمات والنساء اللاجئات بشكل خاص في العملية التنموية أمر ذو أهمية تنموية.

٣. إدماج المرأة يمر عبر تحقيق مبادئ المساواة والشراكة الكاملة على طريق تحول ديمقراطي حقيقي.

وتتصدر الاستراتيجيات المستقبلية:

١. تغيير في تراث وثقافة الحركات الاجتماعية والمرتبطة باتجاهات سياسية وفئوية، نظراً للصبغة السياسية التي اتسمت بها هذه الحركات وفق ظروف نشأتها وتأسيسها.

٢. اعتماد النهج الديمقراطي لانتخابات حرة مباشرة للمؤسسات الاجتماعية وبالذات النسوية عبر مواثيق واتفاقات ما بين الاتجاهات المختلفة في إطار الهيئات العامة لتلافي إشكاليات التفرد الحزبية السياسية أو النمطية التقليدية.

٣. إعادة جدولة أولويات الحركات الاجتماعية ليس اقتصاراً على عمل بعيد عن العمل السياسي، وإنما لإيجاد صيغ تربط ما بين التغيير المجتمعي ودوره في تفعيل الحياة المدنية والسياسية بشكل أكثر فاعلية وجدية.

٤. إيضاح العلاقة ما بين ما هو مجتمعي وما هو سياسي، ومدى مساهمة التحولات المجتمعية الديمقراطية في تلبية المتطلبات والثوابت السياسية.

٥. اعتماد الدور التكاملي للحركات والمؤسسات الاجتماعية في ظل النظام السياسي الفلسطيني، حيث تتمتع الحركات والمؤسسات الاجتماعية بالاستقلالية التنظيمية في عملها، ولكن مشاركة فعلية بالتخطيط والمتابعة والتنفيذ والتقييم لمشاريع وخطط العمل على المستوى الوطني.

٦. التنسيق والتكامل ما بين الحركات الاجتماعية، وتوزيع الأدوار فيما بينها لتلافي التعارض أو التكرار.

٧. وضع السياسات والبرامج المطلوبة لتلبية احتياجات النساء في مخيمات اللاجئين وبالتحديد التربوية، الصحية والاقتصادية.

٨. خلق جسور من الثقة ما بين أهداف الحركات الاجتماعية والفئات المستهدفة، ليتسنى الوصول للأهداف المنشودة في عملية التغيير الاجتماعي.

٩. استراتيجيات تهدف إلى إحداث تغيير جذري في بنية المجتمع الفلسطيني بعيداً عن الركض وراء النتائج السريعة تلبية لطموح الدول المتبرعة والداعمة والممولين الأجانب.

١٠. رعاية الكفاءات النسوية، وتطوير القدرات والطاقات النسوية المحتملة.

١١. إعادة تشكيل المؤسسات المجتمعية في المخيمات، مع الأخذ بضرورة تواجد النساء للمساهمة في صنع القرار، وخلق توجهات تستهدفهن.

إمكانية بناء تحالفات مع الحركة النسائية الفلسطينية في مناطق الـ٤٨

نظرة مستقبلية

عايدة توما

إمكانية بناء تحالفات مع الحركة النسائية الفلسطينية في مناطق الـ ٤٨

نظرة مستقبلية

اسمحوا لي في البداية، أن أعبر عن شكري لمؤسسة مواطن ومعهد الدراسات النسوية في جامعة بير زيت، لتوجيههم لي ولزميلاتي الدعوة لحضور هذا المؤتمر. صحيح أنه إذا راجعتم معي برنامج الأمس واليوم، فمداخلتي هي المداخلة الوحيدة التي تقدم حسب التسميات المختلفة لمندوبة من الحركة النسوية أو النسائية من مناطق الـ٤٨، من إسرائيل، سموها كما تشاءون، المهم أنها المداخلة الوحيدة. سمعنا أمس عن الإشكاليات، وسرد أكثر عن الواقع، واليوم أعطي لنفسي الحق ضمن الوقت المتاح لي، أن أعط ولو لمحة تاريخية أو نبذة عما يسمى الحركة النسوية في الداخل، لأنني لا أعتقد أنه يوجد لدينا حركة نسوية فلسطينية في الداخل بكل ما يحمله المصطلح من معان، وإنما توجد فعاليات وأنشطة نسائية ونسوية.

في العام ١٩٤٨، وعند وقوع النكبة بقيت البقية الباقية في الوطن محاولة التشبث والصمود والبقاء، والاستمرار في الحياة داخل وطنها رغم كل الظروف التي نعرفها جميعا. لكن ما ميز هذه المرحلة من النكبة وحتى انتهاء الحكم العسكري عام ١٩٦٥، هو العزلة التامة التي فرضت علينا كجماهير فلسطينية في الداخل عن العالم الخارجي وخاصة العالم العربي، إذ كان بقية أطراف شعبنا في الخارج وفي الضفة الغربية وقطاع غزة وفي العالم العربي بشكل عام.

خلال هذه الفترة، كان هناك حكم عسكري لا يتيح أي حرية للتعبير أو التحرك أو التنظيم أو التنقل للجماهير الفلسطينية، وبالتالي كانت المرأة الفلسطينية أول المتضررين وأكثرهم من فرض الحكم العسكري.

هذا الأمر، شكل عبئاً جديداً على المجتمع الفلسطيني، وتعقيداً في إشكالية تحرك النساء. فإذا كانت الحرية المتاحة في ذلك الوقت ضيقة جداً، ومفتوحة فقط من خلال التعامل مع أذرع الحكم العسكري، فقد كانت ممنوعة تماماً عن النساء بسبب العادات والتقاليد وعدم الرغبة في أن تضطر النساء للاحتكاك مع الجيش الإسرائيلي ومندوبيه وضباطه في تلك المرحلة. هذا الوضع أدى إلى تراجع جدي في مستوى التعليم بين الفتيات، وبالتالي النساء الفلسطينيات لاحقاً، إذ تركزت المدارس في بعض القرى الكبيرة، وكان على من ترغب بالدراسة الانتقال أو السفر إلى هذه القرى طلباً للعلم.

من ناحية أخرى، أدت القطيعة السياسية إلى قطيعة ثقافية تميزت بانعدام المصادر من كتب ومنشورات وعدم وجود علاقة ثقافية مع ما يجري في العالم العربي. ورغم تبلور آليات للنشر والكتابة لتطوير ثقافتنا كجماهير فلسطينية داخل إسرائيل، والتي خرجت بالتالي مجموعة كبيرة من الشعراء والكتاب المعروفين على مستوى العالم العربي والعالم أجمع، إلا أنه بقي ينقصنا هذا التواصل الثقافي مع العالم العربي، والذي أثر بالتالي على النساء الفلسطينيات في الداخل من ناحية الاطلاع على ما يجري من تحركات وطروحات نسائية ونسوية فلسطينية وعربية بشكل عام، فكلنا بحاجة دائمة إلى اختلاق وبناء آليات ووسائل واستراتيجيات عمل أكثرها ذاتية في محاولة لفهم وقراءة وصياغة لواقعنا كأقلية فلسطينية، ولخصوصياتنا كنساء داخل الأقلية القومية والتي نعاني في ظلها من دوائر ومستويات من التمييز ضدنا. الدائرة الأولى، كوننا جزء من جمهور النساء العام في إسرائيل تسري علينا القوانين والممارسات ذاتها التي تسري على المواطنات اليهوديات. والدائرة الثانية، كجزء من أقلية قومية تعاني من الاضطهاد القومي السياسي لكونها أقلية. والدائرة الثالثة، داخل مجتمعنا الضيق حيث يقع التمييز على خلفية حضارية وثقافية والنوع الاجتماعي، تعاني من هذا التمييز وكان يجب تطوير آليات العمل بما يتلاءم والثلاث مستويات المختلفة، بالإضافة إلى تحمل الهم الوطني الشامل والمشاركة في العملية السياسية الشاملة إذا كان على مستوى الأقلية القومية أو القضية الفلسطينية بشكل عام.

كان من المهم لي أن اسرد هذه الخلفية البسيطة المختصرة حتى أوضح أن

الإشكاليات التي طرحت أمس هي شبيهة جدا بالإشكاليات التي صادفتنا. ولكن رغم الشبه الشديد في هذه الإشكاليات وفي تطوراتنا وانتقالنا من مرحلة جمعيات خيرية إلى حركة جماهيرية وبراجع المد اليساري وتحولنا إلى مراكز مهنية تخصصية اكثر من كونها حركة جماهيرية واسعة, رغم هذا الشبه، إلا أن هناك بعض الخصوصيات للحركة النسائية النسوية الفلسطينية في الداخل ناجمة عن واقعنا السياسي الاقتصادي الخاص وذلك الاجتماعي.

واضح أن إحدى الإشكاليات التي نعاني منها، كوننا نحتكم أو نعيش في ظل قوانين تعتبر ليبرالية، ترتكز إلى حضارة غربية وهي في بعض النواحي تقدمية جداً، ويمكن أن نقول أنه في قضايا المرأة إذا أردنا الصدق والموضوعية، هي من القوانين الأكثر تقدمية على مستوى العالم كله من ناحية منح المرأة حقوقها، أما الممارسة والتطبيق فشيء آخر، ولكنني اتحدث عن نص القانون المعطى الذي لم يكن نتيجة تغييرات اجتماعية داخل مجتمعنا الفلسطيني، أو ناتج عن رغبة في المجتمع الفلسطيني في خلق قوانين تقدمية خاصة به من هذا النوع، وإنما فرضت علينا هذه القوانين، وأيضا ليس من منطلق الرغبة في خدمة مصالح مجتمعنا الخاصة، وإنما لأنها قوانين وضعها المجتمع الإسرائيلي لنفسه وبالتالي ينطبق علينا. هذا هو الوضع القانوني، بينما ما زال مجتمعنا مثل أي مجتمع فلسطيني بفوارق بسيطة هنا أو هناك في الوضع الموجود فيه المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع أو في الشتات من ناحية ثقافية وحضارة ومفاهيم وتقاليد وعادات وممارسات يومية تتعلق بحياة المرأة، وبالتالي لدينا النص القانوني الذي يمكن الاحتكام له، ولكن هذا النص كثيراً ما يصطدم بالواقع الحياتي المعاش للنساء ونحن يجب أن نجد المعادلة، أو نحاول إيجاد الحل الوسط، فقد اعطيت مثالاً على قانون منع تعدد الزوجات، ولكن نجح شعبنا الفلسطيني «الجبار» بابتكار أساليب جد ملتوية وخاصة في ممارسة تعدد الزوجات، بحيث تبقى الظاهرة موجودة وبالعكس آخذة في الازدياد. ذلك الأمر في قضية الزواج المبكر أو تزويج القاصر، أيضاً موجودة وآخذة بالازدياد في السنوات الأخيرة.

وهنا يأتي الحديث عن تحالفات مستقبلية أو إمكانياتها لسنين طويلة، أعتقد أنه للأسف لم يكن هناك تحالفات جدية بين الحركة النسوية الفلسطينية في الضفة

والقطاع والحركة النسوية في الداخل، وإنما كانت أكثر نقاط إلتقاء أو فحص أو تعارف أكثر منها تحالفات جدية واضحة وعينية، عدا عن العمل السياسي أو التقاء بعض الأطر السياسية الحزبية المتقاربة فكرياً خلال فترة الانتفاضة أو في حالات الإغاثة والتضامن خاصة النشاط الذي قامت به حركة النساء الديمقراطيات. حتى إذا نظرنا إلى الحيز الذي كان من الممكن أن ينشأ فيه تحالف جدي وهو قضية اللقاءات الإسرائيلية – الفلسطينية في الجانب النسوي، أو حتى في التنظيمات التي كان من الممكن أنها تعمل على طرح القضية الفلسطينية، كنا نرى أنه لا يوجد تنسيق جدي بين الجانبين الفلسطيني قبل الدخول إلى هذه الاجتماعات، بل على العكس كان هناك شعور بالإحباط لدى الفلسطينيات من الداخل من المشاركة في هذه الاجتماعات، إذ كان دورنا أحيانا لا يتجاوز دور الترجمة، وحين كان بالإمكان الاستغناء عن الترجمة والاستعاضة عنها باللغة الإنجليزية لم يكن لنا دور.

القضية الوطنية لم تنته بعد، والدولة لم تقم بعد، والمجتمع الديمقراطي الفلسطيني لم يبن بعد، والهم مشترك، وهناك إمكانية حتى على صعيد العمل السياسي والنضال الوطني في إنشاء تحالفات جدية بين شقي الحركة النسوية.

التنسيق داخل الحركة النسوية شبه معدوم، بينما التحالفات بين قوى اليمين ممأسسة وواضحة وملموسة، وهناك قنوات اتصال مفتوحة وتنسيق دائم ولغة خطاب واحدة واضحة بين أذرع العمل النسائي اليميني والأصولي في الناحيتين، الأمر غير الموجود على صعيد اليسار. أنا لا أعرف إلى متى سنستمر بالقول أننا كيسار أصبنا بالصدمة ونحن في مرحلة الصدمة والانهيار، ومتى سنخرج من هذه الحالة ونبدأ بالتفكير والتخطيط وبالفعل، نختلق أساليب عمل محددة وواضحة، واستراتيجيات عمل واضحة، اعتقد أنه حان الوقت لذلك.

وبما أنه حان الوقت للتنسيق بين قوى اليسار، أعتقد أن هناك أهمية خاصة لاشتراك الفعاليات والتنظيمات النسوية والنسائية في الداخل في مجمل النقاش الدائر حول وضع رؤية سياسية واضحة نسوية لواقعنا وخصوصيتنا كنساء فلسطينيات.

إذا كنا نقول أننا جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، فعلينا ترجمتها على أرض الواقع، دعونا نترجمها في المساحات المتاحة. ليست هناك إمكانية لترجمتها

في الحدود السياسية ولا في الوفود المفاوضة ولا في القوانين، ولكن على الأقل يمكن ترجمتها في العمل الجماهيري النسوي، وبدلاً من أن تكون عايدة توما لوحدها في هذا المؤتمر لتطرح وجهة نظر، هي على الأكثر شخصية، مع أنني حاولت سماع آراء الزميلات ونحن كل الوقت في نقاش، أعرف ما هي التوجهات العامة الموجودة، إنما أن يكون هناك حضور أكبر ليس بهدف أن نحضر مؤتمرات، وليس بهدف أن نحتوي أو أن نحتوى، وليس بهدف أن نلقن بعضنا البعض دروساً، وإنما بهدف دراسة وفحص الواقع والتعلم من الخبرات واكتساب خبرات ومهارات، والتي يمكن أن نكون قد اكتسبناها بسبب خصوصية وضعنا، ومن الممكن الاستفادة منها، بدل من أن يقوم كل طرف منا كل مرة بالتفكير على حدة في اختراع العجل من جديد، أن نكتشف أنه تم اختراع العجل في إحدى النواحي وبقي فقط أن نستعمله.

هناك قضية أخرى غير الناحية الوطنية السياسية، وهي قضية التعامل مع المد الأصولي الذي بدأ يطغى في الفترة الأخيرة وبدأنا نحن أيضاً نشعر به، والذي بدأ يؤثر على الحركة النسائية والنسوية، وابتكر هو أيضاً أذرعاً نسائية لتمرير أهدافه.

السؤال المطروح اليوم وطرح أمس ويلزمه عمل ونقاش جديان داخل الحركة النسوية، هل سنقوم بتحديث الخطاب الديني أو قراءات مغايرة للنصوص الدينية، ومحاولة فهم ثقافة وترجمة شعبية للنصوص الدينية واستعمالها كلغة الخطاب والحوار مع المد الأصولي أو مع المد الديني؟ أو هل سنعتمد على المواثيق الدولية وحقوق الإنسان والتي اعتبرت وأطلق عليها مصطلح أفكار غربية أو توجهات غربية؟ الأمر الذي لا أوافق عليه (التسمية). من الذي قال أن حقوق الإنسان هي نتاج فكر غربي فقط، نحن نظلم أنفسنا والشرق وشعوب العالم كله عندما نقول أن مواثيق حقوق الإنسان هي نتاج فكر غربي، ومساهمتنا ومساهمات الشعوب الأخرى وتراكم الفكر الإنساني كله أين ذهبت؟ صحيح أن اليد التي خطت ميثاق حقوق الإنسان كانت غربية عندما وضعت، ولكن هي نتاج وتراكم تجربة إنسانية كبيرة هل بالإمكان إيجاد، وهذا يجب أن يكون على أجندة العمل النسوية الفلسطينية عامة، خط بين الحالتين، خط يتعامل مع خصوصيتنا الثقافية والحضارية، وأنا لا أقول أنه يجب المحافظة على كل خصوصياتنا الثقافية والحضارية، أنا من الناس الذين يؤمنون بمبدأ الغربلة، من الغربال، بما أننا

نساء فنحن نستعمل مصطلحات من صور حياتنا ومن تراثنا أيضاً، ميزة الحضارة والمحافظة عليها تكون في الانتقائية والتطور والإضافة، فهل بالإمكان أن أنتقي ما بين الحضارة الإنسانية وما بين التقاليد والعادات والثقافة الفلسطينية، وأن أخلق لنفسي أسساً لمجتمع فلسطيني ديمقراطي لا يتعامل مع الفئوية ولا الطائفية ولا الحمائلية، وهذه قضايا لم نطرحها بالأمس، ولم نطرح تأثيراتها وانعكاساتها على المرأة ودورنا كحركة نسوية في مقاومتها، وفي دورنا في مقاومة ما يحدث اليوم في الناصرة وتأثيره على كل مجتمعنا الفلسطيني في الداخل. إن ما يحدث من حمائلية، في حين نتحدث عن عملية صنع القرار، ومشاركة المرأة في صنع القرار، أي قرار وأي مشاركة عندما تجلس العائلة تقرر من مندوبها في المجلس البلدي، النساء في هذه الحالة لسن شريكات في هذه العملية. النساء غير موجودات في هذا الاجتماع الذي سيقرر من هو مرشح العائلة، هذه الظواهر تفشت في الفترة الأخيرة لأنه كما يبدو، أن الانحسار في المد اليساري وانحسار المد الوطني يكشف كما يفعل المد عندما ينحسر فيكشف ما في باطن البحر كذلك يكشف المد اليساري عندما تنحسر خبايا مجتمعنا والتي وضعت جانباً عندما تعاملنا مع القضية الوطنية. هذه القضايا لها تأثيراتها المباشرة علينا كجمهور نساء.

فقط أنهي بجملة أخيرة، كل التغني بمرحلة العولمة والخصخصة، نحن كحركة نسوية هل فحصنا أبعاد العولمة أو الخصخصة علينا كجمهور نساء، هل نفكر في هذا الموضوع؟ أنا أعلم أن هذه القضية ملحة يجب بحثها الآن، ولكن إذا كانت إسرائيل الدولة التي أعيش فيها وأحتكم بقوانينها متوجهة بكل مستشرس في جميع مجالات الحياة، حتى في الخدمات الاجتماعية، أعتقد أن هناك دوراً كبيراً للحركة النسوية لتفحص أي موقف سنقف في هذا الواقع الجديد. وما هي أبعاده الاقتصادية والاجتماعية على جمهور النساء في ظل واقع تأنيث الفقر. التحديات كبيرة والأسئلة أكبر، وإن كان هناك فسحة ومساحة من الأمل في عقد تحالفات مستقبلية، فعلينا أن نبداها اليوم قبل الغد.

power and actualizing it into real political weight. In taking such a path—it is more likely in the long run to achieve the widening of women's rights and their social legitimation than is possible within the current exclusion of the whole population from the exercise of political decision-making.

democratic platform to which women's agendas could be strategically in coalition with. In addition, women did not have the experience necessary to see that it was crucial to mobilize for a more women-friendly electoral system (i.e. against the district system and for a woman's quota). In many ways the circumstances that limited women's widening of their agendas through the first PLC elections are the same circumstances that ultimately limited the ability of the first PLC to play an active role in founding and consolidating democratic governance as a whole.

The signal role of democratic elections (and women's ability to be use them) is not (and should not be) solely about expanding women's rights. For instance, in the present context —of the increasingly anti-democratic and authoritarian nature of political rule, as well as the inability of the leadership, on its own, to gain even the minimum of national rights— mobilization for new elections may be the only strategy remaining in order to move us out of the current national crisis. The fact that lack of democracy has become an obstacle to the achievement of basic citizens rights, to a just resolution to the national question, and to the achievement of gender equality means that there is a clear coalescence of interests between the women's movement and other forces for democratization. While new elections in absence of strong pro-democracy political parties may not solve the current political and national impasse in and of itself, the momentum of mobilizing for new elections may act to bring forth the emergence of such forces. In such a mobilization, the women's movement is now much more capable than in 1996 of rallying its potential political

linked with the absence of a wider system of rule of law based on citizenship rights for the whole population. The fact that women cannot get their minimal rights due to them (as they currently exist within the laws in place) is not just a women's issue but links to the whole problem of the lack of objective recourse in most areas of law for the whole society. Legal reform for women, needs to be much more linked to the issue of the absence of rule of law as a whole. This linkage needs to be made in campaign strategies and arguments, at the same time that the stress is in on changing the existent laws on the books.

Future Political Strategies

The basic acquisition of popular support for women's political rights—is in itself a major achievement for women. Specifically, the popular support for women's voting rights, as well as acceptance of the need for their presence in the legislative council are not simply moral victories but represent the acquisition of major strategic assets for widening women's rights in other areas. These democratic tools represent the central means for the women's movement to actualize its potential political power in order to bring about wider social and political transformations. In the first legislative council elections—the women's movement clearly perceived a strategic opportunity to widen women's rights through the electoral system. However, full realization of this opportunity was blocked both by the timing and nature of those elections. Political movements that were historically sympathetic to women's issues were largely absent or in chaos and the short time available to mobilize worked against organizing a wider

The next table is from the poll undertaken by CPRS in 1995 and allows us to compare between men and women's assessments of existing personal status laws in Shari'a.

Do the existing Islamic Laws (those that relate to social aspects) require re-interpretation in order to become more appropriate to contemporary life? (Table 6)

	West Bank	Gaza	Total
Men	64%	53%	61%
Women	58%	54%	57%

(CPRS 1995)

The specific wording of the question was perhaps one of the best attempts to by-pass the problem of the mention of religion over-shadowing peoples rational feelings towards the need for legal reform of family law. A full majority (61%) of men and 57% of women see that there is a need for re-interpretation of existing laws in order to make them more appropriate to the needs of contemporary life. The above findings suggest a few dimensions of a feasible strategy for legislative reform. Clearly, they suggest that legal reform is much more acceptable within the confines of Shari'a. But in addition, there is a clear consensus that the laws are not fair, and that the court systems in place do not operate fairly. This suggests that campaigns can also include the problematic nature of the courts themselves as part of the strategy for reform. In this way, reforms in the courts themselves can be a strategic way of bringing about actual change, as well as being a tangible way in which the lack of women's access to objective legal arbitration can be

Women only (Table 4)

Legal Rights	All Women	West Bank	Gaza	Jerusalem
Current laws in place do not ensure equality between men and women	63%	63%	74%	66%
Positive assessment of legal system in place	21%	22%	19%	18%
Status Laws Should be based on Islamic Shari'a	85%	82%	91%	78%

JMCC and PWWS March 1999

According to the survey, full 85% of women in the West Bank and Gaza think that Palestinian personal status laws should be based on Shari'a. If the survey had also been done among men—given indications from related questions in other polls—a similar level of support would have been found among them. However, a full 63% of women felt that the current laws in place do not ensure equality between men and, given that their answers to other questions in the same survey showed that they fit the overall profile of women's level of support for "women's rights"—we can safely assume that this is predominantly a negative assessment of the laws in place—rather than just a statement of fact. In addition few of the women in this survey gave a positive assessment of the courts. As such, we might assume that while there is a deep commitment to Shari'a as the basis of personal status laws—there is also a room for change in the negative assessment of the current laws and the courts.

Women's Legal Rights, Personal Status Law and the Question of Legal Reform

It is extremely difficult to analyze the issue of personal status law through polls due to the fact that the words Islam and Shari'a are very emotionally and politically charged terms. As such, respondents usually emotionally react to the mention of these concepts which overshadow any practical support they may have for the issue of reforming personal status laws. If we are to ignore respondents emotive reactions to issues where Islam is mentioned, we might conclude from the array of polls undertaken on political attitudes that large parts of the population want to live under an Islamic Caliphate—with the entire legal system based on Shari'a law. In those same polls, we find the same respondents who want an Islamic state—simultaneously claiming that they want a system of governance based on parliamentary democracy. As such, in both the cases of attitudes towards systems of governance and reform of personal status law—it is very difficult to sift out the actual from the emotional. Researchers have sometimes tried to evade this problem by asking very complex or indirect questions—with the result that respondents do not really understand the question they are being asked—and thus the outcome is unusable.

One way of resolving this issue vis-a-vis reform of personal status law is simply by looking at the contrast in responses based on different ways of asking the question. In the table below are women only responses to a poll undertaken by JMCC and the Palestinian women's working Society in March of 1999.

sexes. But perhaps we need to question the question a little further. The right to choose may simply mean for many people —the right of women to refuse someone imposed on them by their parents. This interpretation is supported by the fact that in the FAFO study—less than ten percent of men and women thought that choice of spouse should be the daughter's choice **alone (but should be mostly)**. On the other hand, the lack of freedom to choose a marriage partner is not solely a problem for women. A recent survey by PCBS in 1999 found that while 43% of women said they did not choose their spouse by themselves, a lower but significant (28%) of men also claimed they did not choose their spouse by themselves. Thus male support of women's right to choose a marriage partner is also a practical male interest—or concern. If women cannot choose their marriage partner freely—logically, neither can men.

Once women move from being perceived as a potential marital partner to being perceived as a wife—we see a sharp decline in support for rights related to women's freedom within marriage. Specifically, the sharp decline can be seen around the issues of women's right to divorce and men's right to beat their wives. On these two issues the level of support for women's rights drops approximately 20% among men AND women in comparison to their level of support for women's political rights. The overall gender gap also narrows to approximately 11%. The regional differences are interesting here—with the greatest support for women's right to divorce found among women in Gaza and the highest rejection of husbands right to hit their wives among women in the West Bank.

mentioned, here we have an economic right or issue in which there is the potential for a conflict of interests between men and women—women's access to property being viewed as directly at the cost of men's access to property. As such, not only is there dramatically less support for it among men—there also seems to be a reticence among women to enter into such a fundamental conflict.

In sum, we may conclude that men support economic rights for women—just as long as they meet the practical interests of men rather than threaten them.

Women's Marital Rights

The level of support for women's rights within marriage drops dramatically in contrast to support for their political or economic ones—except on one issue the right of women to choose their marriage partner.

Here both men and women show a high level of support for women's right to choose their spouse—above 90% for both

Marital Rights (Table 3)

Marital Rights	Men	Women
Women should be able to marry who they choose	92%	94%
Women should have the right to divorce	57%	72%
Husbands do NOT have the right to hit their wives	53%	61%

Economic Rights (Table 2)

Economic Rights	Men	Women
Can Women Work Outside the Home? (CPRS 1995)	71%	89%
Men and women should have equal opportunities and wages (CPRS 1995)	75%	87%
Are women able to manage their property without assistance? (PCBS 1999)	28%	35%

In 1992, FAFO showed that only about 8% of women claimed to own land, and another 9% claimed to own a house. In 1999 the Palestine Central Bureau of Statistics (PCBS), found that only 5% of women owned land and another 8% owned a house —a slight decline from seven years ago. As importantly, 20% of women who had the opportunity to inherit actually received their full share. While a full 67% of women who had the opportunity to inherit received none of their share. There are no surveys to my knowledge that ask whether women should have the right to inherit property—but the numbers just cited suggest that even if in principle men supported women's right to inherit—in practice very few women do. Attitudes towards this issue can be gleaned from the question put forward by PCBS on whether women are capable of managing their property without assistance (which I assume means male assistance). Clearly, most men and women do not believe that women can manage property alone—with only slightly more women than men (7%) believing women are capable. As

by from ten to twenty percent when asked about more specific or active commitments; for instance, in terms of a woman's quota, women's ability to lead or whether they would vote for a qualified woman we see men much less supportive.

In sum, there is high support for women's political rights—perhaps most startling is the fact that more than 50% of men and 75% of women agreed that there should be a women's quota in the PLC prior to the elections—suggesting a major missed opportunity to further women's political power back in 1996.

Women's Economic Rights

In comparison to the findings of FAFO in 1992, three years later support for women's right to work outside the home had risen dramatically among both sexes; a 27% jump in support among men and an 11% jump in support among women. The reasons for the jump probably have to do with both the ending of the intifada and the decline in family income due to the continual closures that followed the Gulf War. In other words —in 1995 it was now safer for women to work outside, and there was also due to the worsened economic situation—a growth in the perceived need for women to work in order to contribute to family income. As such, there was most likely a growth in support for women working outside the home due to a change in men's "practical interests" rather than due to a change based on principles of women's rights per se. This issue of "interests" also shows up when contrasting women's "right to work" versus their right to property.

Political Rights (Table 1)

Political Rights	Men	Women
Should women be represented in the P.L.C? (CPRS 1995)	72%	75%
Do you believe qualified women should have equal chances in public responsibilities? (JMCC 1995)	74%	87%
Agree that there should be a women's quota in P.L.C. elections (JMCC 1995)	Yes 52% Somewhat 24%	Yes 76% Somewhat 13%
Do women have the ability to lead? (CPRS 1995)	Yes 60% Somewhat 23%	Yes 70% Somewhat 20%
Would you vote for a qualified woman (JMCC 1995)	Yes 63% Somewhat 16%	Yes 81% Somewhat 10%

hand, between men and women's level of support for women's political rights, and on the other between the level of support shown for general principles versus specific actions. Between men and women we see that the average overall support for women's political rights is 77% among men and 86% among women (or if we exclude those who answered "somewhat" to the last three questions, it is 65% among men and 78% among women. In both cases there is an approximate ten percent gender gap. In terms of the other gap, we see men much more supportive of women's rights as abstract principles (the first two questions) in the 70 percentile—but their support drops

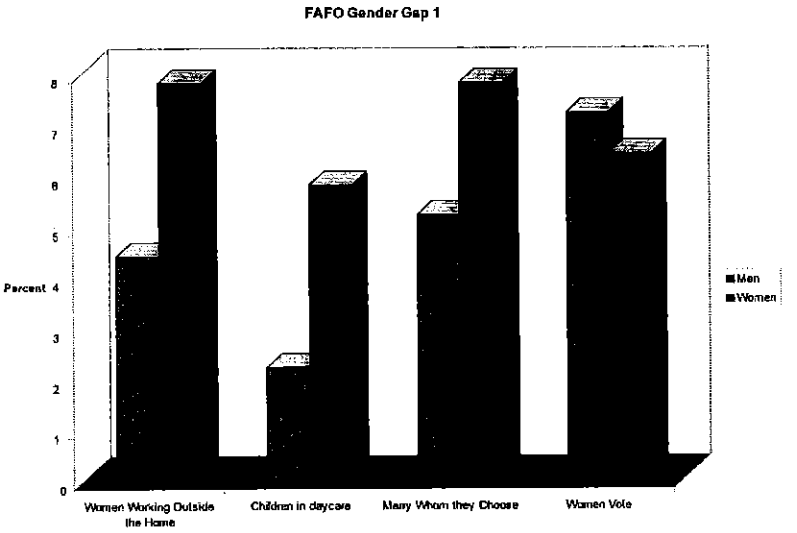

Excluding the issue of women's voting rights, we find an overall gap of 22% between men's and women's support for women's rights in the FAFO study.

Women's Political Rights

Although there is no available data on women's voting rights after the 1992 FAFO survey—other questions (such as the need for women to be represented in the PLC) show how much the basic issues of women's political rights had advanced by 1995.

While only 64% of women in 1992 felt that women should have the right to vote—by 1995, 75% of them claimed that it was important for women to be represented in the legislative council. Interestingly, men's attitudes towards the same issues between the two periods stayed the same—perhaps suggesting that men's acceptance of women's political rights had been long established. Here we see two types of gaps; on the one

class, education, region etc. Due to time constraints I will only be able to try answer the question of support for women's rights from the perspective of what types of rights men and women (overall) in Palestinian society are currently willing to give women. Finally, I'll conclude with what the poll findings may suggest to us in terms of developing future strategies; both in terms of wider political strategies and how to proceed with the issue of reform of personal status law.

Enduring and Changing Gender Gaps

In 1992, the Norwegian social science organization, FAFO, along with Palestinian researchers undertook a comprehensive household survey of the population in the West Bank and Gaza. The importance of this survey is that it was a base-line survey —a first time attempt to assess Palestinian social and economic conditions as well as social and political attitudes—an opportunity not open to Palestinian researchers under the occupation. This survey in 1992, now acts as a good starting point in measuring changes since then. In terms of various "women's rights", the FAFO survey showed a large gender gap —with women generally much more supportive of an array of women's rights than men. The table below shows that on the three issues; women working outside the home, women putting their children in daycare and choosing who they want to marry —there was a much greater level of support for these rights among women than men. The overall average of male support for these issues is 48% while among women it is 70%. The only issue in which men outflanked women—was towards women's voting rights; while only 64% of women supported women's right to vote in elections—72% of men did.

the CPRS poll showed that more than 90% of men and women agree that the relation between men and women should be based on equality in rights and responsibilities. And more than 80% of men and women think that women's oppression is an important issue. We also know that the majority of candidates in the PLC elections had "women's rights" on their electoral platform. The problem here, of course is that people may not be talking about exactly the same thing. The concepts "women's equality", rights or "oppression" do not have an agreed upon definition—there is no clarity about the content of these terms. Nor is there a clear consensus on the specific rights which "women's rights" are composed of—even among the women's movement itself. More importantly, what meaning does the general population give to "women's rights" this concept which they seem to quite strongly support?

The argument of this paper is that strong support for women's rights (as expressed above)—generally only means an acceptance of women's access to political rights (the right to vote, to be in the legislative council etc...). To a lesser extent women's rights has also come to mean support for some types of economic rights for women. However, when it comes to women's rights in marriage there is a large drop in support—specifically, when we are talking about basic issues related to husband's control over their wives within marriage—we find men and women much less supportive of "women's rights".

I had also hoped to talk about who are the constituencies for the various types of rights for women and deal with the differences between women in terms of priorities based on

organizations have generally not seen it as resource for building strategies and agendas based on assessments of popular attitudes towards women's rights. As such, I would like both to encourage those who undertake polls to more frequently include gender issues in their surveys, and simultaneously encourage women's organizations to make use of such data in developing their strategies.

Using and Abusing Data

Due to the limitations of time, it is not possible to go into detail about the problems of polling data in accurately representing a populations stance towards various issues. However, two points need to be made in relation to this presentation in terms of how confident we can be that it generally represents prevailing attitudes of the population surveyed. One way of assessing the validity of polling data is through cross-checking between polls and replication of the same data from one poll to the next. The data used in this paper passes these two tests quite well—and where there are changes in attitudes over time—there are obvious explanations for them. The other point is that it is easy to misuse polling data or simply take it at face value. As such, I have ignored data which uses questions which are misleading or unclear and have attempted overall to be conservative in my use of the data.

Support for "Women's Rights"

If we begin with the question is—there popular support for women's rights in Palestinian society—superficially, the answer from polls seems to be a strong "yes". For instance,

Is There a Popular Constituency for Women's Rights in Palestine?

In this presentation I want to review some of the findings of public opinion polls and surveys of social attitudes done over the last few years in an attempt to assess the level of popular support for women's rights in Palestinian society. The analysis is based on data from three different polls that were undertaken between 1995 and 1999: one by the Center for Palestine research and Studies (CPRS) in 1995, and two undertaken by the Jerusalem Media and Communication Center (JMCC) in conjunction with women's organizations (one on behalf of the Jerusalem Center for Women prior to the legislative council elections and the other undertaken with the Palestinian Working Women's Society in 1999).[1] While polling of public opinion has become a common and recurrent activity among a number of organizations since Oslo, rarely and except in the above cases have organizations attempted to assess attitudes towards gender issues in their surveys. Additionally, although such data exists (though in a limited fashion), women's

(1) I would like to thank the CPRS and the JMCC for actually producing the data and would like to particularly recognize the role of Nadir Said at CPRS for including gender issues in the survey used in this paper. In addition, I would like to thank Jamil Rabah and Ghassan al Khatib at JMCC for giving me access to the raw data they produced for the purposes of this paper.

Is There a Popular Constituency for Women's Rights in Palestine?

Rema Hammami

References

Afshar, H. (ed.) (1996) *Women and Politics in the Third World*. London: Routledge.

Central Statistics Services (CSS). (1998) *Women and Men in South Africa*. Pretoria: Central Statistics Services.

Karam, A. (1998) *Women in Parliament: Beyond Numbers*. Stockholm: IDEA.

Molyneux, M. (1984) "Mobilisation without emancipation?" *Critical Social Policy*, 10, 4.

Phillips, A. (1991) *Engendering Democracy*. Oxford: Polity Press.

_____. (1993) *Democracy and Difference*. Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press.

Taylor, V. & Conradie, I. (1997) *We have been Taught by Life itself: Empowerment of Women as Leaders*. Cape Town: SADEP.

proaches, informed by other experiences, but based on our own concrete situation, are continuously explored. We see it as important to link with the gender activism of the region in particular and of the world in general.

The past first few years of democracy revealed a yawning gap between the gender activists inside and outside parliament, as well as between the different strands of the Women's Movement. And yet the outcomes of these shortcomings show that these cannot be mutually exclusive. An active gender contingent at the core of which should be women should be in parliament. Gender activism from all sectors of civil society should be strong and work with those in parliament. Such activists should be organized in a strong woman's and feminist movements to act as a power base for gender transformation. There should be no dichotomy between the Popular Women's Movement and the Feminist Movement but rather they should be seen as interdependent and complementing each other. One needs the other and none can be successful without the other. Women and gender activists should raise their consciousness so that they do not get absorbed or buy into the patriarchal agenda. A clear agenda that unites women around common concerns is important so that "a progressive women's movement" that recognizes difference and diversity and unites around common causes is advanced.

ment of that movement. However, since 1994, the WNC has not been able to hold together. One of the reasons is that in the build up to the first elections the diverse 'women's interests' could be negotiated into the Women' Charter, and women and gender struggles could be united into one struggle for "the adoption of the Women's charter". Grassroots women and feminists had a common goal to achieve. But that unity was issue based and therefore short lived. Since 1994 other priorities and contradictions amongst women have since come to the fore. The inter-party Parliamentary Women's Group (PWG) was formed in the National Assembly with the purposes of creating a forum for women parliamentarians across political parties for them to pursue their "common interests" in parliament. While there are some achievements that can be attributed to the PWG, it has found it very difficult to operate, primarily because of the diverse interests of its members.

III. A transformative agenda

Gender equality is not a by-product of democracy and it does not derive only from clauses in the Constitution. Deep-rooted gender oppression and the multiple forms of patriarchy cannot be resolved through formal equality. The democratic Constitution delivers formal and not substantive equality but it has created an environment conducive for further struggles for gender transformation.

A conscious development of theory is critical to help us understand the workings of patriarchy, its character and form in South Africa, as it exists in, and interacts with, other forms of oppression such as racism and capitalism. Indigenous ap-

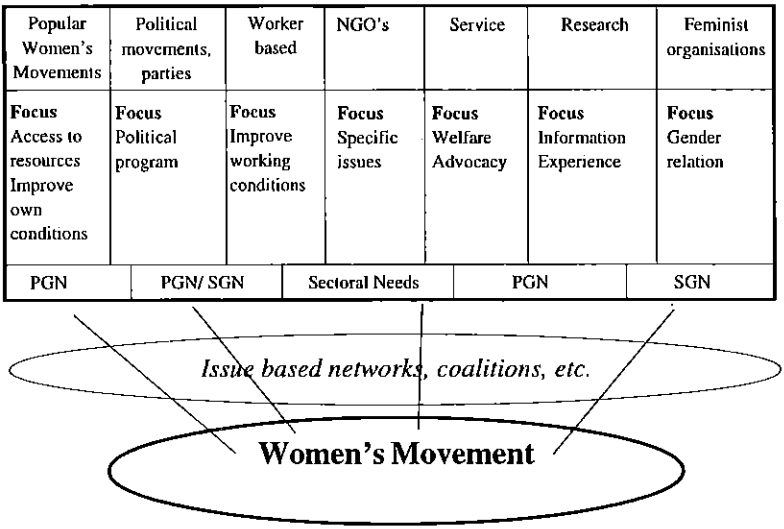

Practical Gender Needs (PGN) & Strategic Gender Needs (SGN)

and understandings of the intersection between gender and other categories.

In 1992, women in South Africa forged a historic alliance across a broad ideological and political spectrum through the launching of the Women's National Coalition (WNC) with sixty national organizations affiliated to it. The WNC brought together women from different classes, racial groups, political organizations, ethnic, cultural and religious backgrounds. The uniting purpose was the mobilization for the drawing up of a Women's Charter in preparation for a democratic South Africa. The 'Women's Charter for Effective Equality' was adopted at a Women's Convention in 1994. There was also a hope amongst women that the Women's Charter would be the glue that would cement the women together in a Broad Women's Movement and that the WNC would be the key instru-

This diversity has led to the absence of a cohesive gender movement or feminist movement. While Afshar (1996) cautions against assumptions of women as a homogenous entity, she suggests forging commonalties across difference through alliances and coalitions for both practical and strategic gender interests. Her study of women in third world politics shows that women do not constitute an "automatic unitary group" that can be united into a single women's movement or common women's struggles.

The South African case does confirm the need for, and the successes that can be attributed to, the existence of some kinds of Women's and Feminist Movements as well as alliances and coalitions that were forged in struggle. There is, on the one extreme, what I term the "Popular Women's Movement", different women's groups concerned with their day-to-day survival. These range from groups addressing their socio-economic needs (e.g. "stokvels") to politico-cultural support groups (e.g. women fighting against being persecuted as witches). These women's groups and their networks are concerned with practical gender needs. Most of them have engaged in political struggles under the auspices of political organizations. They have also formed organizations, which were primarily united against apartheid; e.g. the United Democratic Front (UDF) aligned women's organizations of the 80's. At the other extreme there are, what I glibly call, the Feminist Movement, mainly academics, educated women, most of those who are better off and who are concerned with the strategic gender needs. While the two are not mutually exclusive they are not the same and their organizations are diverse. Within the feminist groupings there are different strands of feminism

kind of "women's movement" has, over the years, been at the forefront of the struggle against class exploitation, gender and national oppression. At different times, and under different conditions, one or other of these struggles seemed to take a primary position.

Women's movement and feminism - are we together?

Women's struggles in South Africa have always tended to be around the practical gender needs of the majority of women. Emancipation of women was seen as an integral part of the national liberation movement. At the early stages of women's struggles, there was little concern whether these challenged patriarchal relations or not. However, as the national liberation movement itself progressed, and different forms of feminism in South Africa and elsewhere developed, a perspective of gender struggle was integrated into the understanding of the national liberation struggle.

However, there remained within South Africa an absence of a feminist movement beyond the confines of academic institutions. At the same time there was some hostility towards Western feminists. Tensions remain between those who define themselves as gender activists and the feminists. This tension flares up from time to time. For instance in 1991, at a "Women and Gender in Southern Africa" conference in Durban, black women activists who were mostly in the political or "grassroots" organizations accused white women academics of undermining and patronizing "grassroots" women and their organizations while the academics felt that these activists were failing to seriously address patriarchy outside their political organizations.

and women in a patriarchal society continue to exist, so do the differences and inequalities between white and black women. Central Statistics (1998) released statistics that show that in 1995: unemployment was highest for black women, and most of those employed were domestic workers; the average African woman employee's earnings were only 43% those of the average white woman employee and only just over 26% of the average white man employee; the white woman's earnings averaged 60% of those of white men, while African women's earnings averaged 89% of those of African men; over 41% of African households (this means women) as compared to 1% of white households have to walk over a kilometer to fetch wood; over 71% of African households as compared to 3% of white households were fetching water from outside their homes, and white women were likely to give birth in a hospital as compared to only 18% of African women who were likely to do so. The closeness in conditions of black women to those of black men makes it difficult to understand any notions of "sisterhood" across racial divides.

Practical gender needs continue to be the major focus of black women, the majority of whom are African, poor, unemployed and living in the rural areas. As one woman put it, "While you feminists are concerned with getting out of the kitchen, our fight is to get a kitchen". Strategic gender struggles seem academic, remote, far fetched for the majority of women who are literally struggling to survive poverty. Because of what Bozolli calls the "patchwork quilt of patriarchy" under racist capitalism, even the idea of common gender interests seems farfetched, and yet the South African case will show that some

This interviewee, among others, seems to agree with Phillips, (1991, 1993) who argues that the fundamental problem lies in that patriarchy intersects with other forms of oppression and discrimination based on, for instance, class and race.

> Bracketed within its (woman) category are a multiplicity of real, living women, who do not share an identical oppression; they have resisted the blandishments of what is supposed to be their movement, to define themselves by their race, their class, their nationality... anything but their sex . . . universal sisterhood defined as the transcendence of the 'male' ends up being a middle-class psychologized notion which effectively erases material and ideological power differences within and among groups of women. Sexual inequality might be a universal phenomenon, but that does not mean that women are universally the same. (Phillips, 1991:72)

Gender interests

Maxine Molyneux points to the importance of differentiating between practical gender interests and strategic gender interests. The former focus on the need for services and goods that arises out of women's socially constructed roles while the latter relate to the transformation of patriarchal relations, and a society with real substantive equality between women and men. This differentiation is critical in South Africa, particularly because of what has been termed the existence of two nations within one country. This, amongst others, means that thanks to the legacy of apartheid, white people in general, who are the minority, have always had and continue to have access to resources and tend to be relatively rich while black people, especially the Africans, have been denied access to resources and continue to be poor. While the differences between men

parliament. There are those who argue that women can get together, struggle and organize as well as represent women's interests under the umbrella of 'sisterhood' that cuts across divisions. (Karam 1998). Others maintain that women are best placed to represent and express their interests while 'conscientising' others about their situation. Women, in this perspective, also bring a different style of leadership, behavioral patterns and approaches to problems. It is also argued that women have different kinds of perceptions, determined either by their biological make up or their upbringing or both.

But others dismiss this notion of 'special qualities' be they natural or nurtured and assumptions of sisterhood. They argue that particularly because of the existence of gender within other constructs, women depending on their social context experience gender oppression in different ways. This multiplicity of identities determine the differing forms of patriarchy that women experience and the different forms of struggles that they engage in, as well as the kinds of organizations and networks they form.

In a study I recently undertook on the vexed question of women in politics and representation, one interviewee said to me,

> It would be very difficult to convince women in Britain that Margaret Thatcher had the same interests as those of working class women or that the interests of white women in South Africa were the same as those for black or poor women. Race, class and gender cannot be separated.

This interviewee dismissed as simplistic an attempt to build a "women's movement" which did not problematize the category "woman".

There has always been and continues to be a heated debate about whether in our context there can ever be a universal Women's Movement that would address the needs of some "universal interests" and an agenda for gender transformation. This tension reflects a broader one that exists at the international level, deriving from the various strands of feminism.

II. Lessons from South Africa

Conceptualizing a Woman's Movement has been a complex issue in our country primarily because of the interconnection and the existence within each other of the main oppressive systems - capitalism, patriarchy and apartheid. And yet the successes we have so far scored can be attributed to the existence, in struggle, of some kind of Women's Movement. The thread that ran through the various stages of our revolution was the struggle for gender equality whose main pillars were mass women's activism, institutional and structural formations, and solidarity in the struggle against apartheid, and that in itself united democratic minded people across class, race and gender. It also became clear for South Africans in general, and women in particular, that that struggle had to be recognized and organizations had to be formed. Women formed their own organizations. Solidarity amongst different sectors, formations and groupings had to be strengthened.

Women's interests and women's perspectives

Differing views exist on whether or not women are a homogeneous group with common interests that can be represented in

en's Budget Initiative, launched by parliament and civil society, has underscored the importance of disaggregated data, indicators, yardsticks and other analytical tools in transforming government policy.

This institutional framework, buttressed by a comparatively strong women's movement, offers hope that South Africa will be able to move more decisively and systematically than many countries in bringing about greater equality between men and women.

However a great deal still remains to be done. Women in South Africa are far from homogenous. While we can attest to the fact that the above achievements, and many more, are primarily a result of women's struggles and gender activism we cannot claim the existence of a coherent Women's Movement.

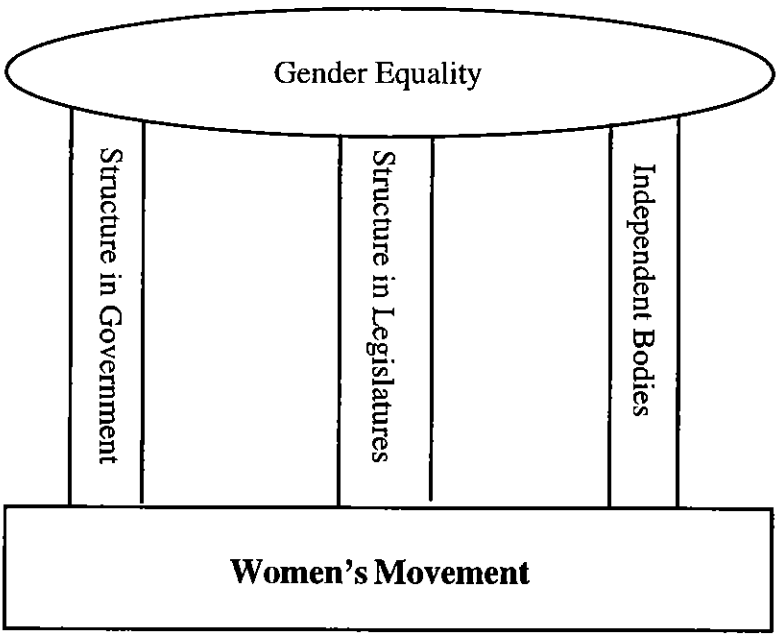

These words, spoken by one of the world's most revered leaders, are an inspiration for the "second revolution" in South Africa. In the years of struggle against apartheid, the fight for equality between men and women was of secondary importance to the struggle against racial oppression. Today, armed with a new constitution that outlaws discrimination of any form, South Africans are tackling the deep-seated legacies of racism and patriarchy simultaneously.

Since South Africa's first democratic elections in April 1994, a powerful enabling environment has been created for the advancement of gender equality. Elements of this include strong political commitment at the highest level; constitutional provisions; the drafting of a National Gender Policy, ratification of the Convention for the Elimination of all Forms of Discrimination against Women (CEDAW), and mobilisation around the Beijing Platform for Action.

In the 1994 elections, the proportion of women in parliament rose from 2.7 percent in the white minority parliament to 27 percent in the first democratic elections. This proportion rose to just less than 30 percent in the 1999 elections. Women comprise 24 percent of the cabinet. These figures compare favourably with the global averages of 11 percent women in parliament; and five percent women in cabinet.

Following extensive consultations, and drawing on the experience of other countries, South Africa has established national and provincial machinery for advancing gender equality designed to ensure that gender considerations are taken into account in all government policies and programmes. A Wom-

interests - sometimes articulated as their practical gender needs, at other times as their strategic gender needs and in many instances as both.

- That in those struggles solidarity and common issues united women and organizations, coalitions and alliances were formed.
- That while a broad Women's Movement is currently being called for, there is a better understanding of what that means in terms of diversity, difference and commonality.
- That throughout our struggle what has always emerged as a common thread is the activism and action, organizations and organizing, and solidarity, as well as the need for the link between theory and practice.

I. Gains in Gender Equality Today

> *"It is vitally important that all structures of government, including the President himself, should understand this fully: that freedom cannot be achieved unless women have been emancipated from all forms of oppression. All of us must take this on board, that the objectives of the Reconstruction and Development Programme (RDP) will not have been realised unless we see in visible and practical terms that the condition of the women of our country has radically changed for the better, and that they have been empowered to intervene in all aspects of life as equals with any other member of society."*
>
> President Nelson Mandela, opening the first session of parliament after the country's first democratic elections in April 1994.

Gender Transformation and the Women's Movement in South Africa

Introduction

This paper attempts to analyze the existence and role of the Women's Movement in the struggle for gender equality in South Africa. It argues that:

- The interconnection between capitalism, apartheid and patriarchy determined the forms of exploitation and oppression in South Africa.
- Such forms of oppression in turn influenced the kinds of struggles that were to be waged as well as the kinds of organizations that emerged.
- Gender struggles have been always an integral part of these struggles though most of the time hidden, subordinated or undermined.
- That at different times, dependent on the context, women and gender activists engaged in different forms of struggle.
- That at all times, primarily because of the interconnection between class, race and gender, and the existence of each construct in the others, there was never a moment when there were "universal women's interests"
- But that at all times women engaged in struggle for their

Gender Transformation and the Women's Movement in South Africa

Tenjiwe Mtintso

The Palestinian Women's Movement
Problematics of Democratic Transformation and Future Strategies

Proceedings of the 5th Annual Muwatin Conference held in cooperation with the Women Studies Institute, Birzeit University, Ramallah,
17-18 December 1999

المساهمون

اصلاح جاد: محاضرة في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية، ومعهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت.

امل خريشة: رئيسة جمعية المرأة العاملة.

آيلين كتاب: محاضرة في دائرة علم الاجتماع، ومديرة معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت.

الهام المرزوقي: استاذة علم الاجتماع السياسي في جامعة تونس، عضو جمعية النساء الديمقراطيات التونسيات.

تنجيوي متنتسو: عضو البرلمان في جنوب افريقيا.

جورج جقمان: عضو مؤسس: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، واستاذ فلسفة، وعميد كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت.

دلال سلامة: عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، عضو اللجنة الحركية العليا لفتح.

رندة سنيورة: رئيسة وحدة التأثير والتشبيك في مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي.

ريما حمامي: استاذة في علم الانسان، ورئيسة برنامج الماجستير في المرأة والقانون والتنمية في جامعة بيرزيت.

زهيرة كمال: مدير عام دائرة تخطيط وتطوير مشاركة المرأة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

سهى هندية: استاذة في علم الاجتماع في جامعة بيت لحم.

عايدة توما: عضو حركة النساء الديمقراطيات، ومديرة جمعية نساء ضد العنف ومقرها الناصرة.

مروة قاسم: مديرة مؤسسة مشرقيات.

مصطفى البرغوثي: عضو مجلس امناء مواطن، رئيس اتحاد لجان الاغاثة الطبية الفلسطينية.

هذا الكتاب

يشكل موضوع وقائع هذا المؤتمر حلقة في سلسلة موضوعات كانت **مواطن** قد خصصت لها عدداً من المؤتمرات والندوات، تتعلق بالقوى المنظمة في المجتمع والتحول الديمقراطي. وكما هو معروف، أن الفرد المنفرد ليس فاعلاً سياسياً بمعنى أنه قادر على إحداث تغيير جزئي او تراكمي في بنية المجتمع السياسي، بمعزل عن عمل متواصل له أهداف محددة ضمن أطر منظمة في المجتمع. وفي هذا تكمن أهمية إعادة بناء الهيئات والأطر المنظمة من أحزاب ونقابات وأطر نسوية وطلابية وحركات جماهيرية، والتي يعوّل عليها في معظم الدول لأغراض التغيير، وفي فلسطين لأغراض التحول الديمقراطي.

وضمن هذا التوجه، عقد مؤتمر **مواطن** حول الحركة النسائية الفلسطينية، والتي لم يجر التعرض لها ولقضاياها بالتحليل واستخلاص العبر لأغراض المستقبل في منبر علني لمدة تزيد على عقد من الزمن.

وقد سعى مؤتمر **مواطن** «لفتح» هذا الموضوع، وإثارة النقاش العلني حوله، لتوفير قوة دفع لمتابعة موضوعاته بأشكال مختلفة من قبل أطراف عدة من المهتمين، أفراداً كانوا أو مؤسسات أو هيئات أخرى. وتعكس الأوراق المضمنة في هذا الكتاب، الأفكار التي عرضت خلال المؤتمر. ولكنها لا تعكس بالضرورة الحوار الجاد والمنفعل أحياناً الذي دار في جلسات النقاش، والذي بدوره يشكل مؤشراً على أهمية الموضوع وقضاياه في المجتمع الفلسطيني. فموضوع المرأة يتعلق أساساً بشكل ونوع المجتمع الفلسطيني في المستقبل.

وإذا كان مؤتمر **مواطن**، قد نجح في وضع موضوع مستقبل الحركة النسائية، كحركة، في فلسطين على جدول الأعمال المجتمعي، يكون بهذا القدر المتواضع قد أسهم في إثارة موضوع في غاية الأهمية للمستقبل.